محاضرات في

التنمية الاقتصادية

إعـــــداد

دكتور/ حماده محمد عبدالله قاسم

كلية التجارة – قسم الاقتصاد

بيانات الكتاب

الكلية: التجارة

الفرقة: الرابعة

التخصص العلمي: الاقتصاد

عدد الصفحات: 304 صفحة

المؤلف: د. حماده محمد عبدالله قاسم

تذكر عزيزي الطالب:

أحرص علي حسن الأخلاق

الدين المعاملة

كن إنسان

تقديـــــــم:

نظراً لأهمية التنمية، والسعي الجاد لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانيّة، ولاسيما المتخلفة منها، فإنّ «مفهوم التنمية أصبح عنواناً للكثير من السياسات والخطط والأعمال، على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح يدل علي الكثير من جوانب الحياة المختلفة للأنسان، وإنْ كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حدّ بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك لزيادة الرفاهية، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي.

وعلى ذلك، يسعي المتخصصين في التنمية الاقتصادية نحو التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية والتخطيط لاستدامتها والتوصل إلى إجابات لعديد من التساؤلات الأساسية في هذا المجال. فمن أهم هذه التساؤلات ما يلي:-

- **من هم الفقراء؟ و لماذا يعيشون في فقر؟ ولماذا تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وعلى الدوام؟.**
- **ماذا نعني بالعالم الثالث؟ وما هي مشاكله؟**
- **كيف يتم النمو ؟ ومن هم المستفيدون محليا ودوليا؟**
- **ما هي حقيقة "التنمية"؟ وما هي النظريات المفسرة لها؟.**

- **ما هي العقبات التي تواجه الدول النامية؟ ما الاستراتيجية الأنسب لتنمية هذه الدول؟.**
- **هل للدول النامية القدرة على مواجهة التحديات العالمية المعاصرة ؟**
- **ما هي السياسات الكفيلة بحل مشاكل تلك الدول؟**
- **كيف تكون التنمية مستدامة؟**

وبناء على ذلك، فإنّ هذا الأمر يدعونا إلى التركيز علي التنمية من منظور اقتصادي، حيث نتعرض لمفاهيم التنمية الاقتصادية، وبيان نظرياتها، وطرق تمويلها، كيفية التخطيط لاستدامة التنمية الاقتصادية بغرض النهوض بالاقتصاد حاضراً ومستقبلاً.

وفي هذا السياق، يقدم هذا المقرر ثلاثة أجزاء رئيسية كل منها يتناول عدة موضوعات، وذلك علي النحو التالي:

(1) مفاهيم التنمية الاقتصادية
(2) نظريات النمو والتنمية الاقتصادية
(3) تمويل التنمية الاقتصادية واستدامتها

والله ولي التوفيق
د. حماده محمد عبدالله قاسم

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحات
الجزء الأول	
مفاهيم التنمية الاقتصادية	
الفصل الأول: مقدمة في التنمية الاقتصادية	1- 33
أسئلة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: وسائل قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	35 - 63
أسئلة الفصل الثاني	64
الفصل الثالث: اقتصادات الدول النامية	65 - 83
أسئلة الفصل الثالث	84
الجزء الثاني	
نظريات النمو والتنمية الاقتصادية	
الفصل الرابع: نظريات النمو الاقتصادي	89-109
أسئلة الفصل الرابع	110
الفصل الخامس: نظريات التنمية الاقتصادي	111 -152
أسئلة الفصل الخامس	153
الفصل السادس: نماذج النمو الاقتصادي	154 -184
أسئلة الفصل السادس	185
الجزء الثالث	
تمويل التنمية الاقتصادية واستدامتها	
الفصل السابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية	188 -214
أسئلة الفصل السابع	215
الفصل الثامن: الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية	216 -242
أسئلة الفصل الثامن	243
الفصل التاسع: هروب رأس المال من الدول النامية	244 -254
أسئلة الفصل التاسع	255
الفصل العاشر: التنمية المستدامة في إطار الإقتصاد الأخضر	256 -302
أسئلة الفصل العاشر	303
المراجع	304

الجداول والأشكال

عنوان الجدول أو الشكل	الصفحات
الفصل الأول: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	13
الفصل الثاني: الدائرة المفرغة للفقر	71

الفيديوهات

عنوان الفيديو	الصفحات
الفصل الأول: ما هو التخلف الاقتصادي؟	8
الفصل الأول: هل تعلم ما الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية؟	14
الفصل الأول: هل تعلم ما مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية؟	28
الفصل الأول: هل تعلم ما هي "التنمية المستدامة"؟	36
الفصل الثاني: هل تعلم ما هي مقاييس النمو الاقتصادي؟	48
الفصل الثاني: ما هي خصائص الدول النامية؟	69
الفصل الثالث: ما هو مضمون اقتصادات الدول النامية؟	76
الفصل الرابع: نظريات النمو فى الفكر الأقتصادى للكلاسيك والكينزية والماركسية	101
الفصل الخامس: نظريات التنمية الاقتصادية	143
الفصل الثامن: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	220
الفصل التاسع: ما هو معني هروب رأس المال الوطني؟	231
الفصل العاشر: استفادة الدول النامية من تجربة الحزب الشيوعي الصيني في التنمية	302

الجزء الأول

مفاهيم التنمية الاقتصادية

الفصل الأول:

مقدمة في التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني:

وسائل قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الفصل الثالث:

اقتصادات الدول النامية

بعد دراسة وفهم هذا الجزء تكون قادراً علي:

١) معرفة تاريخ نشأة اقتصاديات التنمية.

٢) معرفة المبادئ والمفاهيم الاساسية للتنمية الاقتصادية.

٣)معرفة أسباب وآثار التخلف الاقتصادي.

٤) معرفة محددات التنمية الاقتصادية.

٥) معرفة التنمية المستدامة، معوقاتها، ومقوماتها.

٦) معرفة مؤشرات كلاً من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

٧) معرفة خصائص الدول النامية.

٨) معرفة الأسباب التي تجعل الدول نامية.

٩) معرفة عوائق تنمية الاقتصادات النامية.

الجزء الأول

مفاهيم التنمية الاقتصادية

تمهـــــيد:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات، وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتين المجموعتين مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس الدخل العالمي .

ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدبًا الدول النامية، والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للحاق بركب التقدم.

وفي عصرنا هذا، أصبح العالم يدرك أكثر من السابق أن معظم الحروب والثورات والهجرة غير الشرعية، ترجع إلى وجود فجوة التخلف التي تفصل "الذين يملكون" عن "الذين لا يملكون". حيث أصبحت المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة شعوبها، وتطوير اقتصادياتها والنهوض بها لمواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها على استقلالها السياسي.

ولقد شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولًا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. لذلك بدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في تقليل الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد. لذلك نجد أنّ هناك تفاوت في القدرة على تحقيق التنمية فالدول المتقدمة أصبحت على ما هي عليه بفضل تحقيقها للتنمية على أفضل وجه، بينما في الدول النامية لا زال هناك معوّقات تحُد من وصولها إلى تحقيق التنمية المرجوة، مما جعلها من الدُول المتأخرة في الكثير من المجالات.

الفصل الأول

مقدمة في التنمية الاقتصادية

أولا: تاريخ نشأة اقتصاديات التنمية:

تعتبر اقتصاديات التنمية Development Economics فرع جديد نسبياً وشيق من فروع علم الاقتصاد، الذي يركز على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منها باتباع إستراتيجيات وسياسات محددة. كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن، فضلا عن دراسة الترابط بين البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكيفية تغيير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسن مستمر ومتواصل في مستوى المعيشة، بهدف محاربة الجهل والتخلف.

ويعتبر آدم سميث Adam smith من أول اقتصاديي التنمية لما قدمه في كتابه "ثروة الأمم" 1776م ، إلا أن الكتابات المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية للدول النامية ومشكلاتها لم تظهر بالفعل إلا قبل حوالي ستين عام، وبالتحديد منذ نشأة ما يسمي بدول العالم الثالث، وذلك عندما حصلت العشرات من المستعمرات على استقلالها السياسي في خمسينات وستينات القرن العشرين.

ولقد حظي موضوع التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات، وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مسرحها أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس

الدخل العالمي. ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدباً الدول النامية، والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للحاق بركب التقدم.

كما أدرك العالم أكثر من السابق أن معظم الحروب والثورات في عصرنا هذا يرجع إلى وجود فجوة التخلف السحيقة التي تفصل "الذين يملكون" عن "الذين لا يملكون". أصبحت المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة شعوبها، وتطوير اقتصادياتها والنهوض بها لمواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها على استقلالها السياسي.

وشهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. وعندها بدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة التنموية لأي بلد. ولكن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات.

ثم جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكتاب المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية "العقد الضائع". فعلى الصعيد الاقتصادي شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينات. أما على الصعيد السياسي، فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل

عقد التسعينات وتحول جمهورياته وبلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القوة التي كانت تستند إليها البلدان النامية في علاقاتها الدولية.

ومنذ أوائل التسعينات، اشتدت المشكلات التي تواجه العالم النامي حدة نتيجة تسارع الأحداث الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية التي تهدف إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود. وبالتالي، فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية.

كما وقد شهد العالم الغربي تحولات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي كان من نتائجها تدعيم هيمنة البلدان المتقدمة على الاقتصاد العالمي، فتحقيق دول أوروبا الغربية لوحدتها الاقتصادية والسياسية، واستكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لاجراءاتهم لاتفاقية التجارة الحرة، فضلا عن تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي مواز، كلها تحولات أضعفت من قوة الدول النامية وانعكست في صورة تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء المديونية لصالح هذه التكتلات الاقتصادية المهيمنة علي الاقتصاد العالمي ومجرياته بصورة أو بأخري.

وأخيراً وليس أخراً، في الوقت الراهن تشهد البلدان النامية ومنها الدول العربية تطورات في حياتها السياسية والاقتصادية وحالة من عدم الاستقرار في مواجهة تغيرات مستمرة لهيكل الاقتصاد العالمي والصراع علي الموارد الاقتصادية خاصة مصادر الطاقة وظهور دلالات الحرب علي الموارد المائية، وآثار الهجرة غير الشرعية هرباً من الفقر في هذه الدول، حيث يتم إهمال أهم جوانب التنمية الاقتصادية في هذه البلدان ألا وهو الثروة البشرية.

وفي إطار مسايرة كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياسيتها التنموية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة والثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية. ونظراً لزيادة المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية، وغير ذلك من الدوافع التي تدعو ضرورة الأخذ بالتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة وبصورة أوضح في الدول النامية.

ثانياً: التخلف الاقتصادي:

يسهل الحديث عن التخلف الاقتصادي، غير أنه من الصعب تعريفه تعريفا شاملا دقيقا.

ويرى الاقتصادي الشهير "كوزنيتس" Kuznets ، أن التخلف يحمل ثلاثة معان:

1 – يعني التخلف عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام.
2– يعني التخلف ضعف الآداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدما في لحظة معينة.
3– يشير التخلف لحالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانه.

إذن، أن التخلف يرجع إلى سوء استغلال الموارد الاقتصادية، وهذا يعني أن هذه الدول لديها موارد تحقق لها رخاء اقتصادياً لو أحسن استغلال هذه الموارد.

هل تعلم ما هو التخلف الاقتصادي؟
https://www.youtube.com/watch?v=w1vJ8_jtpc8

ويرى كتاب آخرون أن التخلف هو حالة البلدان التي تكون مستويات الإنتاج والدخل فيها أقل بكثير مما تسمح به مواردها برفع مستويات إنتاجها ودخلها أكثر بكثير مما هي

عليه، فهي دول فقيرة أو نامية. وحسب هؤلاء فإن التخلف يوحي دائما بأن التنمية هي أمر ممكن ومرغوب فيه". أما الكاتب الفرنسي "ايف لاكوست"Yves Lacoste فيرى في التخلف ظاهرة تاريخية نتجت عن وضع اقتصادي واجتماعي متناقض، فمن جهة نتج عن هذا الوضع نمو سكاني سريع في الدول المتخلفة. في حين أن حالة التخلف لا تسمح بتلبية الحاجات التي تولدت عن النمو السكاني المتزايد. وهكذا يرى "لاكوست" أن هناك معنى داخليا بحت للتخلف، إضافة إلى ما يعنيه التخلف من انخفاض في الإنتاج و الدخل مقارنة بالدول المتقدمة. وعلى ذلك يتضح أن التخلف حالة مجموعة من الدول تجمعها خصائص مشتركة أهمها: انخفاض مستوى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي وفي استخدام قوة العمل، ارتفاع البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والحكومي، انخفاض حجم رأس المال المتاح، بدائية وازدواجية التكنولوجيا المستخدمة، التبعية للخارج، الانفجار السكاني، انخفاض المستوى الصحي والتعليمي، ندرة المنظمين والإداريين الأكفاء، وسيادة قيم اجتماعية ومعنوية بالية..الخ. وتعاني معظم دول العالم بنسب متفاوتة من تحديات وصعوبات ومشكلات اقتصادية تؤدي إلى صعوبة تنمية الحالة الاقتصادية، مما يؤدي إلي تخلف اقتصادي تتفاوت أيضاً درجاته من دولة لأخري.

ولقد ميز علماء التنمية بين نوعين من المظاهر وهما:

أ- المظاهر الاقتصادية للتخلف: مثل التخصص في إنتاج المواد الأولية، وخاصة الاستخراجية، وقطاع الزراعة، النمو الاقتصادي المشوه ويرجع ذلك لتبعيتها الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة، ضعف القاعدة الصناعية (صغر حجم المنشآت، انخفاض العاملين في الصناعة، انخفاض مستوى إنتاجية العامل الصناعي، .... إلخ)، التفاوت بين أقاليم الدولة الواحدة، يوجد أقاليم متقدمة وأقاليم متخلفة، ضعف التراكم الرأسمالي والذي يرجع إلى: سوء توزيع الدخل، انخفاض الادخار، انخفاض معدلات الاستثمار، انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وكذلك انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (انخفاض مستوي المعيشة).... إلخ.

لاحظ :

(*) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي = الدخل القومي / عدد السكان

دخل الفرد الحقيقي = الدخل النقدي للفرد / الرقم القياسي للأسعار

ب- المظاهر غير الاقتصادية للتخلف: مثل ارتفاع نسبة عدد السكان، وارتفاع نسبة العمالة في القطاع الزراعي، انخفاض المستوى الصحي، ولذا تنتشر فيها العديد من الأمراض، انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم، ارتفاع معدلات البطالة

ونخص منها تفصيلاً التبعية الاقتصادية للخارج، حيث:

تعد التبعية الاقتصادية للخارج من أهم مظاهر التخلف في الدول النامية، بل يرى بعض الاقتصاديين أنها تمثل أحد الأسباب الأساسية لظاهرة التخلف في هذه الدول، وقد تولدت التبعية الاقتصادية بفعل النمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ثم بعد ذلك بفعل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية. وتتحصل مجمل آثار التبعية في الدول النامية للعالم الاقتصادي المتقدم في أن الدول النامية لا تملك مصائرها الاقتصادية. وتتخذ التبعية الاقتصادية للخارج عدة أشكال تتشابك وتتكامل معاً في ربط اقتصاديات الدول النامية بالعالم المتقدم، وتأخذ التبعية الاقتصادية ثلاثة أشكال أساسية وهى: التبعية التجارية، والتبعية المالية، والتبعية التكنولوجية، **وسوف نعرض بإيجاز لهذه الأنواع الثلاثة كما يلي** (1).

أ – التبعية التجارية:

وترجع التبعية التجارية تاريخياً إلى الاستعمار الذي ربط عديد من المناطق في الدول النامية ليس سياسياً فقط، بل اقتصادياً أيضاً باقتصاديات الدول الاستعمارية، حيث وجه النشاط الإنتاجي في المستعمرات لكي تكون بمثابة مزارع لإنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة بالدولة الاستعمارية، وكما تكون هذه الدول بمثابة سوق لتصريف الإنتاج الصناعي المتزايد في الدول الاستعمارية.

وقد ترتب على ذلك تغير الهيكل الاقتصادي في الدول النامية متخذة شكل تخصص شديد في عدد قليل من المواد الأولية، والاعتماد الكبير على الدول المتقدمة في استيراد المنتجات الصناعية، نظراً لصعوبة قيام صناعة وطنية تستطيع منافسة هذه المنتجات المستوردة خاصة في ظل وجود حرية التجارة الخارجية، وقد تعمقت التبعية التجارية بالاعتماد الشديد على تصدير عدد قليل من المنتجات الأولية إلى أسواق الدول المتقدمة مقابل ما تحتاجه من منتجاتها الصناعية. وعندما استقلت الدول النامية سياسياً بعد الحرب العالمية الثانية الواحدة تلو الأخرى، حاولت هذه

الدول التحرر من سيطرة التبعية الاقتصادية للخارج من خلال تنفيذ برامج تنموية طموحة بها، وبالرغم مما بذلته هذه الدول من جهد إنمائي في هذا السبيل، مازالت علاقات التبعية التجارية وغيرها من صور التبعية الأخرى قائمة وذلك بفعل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية وغيرها.

ويمكن الاستدلال على حدة وعمق علاقات التبعية التجارية بين الدول النامية والدول المتقدمة، في انه خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي مثلت المنتجات الأولية من منتجات غذائية ومواد أولية، ووسائل الطاقة، والمعادن الخام حوالي 90% من صادرات الدول النامية، كما حققت صادرات المنتجات الأولية في هذه الدول حوالي 75% من حصيلة هذه الدول من النقد الأجنبي؛ كما تؤكد إحصائيات التجارة العالمية أنه خلال الجزء الأول من النصف الثاني من القرن التاسع عشر انخفض نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية من 35% إلى 21%، وذلك لصالح زيادة نصيب الدول المتقدمة من الصادرات العالمية، كما تشير هذه الإحصائيات إلى انخفاض نسبة التعامل التجاري بين الدول النامية وبعضها، وارتفاعها بين الدول المتقدمة وبعضها. ومؤدى هذا الأمر زيادة هيمنة الدول المتقدمة على التبادل التجاري الدولي.

ويستخدم الاقتصاديون عدداً من المؤشرات التي توضح مدى حدة التبعية التجارية وتطورها عبر الزمن، **ومن هذه المؤشرات:**

$$\text{(1) مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلى الإجمالي}} \times 100$$

وكلما ارتفعت النسبة في مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في دولة ما، أى ارتفع مجموع قيمة صادرات وواردات الدولة إلى ناتجها

المحلى الإجمالي، ازداد تأثر الاقتصاد بالتغيرات في ظروف التجارة الخارجية.

ويجدر الذكر أن ارتفاع نسبة مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية الاقتصاد للخارج، بل يجب أن يؤكد ذلك بمؤشرات أخرى، حيث يكون مؤشر الانكشاف الاقتصادي مرتفعاً في بعض الدول، مثل: السويد واليابان وبريطانيا، غير أنه لا يمكن القول بأن هذه الدول دولاً نامية وتنطبق عليها خاصية التبعية التجارية للخارج.

وبالتالي، لا يعد ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي دليلاً قاطعاً على التبعية التجارية للخارج، حيث يتعين التأكيد على وجود هذه التبعية باستخدام مؤشري التركز السلعي للصادرات والتركز الجغرافي للصادرات، حيث أن:

$$\text{(2) مؤشر التركز السلعي للصادرات} = \frac{\text{صادرات السلعتين الرئيسيتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$$

$$\text{(3) مؤشر التركز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{الصادرات إلى أهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$$

ومما لاشك فيه، أن ارتفاع مؤشر التركز السلعي للصادرات إلى حد المغالاة، كما هو الحال في الدول النفطية التي تعتمد على صادرات البترول بصورة أساسية يعد دليلاً حاسماً على وجود التبعية التجارية بها، حيث يرتفع هذا المؤشر إلى ما يفوق 95% بهذه الدول. ومؤدى هذا اعتماد الدول النامية على الخارج في تصريف فائض إنتاجها على سلعة أو سلعتين التي تتخصص في تصديرها، وكذلك في الحصول على عديد من السلع الأساسية الصناعية التي لا تقوم بإنتاجها. وإذا ارتبطت حدة التبعية

التجارية للخارج في دولة ما بارتفاع نسبة مؤشر التركز الجغرافي للصادرات، الذي يعنى تركز الصادرات في دولة أو دولتين، فإنه يرفع من مخاطر التجارة الخارجية، حيث يجعل الدولة أكثر تأثراً بالقرارات السياسية والاقتصادية للدولة أو الدولتين المستوردة منها.

ولا تقتصر التبعية التجارية في الدول النامية على المظاهر سالفة الذكر فحسب، إذ تتميز معظم الدول المتخلفة بسيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، مثل: مكاتب التصدير والاستيراد والبنوك وشركات التأمين وأجهزة النقل، فضلاً عن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الأنشطة المتعلقة بالتصدير في معظم الدول النامية، وقد ترتب على ذلك **ظاهرة الثنائية الاقتصادية** في هذه الدول وهو أن اقتصاديات الدول النامية تنقسم إلى قطاعين **الأول** متقدم جداً ويعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية، ويستخدم أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج، ويتميز بارتفاع الكفاءة الإنتاجية والأجور به، وهو القطاع المرتبط بقطاع التصدير بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يعد في حقيقة الأمر إلا أن يكون سوى مركزاً أمامياً لاقتصاديات الدول الاستعمارية.

والقطاع **الثاني** هو قطاع بدائي متخلف يرتبط بالسوق المحلى ورأس المال المحلى، ويتميز بانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وانخفاض مستويات الأجور به. ولا يرتبط القطاعان ببعضهما إلا بأضعف الصلات، وقد ترتب على هذه الظاهرة تفكك النظام الاقتصادي بالبلاد المتخلفة، وضعف علاقات الترابط فيما بين الأنشطة الاقتصادية في الدولة الواحدة.

ويترتب على التبعية التجارية للخارج في الدول النامية نوعين من المخاطر يتعلق أولهما بالأجل القصير، وينصرف ثانيهما إلى المدى الطويل.

- **أما الخطر الأول:** فهو يتمثل في عدم استقرار أسواق المنتجات الأولية، وبالتالي، أسعارها وبدورها حصيلة الصادرات في الدول النامية، مما يؤثر سلبياً على مستوى النشاط الاقتصادي بهذه الدول، وذلك لأن الصادرات تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي بها. وبالتالي، تتوقف مستويات الدخول والتشغيل والمعيشة بالدول النامية التي تعانى من التبعية التجارية على الظروف الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة.
- **أما الخطر الثاني:** فهو يتمثل في تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية أو المنتجات الأولية، ويقاس ذلك وفقاً لعديد من المقاييس، ولعل أهمها:

$$\text{1 – معدل التبادل الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}} \times 100$$

$$\text{2 – معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

$$\text{3 – معدل التبادل الدخلي} = \frac{\text{الرقم القياسي لقيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

وكلما زادت قيمة هذه المقاييس عن 100 خلال فترة زمنية معينة، فإن هذا يدل على تحسن معدلات التبادل التجاري لصالح الدولة وزيادة مقدرتها الاستيرادية، والعكس صحيح. غير أن معظم الدول النامية تعانى من تدهور في معدلات التبادل التجاري باستمرار وذلك بسبب تراخى الطلب على المنتجات الأولية من قبل الدول الصناعية باستمرار، نتيجة للتقدم التكنولوجي ووجود البدائل الصناعية، فضلا عن انخفاض مرونة الطلب السعرية والدخلية على تلك المنتجات.

ب – التبعية المالية:

وتعبر التبعية المالية في الدول النامية عن الوجه النقدي لتبعيتها التجارية، وتمثل نتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الإنتاجي في اقتصاديات الدول النامية، وقد اشتدت ظاهرة التبعية المالية في الدول النامية في السنوات الأخيرة نتيجة لازدياد حاجة هذه الدول إلى الاستدانة من الدول المتقدمة لتمويل العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها، ذلك العجز الناتج عن بطء معدلات نمو صادراتها والارتفاع المستمر والمتزايد في معدلات نمو وارداتها، سواء من السلع الاستهلاكية لمواجهة الزيادة في أعداد السكان بها، فضلاً عن وارداتها من السلع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية بها. وقد ترتب على ذلك زيادة مديونيات الدول النامية، ومن ثم، تزايد تبعيتها المالية للخارج، التي تقاس بتزايد عبء خدمة ديونها الخارجية، ويقاس عبء خدمة الديون الخارجية في أى دولة كما يلي:

$$\text{عبء خدمة الديون الخارجية في الدولة} = \frac{\text{أقساط الديون + الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}} \times 100$$

وقد ارتفع حجم الديون الخارجية وعبء خدمتها بدرجة ملحوظة في الدول النامية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حتى وصلت هذه الديون إلى مرحلة خطيرة. فقد ازدادت الديون الخارجية في الدول النامية من حوالي 70 مليار دولار في بداية السبعينيات إلى حوالي تريليون دولار في منتصف الثمانينيات، واستمر الأمر كذلك إلى

أن فاقت 2 تريليون دولار في عام 1995، وأصبح عبء خدمة هذه الديون يفوق 150% من صادرات الدول النامية ، وقد كان أعلى من ذلك في بداية التسعينيات، حيث كان هذا العبء 175% من صادرات الدول النامية في عام 1990.

وشأن الاقتصاد المصري هو شأن الدول النامية الأخرى فقد زاد الدين الخارجي المصري بدرجة كبيرة خلال الفترة (70 – 1984) من حوالي 2.1 مليار دولار في عام 1970، إلى ما يفوق 46 مليار دولار في عام 1986 ووصل إلى حوالي 50 مليار دولار في بداية التسعينيات. وكان عبء خدمة هذه الديون حوالي 30% من الصادرات في بداية التسعينيات، وقد انخفضت الديون الخارجية المصرية منذ بداية التسعينيات بسبب إسقاط الدول المقرضة لجزء من هذه الديون خاصة بعد حرب الخليج الثانية في عام 1992 [1].

وقد نتـــج عن ذلك كله زيادة حدة تبعية الدول النامية من الناحية المالية للدول المتقدمة، ومطالبتها بإعادة جدولة ديونها الخارجية وذلك من خلال المؤسسات المالية الدولية، متمثلاً ذلك في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديم قروض لها لتغطية التزاماتها الجارية، وعادة ما تفرض الدول الدائنة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي شروطاً على الدول النامية، في مقابل إجراء إعادة جدولة ديونها وذلك من خلال إتباع سياسات إصلاحية، وقد عرفت خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات **بروشتة صندوق النقد الدولي** أو ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف

الهيكلي في الدول النامية المدينة، وهى سياسات مالية ونقدية انكماشية تقشفية تحد من الاستقلال الاقتصادي والسياسي في هذه الدول. كما أن إعادة جدولة الديون الخارجية في هذه الدول لا يعد أكثر من مجرد تأجيل لهذه المشكلة، يتعين على الدول النامية أن تواجهها في النهاية بالاعتماد على نفسها.

حـ – التبعية التكنولوجية:

تعد التبعية التكنولوجية من أخطر أشكال التبعية الاقتصادية في الدول النامية، وتتضمن التكنولوجيا جانبين أحدهما مادي يتمثل في المعدات والآلات، والآخر غير مادي يتمثل في المعرفة المحيطة بابتكار التكنولوجيا المادية وكيفية استخدامها. ويمكن معرفة درجة تقدم الدولة تكنولوجياً من خلال معرفة صادرات الدولة من التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادراتها الصناعية، ففي عام 2000 كانت هذه النسبة في كل من أمريكا واليابان 34% ، 28% على التوالي. وفي دول النمور الآسيوية مثل: تايوان وماليزيا وسنغافورة كانت هذه النسبة 39% ، 59% ، 63% على الترتيب، في حين كانت هذه النسبة في كل من مصر ورواندا وسوريا صفر ، 1% ، صفر على التوالي في نفس العام (1). ويعكس ذلك مدى التخلف التكنولوجي في الدول النامية مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة، وسيطرة الدول المتقدمة على السوق الدولي للتكنولوجيا الحديثة.

وترجع خطورة التبعية التكنولوجية في أن عنصر التكنولوجيا يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى التقدم الاقتصادي في المجتمع، وأن الدول النامية تستورد حوالي 90% من التكنولوجيا المجسدة في صورة سلع رأسمالية لازمة لتنميتها، وأنها تنتج منها محلياً 10% فقط في صورة معدات وآلات بسيطة مكملة لها يستخدم معظمها في القطاع الزراعي التقليدي، كما أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج وتصدير التكنولوجيا المتقدمة عادة من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

وبالتالي، فإن الدول المتقدمة من خلال الشركات متعددة الجنسيات تستطيع أن تفرض شروطاً مجحفة في بيعها للتكنولوجيا المجسدة في صورة سلع رأسمالية، وكذلك مقابل حق استخدامها وخدمات خبرائها الذين يقومون بالإشراف على استخدام هذه السلع الرأسمالية. ويظهر ضخامة اعتماد الدول النامية على التكنولوجيا المستوردة من الدول المتقدمة من ارتفاع نسبة قيمة وارداتها من السلع الرأسمالية الحديثة، التي عادة ما تزيد عن قيمة وارداتها الكلية، كما أن هذا الاعتماد يتزايد باستمرار نتيجة للتطور والتقدم العلمي والتكنولوجي المطرد، مما ينتج عنه استمرار اتساع الفجوة التكنولوجية فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتزيد من اعتماد الأولى على الثانية.

مثال رقمي: إذا أتيحت لك البيانات التالية عن إحدى الدول النامية في أحد السنوات:

- الصادرات من البترول = 30 مليار دولار.
- الصادرات من خام الحديد = 20 مليار دولار.
- صادرات أخرى = 10 مليار دولار.
- إجمالي قيمة الواردات = 50 مليار دولار.

- مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الفوائد + اقساط الديون) = 15 مليار دولار.
- الناتج المحلي الإجمالي = 80 مليار دولار.

المطلوب:

1 – تحديد إذا كانت هذه الدولة تابعة تجارياً للخارج، أم لا؟ ولماذا؟

2 – قياس درجة التبعية المالية في هذه الدولة.

الحل:

1 –

$$\therefore \text{مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

$$= \frac{50 + 60}{80} \times 100 = \%137.5$$

$$\therefore \text{مؤشر التركز السلعي للصادرات} = \frac{\text{صادرات أهم سلعتين}}{\text{إجمالي قيمة الصادرات}} \times 100$$

$$= \frac{20 + 30}{60} \times 100 = \%83.3$$

∴تؤكد هذه النتائج وجود التبعية التجارية للخارج في هذه الدولة.

2 – ∴ التبعية المالية تقاس بعبء خدمة الدين الخارجي:

$$\therefore \text{عبء خدمة الدين الخارجي} = \frac{\text{أقساط الدين + الفوائد}}{\text{إجمالي قيمة الصادرات}} \times 100$$

$$= \frac{15}{60} \times 100 = \%25$$

وهذا يعني أن ربع قيمة صادرات الدولة توجه إلى مدفوعات أعباء الديون الخارجية بها، مما يدلل على وجود التبعية المالية بها.

ثالثاً: الدول النامية:

لقد ظهر تعبير "العالم الثالث" The Third World لأول مرة في عام 1952، عندما استخدمه الفرنسي "ألفريد سوفيه" Alfred Sauvy، ثم لاقت هذه التسمية انتشارا واسعا، خاصة وأن المقصود بها تلك الدول التي تمثل الطرف الثالث في أي عمليات أو اتفاقات بين العالم الرأسمالي الغني" العالم الأول" وبين الاشتراكية المخططة مركزيا " العالم الثاني" ، وهو اصطلاح يغلب فيه الطابع السياسي على الطابع الاقتصادي. وقبل انتشار هذا الاصطلاح كان يطلق على هذه المجموعة اسم البلاد الفقيرة Poor Countries أو البلاد المتأخرة Backward Countries ، لكن سرعان ما اتضح أن هذا الاصطلاح لا يوحي فقط بتأخر هذه الدول اقتصاديا وتكنولوجيا، وانما أيضا اجتماعيا وحضاريا الأمر الذي يحرج شعوب تلك الدول ويجرح مشاعرها، خاصة وأن هذه الشعوب كانت في وقت من الأوقات مهدا لحضارات عريقة مثل الهند ومصر والصين وغيرها.

وعليه تم استبدال هذه التسمية باسم الدول الغير متطورة UndevelopedCountries، ورؤيي تعديلها إلى الدول المتخلفة Underdeveloped Countries محاولة للتخفيف من الأثر السلبي الذي تركه الاصطلاحين السابقين، يوحى بأن الدول المعنية قد تخلفت عن الركب الحضاري لسبب أو لأخر، ولزمن قد يطول أو يقصر. وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر وبسرعة أن وقع هذا المسمى على الدول المعنية لم يكن أفضل مما سبقه، إذا أنه يوحي تقريبا نفس المعنى، أي تخلف هذه الشعوب عن مهد الحضارة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وحضاريا.

ابتدأ المهتمون بقضايا التنمية باستخدام اصطلاح "الدول الأقل تقدما" Less Developing Countries ليقابله من الجهة الأخرى "الدول الأكثر تقدما"، اعتقادا بأنه مسمى أكثر حيادية علمية، ويعطي نسبية أكثر لمفهومي التخلف والتقدم مما قبله. ورغم إيجابيات هذا المسمى، إلا أن العددية التي حققتها دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على مؤسسات الأمم المتحدة دفعت خبراء هذه الأخيرة إلى استحداث واستخدام اصطلاح "الدول النامية" Developing Countries بهدف الإيحاء الإيجابي بكون هذه الدول سائرة في طريقها للنمو. ولكن إذا كان مسمى "الدول النامية" يلقى الترحيب من حكومات وشعوب هذه الدول، فإن التسمية لن تغير شيئا بالنسبة لواقعها.

ويمكن القول بأن الاستخدام السليم للغة يحتم التفرقة بين دول نامية ودول غير نامية، وبين دول متخلفة ودول متطورة، ففي العالم مناطق غير نامية تتسم بالركود لخلوها من الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية بعكس مناطق أخرى تنتج وتمتلك الموارد الطبيعية والبشرية وتفتقر إلى التكنولوجيا المتقدمة، وهناك مناطق تمتلك جميع المقومات التي يمكن من خلالها أن يطلق عليها دول متقدمة. لذا، ينقسم العالم إلي:

- العالم الأول:The First World

يقصد بالعالم الأول (الدول المتقدمة) المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الغربي خلال فترة الحرب الباردة. ويستخدم مصطلح العالم الأول لوصف الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمتع باقتصاديات متقدمة ومؤشرات تنمية بشرية عالية بالإضافة إلى مستويات عالية من الديمقراطية.

- العالم الثاني:The Second World

يطلق مصطلح العالم الثاني على دول المعسكر الشيوعي أو المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي "سابقاً"، الصين، أوروبا الشرقية)، والتي تتميز باقتصاد قوي، ولكن مؤشرات التنمية البشرية، والديمقراطية، تكون أقل من دول العالم الأول.

- العالم الثالث:The Third World

استخدم مصطلح العالم الثالث لأول مرة عام 1952م، عندما استخدمه العالم الفرنسي "ألفريد صوفي "Alfred Suave وذلك على غرار تعبير الطبقة الثالثة الذي استخدم في المجتمع الفرنسي عام 1789م، حيث كانت الطبقة الثالثة إبان الثورة الفرنسية تمثل غالبية الفرنسيين (برجوازيين، الكادحين، الفلاحين)، إضافة إلى طبقة النبلاء وطبقة رجال الدين.

- الدول المتأخرة:Backward Countries

يقصد بالدول المتأخرة تلك المجموعة من الدول التي تسود فيها المستويات المنخفضة من التقدم الفني والاقتصادي، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين أفرادها.

- الدول المتخلفة:Underdeveloped Countries

وبناءً على أن مفاهيم الفقر والغني مفاهيم نسبية وليست مطلقة، فتم تغيير المفهوم إلى دول متخلفة. ويقصد بالدول المتخلفة تلك الدول التي تنخفض فيه مستويات المعيشة عن تلك المستويات السائدة في الدول المتقدمة، مثل أمريكا، اليابان، دول أوروبا الغربية، .... إلخ.

- الدول الأقل تقدما:The Less Developed Countries

يوحي أن التقدم حالة تعيشها كل دول العالم وفق درجات متفاوتة، لكن الواقع يظهر أن قلة من الدول هي في طريق النمو والغالبية لا تزال في حالة ركود إن لم تزداد سوءً.

- الدول النامية:The Developing Countries

يقصد بالدول النامية هي احدى الدول التي تقع في القارات الثلاثة (إفريقيا، وأسيا، وأمريكا الجنوبية) التي اعتادت أن تكون مستعمرة أو شبه مستعمرة أو تنتمي لإدارة دولة أخرى بالرغم من الاستقلال الآن، فإن اقتصاديات هذه الدول تظل متخلفة. وبالمعنى الواسع فإن أي دولة لا تنتمي إلى مجموعة الدولة المتقدمة تعتبر دولة نامية. وتتصف الدول النامية بنفس مواصفات الدول المتأخرة والدول المتخلفة، والدول الأقل تقدماً.

- الدول الفقيرة:The Poverty Countries
وهو مصطلح يستخدمه بعض المهتمين بقضايا التخلف والتنمية اعتقاد منهم بحيادته العلمية، خاصة وأنه يركز على فقر هذه الدول المادي والاقتصادي بسبب ضحالة مواردها الطبيعية، ولكن واقع كثير من هذه الدول يبين بما لا يضع مجالاً للشك أنها غنية بالموارد الطبيعية، إلا أنها عجزت عن استغلالها بشكل أمثل لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

رابعاً: ماهية التنمية الاقتصادية:

لقد بذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية، حتى أصبح هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى مثل التطور والتقدم والنمو الاقتصادي.

ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو Growth والتنمية Development. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقني، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبياً.

ويتضح الفرق بين النمو و التنمية، كما يلي:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير الكمي	.يغلب على التنمية التغير الكيفي.
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.	مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المختلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

ويتضح من ذلك الجدول، أنه:

وعلى ذلك، نخلص إلى أن النمو الاقتصادي هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطئ تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية الاقتصادية فعبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن وتحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

هل تعلم ما الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية؟
https://www.youtube.com/watch?v=B415HDNYkTM

(1) النمو الاقتصادي:

– يشير إلي عملية تغير اقتصادي تلقائي (يمكن تقديرها بصورة كمية)، تعني زيادة الناتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد منه، مما يعني زيادة قدرة الاقتصاد القومي علي انتاج السلع والخدمات والارتقاء بمستوي معيشة الفرد.

– ومن أبرز العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، التطور التكنولوجي، الانفاق العام. ويتوقف النمو في مرحلة معينة من الزمن ، لذلك يحتاج النمو إلي التنمية ليبقى مستمر.

إذن يقصد بالنمو الاقتصادي Economic Growth الزيادة في الدخل والثروة بشكل عام، والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الثروة والدخل بشكل خاص. وهذا لا يعني أن متوسط دخل الفرد زاد بالفعل ولكن الزيادة تتحقق على المستوى القومي من حيث الكم فقط وليس الكيف وأيضا قد تتحقق الزيادة نتيجة النمو في أحد القطاعات دون القطاعات الأخرى، ولكن على المستوى الكلي تتحقق الزيادة بالرغم من أن الاستفادة تعود على بعض فئات المجتمع دون الأخرى. بمعني أخر، هو الزيادة في الدخل القومي الحقيقي (أو في نصيب الفرد من الدخل القومي) خلال سنة ما مقارنة بالسنة السابقة لها وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر.

مثال: زيادة إنتاج السلع و الخدمات يعني أن هناك نمو اقتصادي.

معدل النمو الاقتصادي > معدل النمو السكاني ⟵ نمو الناتج يحقق تحسن في مستوى المعيشة.

وهناك عدة عوامل تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، منها: الزيادة في عرض العمل، الزيادة في رأس المال المادي (آلات، معدات)، الاستثمار في رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي.

وبناء عليه، يشير النمو الاقتصادي إلي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي. وعلي ذلك، فإن النمو الاقتصادي يعني:

- **تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.**
- **أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد حقيقية وليست نقدية.**
- **أن تتصف الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.**

وبالتالي، يركز النمو الاقتصادي علي الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي علي حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها.، ولا يهتم بنوعيتها أو بعدالة توزيع الدخل بين فئات المجتمع. ويتحقق النمو الاقتصادي تلقائياً دون تدخل الحكومة.

(2) التنمية الاقتصادية:

- **تشير إلي تنفيذ تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد مستهدفة ومخطط لها (ذات جوانب كمية ونوعية معاً).**
- **وهي عملية تسعي بشكل دائم لزيادة الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.**
- **مما يتطلب من الجهات المسئولة في الحكومة استخدام مجموعة من السياسات الاقتصادية بغرض تحقيق أهداف عملية التنمية.**

إذن تختلف التنمية الاقتصادية Economic development عن النمو الاقتصادي وإن كانت مرتبطه به، حيث التنمية ذات طبيعة كيفية وليست كمية. أي أن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطًا بأحداث تغيرات إلى الأفضل في القطاعات الاقتصادية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وهذه التغييرات تعمل على النهوض بالقطاعات المرتبطة بالصحة والتعليم والبحث العلمي، كما تعمل على إيجاد حلول مناسبة لمشكلات المجتمع مثل البطالة، الزيادة السكانية، العجز التجاري المزمن في ميزان المدفوعات، زيادة الدين الخارجي والمحلي وأعبائهما. كل ذلك بالتزامن مع تطوير طرق وأساليب الإنتاج من خلال إدخال التطور العلمي والتكنولوجي لزيادة الإنتاجية..... إلخ.

ويعمل ذلك في المجمل علي النهوض الحقيقي بالقطاعات المختلفة داخل المجتمع وإحداث نقلة نوعية تعكس التنمية الاقتصادية الحقيقية التي يشعر بها كل فرد من أفراد المجتمع وليس فئة قليلة كما يحدث في النمو الاقتصادي. إذن تسعي الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وهناك عدة محاولات أخري لتعريف التنمية الاقتصادية، وذلك كما يلي:

فقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة

في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. هذا في حين يتفق كل من "سلتز" و "روستو" W. Rostow على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

ويذكر "ماير" Meier أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه "بولدوين" Boldwin في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى.

أما "نيتل" و"روبرتسون" Nettle & Robertson فقد عرفا التنمية بأنها "العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوف القومية بنجاح نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة".

ويؤكد الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" بأن التنمية يجب أن تعني توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني تحديد الخيارات لكثير من الأفراد في المجتمع.

ومما سبق، يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية في علم الاقتصاد يتمثل في كونها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".

بمعني أخر، يستخدم مفهوم التنمية الاقتصادية للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد النامية ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي.

وبناءً عليه، تتمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، بالإضافة إلي إجراء عديد من التغيرات في

هيكل الانتاج، نوعية السلع والخدمات المنتجة، كذلك تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء.

أخيراً وليس أخراً، أن عملية التنمية في المجال الاقتصادي هي محاولة الاستثمار في الاقتصاد المحلي وتحسينه وتحقيق مردود كمي وكيفي، تنعكس آثاره على المجتمع، ولا تقتصر التنمية على توفير الوظائف وحل مشكلة البطالة فقط بل تتوسع مجالاتها لتشمل الوصول لاقتصادٍ مستقر وقوي قادر على تخطي الصعوبات المستقبلية.

وتتحقق التنمية الاقتصادية بالتعاون المشترك بين كافة قطاعات المجتمع، علي رأسها القطاع الحكومي (صانعي القرار) وقطاع الأعمال (القطاع الخاص) عبر استثمار موارد الدولة وإدارتها وامتلاك المهارات اللازمة للحصول على تأثير إيجابي من توظيف عناصر التنمية المختلفة.

ويجب التفرقة بين التنمية عدة مفاهيم مشابهة أخري لتفرقتها عن مفهوم التنمية مثل:
<u>الفرق بين التنمية والتغير:</u> إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.
<u>الفرق بين التنمية والتحديث:</u> كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعاريف الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية،

أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث او المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي، لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث.

خامساً: الموارد والنمو الاقتصادي:

تلعب الموارد الاقتصادية دوراً حيوياً سواء من حيث أحداث زيادة في النمو الاقتصادي أو تحقيق معدلات مرتفعة في التنمية الاقتصادية لأنها الأداة التي يستخدمها المستثمرين لإقامة المشروعات المختلفة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية.

وكما سبق وأشرنا، تنقسم دول العالم إلى دول متقدمة استطاعت أن توجه مواردها الاقتصادية بنجاح في اتجاه الاستثمار في قطاع الصناعة وتصنيع منتجات متميزة للإنتاج المحلي في المقام الأول، ثم الاتجاه إلى تصديرها ثانيا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يمثل قطاع التصدير حوالي ١٠ % من إجمالي الإنتاج والباقي يوجه إلى الاستهلاك المحلي وأيضا في اليابان تصدر 20% من الإنتاج والباقي يوجه إلى الاستهلاك المحلي.

ولقد انعكس هذا بشكل إيجابي على زيادة مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، تزامناً مع انخفاض معدلات النمو السكاني نظرا لانعكاس التنمية الاقتصادية على الجوانب الثقافية والتعليم والصحية بالدول المتقدمة. وهناك يجب التأكيد على أهمية السوق المحلي أولاً كهدف من برامج الاستثمار والإنتاج ثم التوجه للسوق الخارجي للتصدير لأن التصدير لا يتم بنجاح بدون نجاح التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

وتوجد في الجانب الآخر، الدول النامية التي يمثل عدد سكانها حوالي ٨٠ % من سكان العالم ولكن قدرتها على استغلال ما لديها من موارد اقتصادية محدودة مما انعكس على حجم الإنتاج وبالتالي حجم الدخل حيث انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل.

- متطلبات النمو الاقتصادي:

وبالرغم من اختلاف الخصائص الجغرافية وتنوعها وتميز الدول النامية بكثير من الموارد الاقتصادية المتجددة والغير متجددة إلا أن التقدم العلمي والتكنولوجي والأساليب

البحثية المختلفة لم تساعد هذه الدول حتى اليوم إلى الالتحاق بركب التقدم والرقي وقد يرجع ذلك لأسباب كثيرة من أهمها استخدامها الغير اقتصادي لمواردها الاقتصادية التي كان يجب بذل الجهد والأخذ في الاعتبار عدة متطلبات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، وهي كما يلي:

١- الإدارة الرشيدة لاستغلال الموارد الغير متجددة مثل البترول والمعادن الكثيرة الأخرى.
٢- الاستخدام الاقتصادي لكثير من الموارد الزراعية والحفاظ على كثير من الغابات، وعدم تحويلها إلى استخدامات أخرى ذات كفاءة أقل خاصة إذا أخذنا المستقبل في الاعتبار.
٣- صيانة المخزون من الحيوانات ذات الطبيعة الخاصة المرتبطة بالغابات وبأقاليم مناخية معينة نظرا لقيمتها الاقتصادية وندرتها على مستوى العالم.
٤- الحفاظ على الأراضي الزراعية الخصبة لما لها من إنتاجية مرتفعة لأن بعض الدول تستخدمها في أغراض غير زراعية مثل البناء والسكن مما يؤثر على الناتج الزراعي.
٥- ترشيد وتطوير الموارد المائية باستخدام الطرق الاقتصادية ذات الكفاءة العالية.
٦- الحفاظ على الموانيء البحرية وتطويرها باعتبارها أحد الموارد الاقتصادية الهامة.
٧- الحفاظ على الثروة السمكية بتوظيف العلوم والتكنولوجيا لاستغلالها بأكثر الطرق الاقتصادية الكفء التي تضمن استمرارية الحصول على الحد الأقصى منها باعتبارها من أحد أهم المصادر للموارد الاقتصادية المتجددة.
٨- تطوير وتدريب الموارد البشرية باعتبارها الموجه والمحرك للتنمية الاقتصادية.
٩- الاهتمام بالكفاءة الاقتصادية ومعايير قياسها حتى نضمن الاستخدام الأمثل للموارد.
١٠ - إعطاء الأهمية الخاصة بتوزيع صافي المنافع المحققة من النمو أو التنمية الاقتصادية على أفراد المجتمع.
١١ - الدور الهام للدولة في ضبط إيقاع النشاط الاقتصادي لحماية الموارد وحماية المنتج والمستهلك من خلال القيادة الاقتصادية المباشرة إذا استدعى الأمر ذلك والغير مباشرة في كثير من الأحيان. من خلال استخدام ما لديها من أدوات

اقتصادية مثل السياسات المالية والنقدية وقدرتها على سن القوانين والتشريعات التي تحد من الاستغلال الغير اقتصادي للموارد إذا حدث.

١٢ – توجد علاقة وثيقة بين الموارد الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال الطرق والأساليب التي تستخدم وتدار بها عمليات استغلال الموارد المختلفة ويمكن النظر إلى العلاقة الارتباطية بين الموارد والنمو الاقتصادي من زاويتين:

أ- طرق وأساليب استخدام الدول النامية ما لديها من مخزون من الموارد الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي

ب- التأثيرات السلبية للتنمية الاقتصادية والديموجرافية على كميات وأنواع ما لدى الدولة من رأسمال متضمن في الموارد الاقتصادية خاصة الطبيعية منها ويعتبر هذا العنصر هام خاصة بالنسبة للدولة النامية الفقيرة.

ج- عدم النظر إلى الموارد الاقتصادية المتاحة على أنها المكون الأساسي لرأس المال الذي يعتمد عليه في الاستثمارات في المجالات المختلفة، فالاستثمار يمثل الطاقة الرئيسية التي تدفع بركب التنمية الاقتصادية للأمام إذا ما وظفت هذه الاستثمارات بالشكل الاقتصادي. المكون الاستثماري ليس رأس مال نقدي فقط بل هو مزج بين المكونات المختلفة لعناصر رأس المال التي هي في النهاية تمثل ما لدى الدولة من موارد.

سادساً: الموارد والتنمية الاقتصادية:

كان يعتقد أن التنمية تعتبر موجودة طالما كانت الدول قادرة على تحقيق زيادة هامة في الدخل القومي ٦ % أو ٥ % ، حيث يتم قياس النمو من خلال معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي، مما تسبب في الخلط بين مفهومي التنمية والنمو .

ولكن تبين أن التنمية لا تشمل فقط النمو إنما هي مفهوم أوسع يشمل التغيرات الهيكلية والتوزيعية الضرورية التي تعمل على تحقيق تحسن مستمر ومتزايد في مستوى المعيشية للغالبية العظمى من السكان، أي أن التنمية تشمل التغير الهيكلي وتقسيم ثمار النمو بين أفراد المجتمع، كما تشمل أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر عدد من السكان خاصة ذوي الدخل المنخفض حتى تضمن الدولة المشاركة الإيجابية من أفراد

المجتمع في إنجاز مهام التنمية لاعتقاد أفراد المجتمع إن التنمية لا تتم إلا بهم ومن أجلهم أيضا. و تتضح علاقة الموارد الاقتصادية بالتنمية ، كما يلي:

إن الموارد الاقتصادية الطبيعية لا تلعب كلها نفس الدور الهام في تحقيق التنمية، توجد بعض الدول الفقيرة في بعض الموارد الاقتصادية الطبيعية مثل اليابان وكوريا وسنغافورة ، حيث تقوم اليابان على سبيل المثال باستيراد ٩٠ % من احتياجاتها من والموارد الطاقة تقريبا اللازمة لتشغيل قطاع الصناعة من الخارج.

وبالرغم من ذلك، تبين مدى تميز هذه الدول وتفوقها اقتصاديا كما توجد دول أخرى غنية بمواردها الطبيعية مثل غانا وكينيا وبوليفيا إلا أنها لا تحقق سوى معدلات نمو اقتصادية منخفضة. والسبب في ذلك يرجع لدور المستثمر وتوجيه الدولة له في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من خلال الاستثمار في المشروعات التي تعتمد على موارد متوفرة ومتجددة داخل الدولة قادرة على تحقيق أعلى معدلات في زيادة الإنتاج وهذا أيضا لا يتحقق بدون التطور العلمي الذي يؤثر على فكرة المستثمر وعلى قراراته.

إن الموارد الطبيعة تصبح عديمة الجدوى دون توظيف الموارد البشرية الماهرة والمدربة تدريبا علميا مع توفر رأس المال اللازم لتطوير العدد والآلات. أن قوة العمل الماهرة والمدربة تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية بل تعتبر من أهم المحددات للرفاهية الاقتصادية.

عقب الحرب العالمية الثانية، تم تدمير كثير من مصادر الثروة المادية (الطاقة الصناعية) ورأس المال الصناعي في الدول الأوربية. لكن بالرغم من ذلك استطاعت هذه البلاد أن تستعيد قوتها في فترة زمنية محدودة من خلال توظيفها في ذلك الوقت للموارد البشرية المدربة – ذات درجة عالية من الكفاءة والخبرة والمهارة– في العمل. لذلك تعتبر الموارد الاقتصادية الطبيعية والغير طبيعية المتجددة والغير متجددة أساسية وهامة في التنمية الاقتصادية، لكن يوظفها ويقودها الموارد البشرية في المجالات الاستثمارية المختلفة.

<u>وترتكز التنمية الاقتصادية على عدد من الركائز الأساسية التي تمثل المكون الأساسي عند الاستثمار في المشروعات المختلفة:</u>

1- <u>رأس المال المادي المصنع:</u>

أي الماكينات والعدد والآلات التي توظف لاستخدام الموارد الطبيعية مما يزيد من كفاءتها الإنتاجية وهناك يجب أن تكون الدولة قادرة على الاستثمار في مشروعات رأسمالية تنتج أدوات الإنتاج وهذا يتوقف أيضا على قدرتها العلمية على الإنتاج.

2- رأس المال البشري:

يعتمد رأس المال البشري على الخبرة والتدريب والتعليم لما لها من تأثير إيجابي على تحسن معرفة ومهارات العمال مما ينعكس إيجابيا على الإنتاج والإنتاجية. كما يتضمن رأس المال البشري علي رأس المال الفكري أو الإبداعي، أي المهارات والمعارف التي تشكل المخزون من المعرفة أو الثقافة المفيدة التي تدعم التقدم العلمي والتكنولوجي. وبالطبع تتطلب التنمية مزج رأس المال البشري لجانبه الفكري المحلي بالعالمي وهذا لا يحدث بدون العلم، حيث يعتبر العلم رصيد الأمم الذي يشير لتجميع خبرات البشرية ومدى تواصلها وتطورها خلال الزمن لإحداث نقلة نوعية في الإنتاج.

وبناءً عليه، يمكن تعريف رأس المال البشري على أنه يجمع ما بين رأس المال البشري المادي (القوة البدنية) ورأس المال البشري الفكري (القوة العقلية).

3- رأس المال الطبيعي:

يتمثل رأس المال الطبيعي في قيمة ما لدى الدولة من مخزون من الموارد الطبيعية مثل الغابات والمعادن ومصائد الأسماك، والمياه والبيئة. ويستخدم رأس المال الطبيعي في إنتاج السلع والخدمات، إلا أن رأس المال الطبيعي عادة ما يستهلك خلال استخدامه في الإنتاج وهنا يكون من الهام على المستثمر اختيار الطريقة التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات من خلال أكفء الطرق. وبناءً عليه، في إطار مفهوم التنمية الواسع، إذا تم تعريف رأس المال البشري على أنه يجمع ما بين رأس المال البشري (القوة البدنية) والفكري(القوة العقلية)، فيكون في هذه الحالة المخزون من رأس المال الأساسي يتكون من جزئين (رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي) الذي يساهم في الوصول لرأس المال المادي المصنع .

4- التقدم التكنولوجي:

إن التقدم العلمي والتكنولوجي يعمل على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته باستخدام نفس الحجم من الموارد أو استخدام موارد أقل لإنتاج نفس الحجم من سلع والخدمات السابق إنتاجها بموارد أكبر. ويقصد بالتقدم التكنولوجي استخدام طرق أو فنون إنتاجية جديدة تمكن العاملين من إنتاج سلع ذات كفاءة استعمالية أكبر مع تخفيض في تكاليف الإنتاج. أو أن يستخدم في إنتاج الوحدة أو السلعة كميات أقل من رأس المال البشري والمادي والطبيعي.

ويلعب العلم وتطوره والبحوث الدور الرئيسي في التقدم التكنولوجي وكل منا يتذكر الثورة الصناعية وما حققته من نقلة نوعية في مستوى تقدم الدول الأوربية. وكان السبب في ذلك هو التقدم المفاجئ والسريع في التكنولوجيا الحديثة نتيجة الاستثمار

المنظم في البحث والتعليم ويعتبر الانفاق على البحث والتعليم من أحد مكونات الاستثمار.

ويشمل التقدم التكنولوجي الاختراع من أجل اكتشاف منتجات أو طرق جديدة كما يتضمن أيضا التجديد والابتكار واستخدام أساليب أو فنون إنتاجية جديدة في الإنتاج. ولكي تستخدم التكنولوجيا التي توفرها الموارد البشرية من خلال التعليم والبحث يستلزم لذلك توفير قوة العمل المؤهلة والقادرة على تشغيل الآلات المعقدة ذات الكفاءة العالية والمحافظة عليها أيضا.

وهذا، يستلزم توفير أو توجيه جزء من الموارد البشرية المدربة من أجل إعداد المنظمون المبدعون المجددون الذين لديهم القدرة على استخدام وتبني التكنولوجيا التي تتلاءم مع احتياجات ما لدى الدولة من موارد، يمكن استخدامها في الاستثمار من أجل تحقيق زيادة في الإنتاج.

أخيرا، لا يمكن أن تتحقق التنمية من خلال العوامل السابقة وما لدي الدولة من موارد أخرى فقط. بل يستلزم لذلك أن تقوم الدولة بدورها من خلال وضع السياسات والقوانين والتشريعات التي تضمن تحقيق التنظيم الاقتصادي الكفء الذي يعمل علي تقليل نسبة الإهدار في الموارد وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل مما يحقق للأفراد الرفاهية الاقتصادية المنشودة.

كذلك، يجب أن تستخدم الموارد الاقتصادية في الاستثمار من أجل إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها الأفراد بشكل أكبر، فقد لا يتحقق التخصيص للموارد بشكل كفء عندما تستخدم الموارد داخل الدول في إنتاج موارد غير مرغوبة، مثل استخدام الموارد الغير متجددة واستنزافها في إنتاج سلع غير إنتاجية تتصف بأنها سلع للرفاهية أكثر منها للاستخدام الفعلي والحقيقي مثل النصب التذكارية التي قد تتكلف مبالغ مالية طائلة بدلاً من إنتاج السلع التي تحقق البناء الحقيقي للاقتصاد مثل صناعة الحديد والصلب والمنسوجات أو الطاقة...إلخ أي توجيه الموارد إلى الاستخدامات التي توفر القاعدة الأساسية للإنتاج والتي تعجل من تحقيق التنمية.

هل تعلم ما مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية ؟
https://www.youtube.com/watch?v=N8MQUJJTkuI

سابعاً: التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة Sustainable development هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون أن تضر بقدره الأجيال القادمة في الحصول على احتياجاتها. أي التنمية التي تستخدم المخزون من الموارد الاقتصادية مع العمل على عدم تناقص هذا المخزون في المستقبل حتى لا يؤثر على احتياجات الأجيال القادمة ورفاهيتها من هذه الموارد.

ويتضح من التعريف السابق، إنه يجب على الدول أن تحقق التنمية مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام بالموارد الاقتصادية، المتاحة حتى يضمن للأجيال القادمة نصيب منها، بمعنى أن التنمية الاقتصادية تأخذ في اعتبارها البعد الزمني لأنها لا تكتفي بالعمل في الوقت الحاضر بل تسعى التنمية المستدامة لتحقيق النهضة الاقتصادية في المستقبل أيضا. أي أنه:

(أ) الاستغلال الغير اقتصادي للموارد الاقتصادية الطبيعية المتجددة الذي يضر بالإنتاج منها في المستقبل، فيجب الحفاظ على مصادر إنتاج الموارد المتجددة بل واستنباط ما يمكن من طرق لضمان زيادتها في المستقبل.

(ب) الاستغلال الغير اقتصادي للموارد الاقتصادية الغير متجددة، والتي يصعب تجديدها في المستقبل القريب وأيضا البعيد نظرا للتغير الكبير في المناخ. وبالتالي، الخصائص الجيولوجية التي تضمن توفير الموارد الغير متجددة في المستقبل، هذا بالإضافة إلى أنه في حال إمكانية تجديدها فإنها تحتاج إلى فترات زمنية طويلة يصعب الانتظار حتى تتجدد. فلا يكون هناك طريق لتوفيرها سوى:

1- **تكثيف البحث العلمي والتكنولوجي لإنتاج بدائل لها.**
2- **إعادة الإنتاج أو التدوير**
3- **أكتشاف طرق تكنولوجيا جديدة تقلل من المواد المستخدمة من هذه الموارد أي المدخلات في الإنتاج مقابل الحصول على عدد أكبر من السلع المنتجة أي المخرجات.**

مما سبق، يتبين أن التنمية المستدامة يجب تأخذ في اعتبارها الإهلاك أو الاستهلاك في الموارد الطبيعية والانخفاض الذي يحدث في الزراعة ومصائد الأسماك، الغابات والتعدين والبترول وكل العناصر الأخرى التي تعتمد على الموارد الطبيعية. بينما في مقابل الانخفاض في الصناعات السابقة، توجد زيادات أو نمو في قطاعات أخرى مثل الصناعة، الخدمات، التشييد أو البناء والتمويل، النقل، الاتصالات، التجارة، الصحة،

التعليم والخدمات الأخرى...الخ وكل هذه القطاعات تعتمد على استخدام الموارد في الإنتاج.

لذلك يجب النظر إلي الحقائق السابقة بعناية عند وضع برنامج للتنمية المستدامة في المستقبل. فعندما تعتمد التنمية على الموارد الطبيعية بشكل أساسي فإن المنفعة الكلية المحققة يجب أن توزع ما بين إمداد قطاع الصناعة بالتمويل اللازم وجزء من التمويل يجب أن يوجه إلى برامج الأبحاث والتطوير من أجل التوصل إلى تكنولوجيا جديدة يمكنها أن تحقق إحلال للموارد النادرة وزيادة في الإنتاجية.

ولكن بعض الدول لا تقوم بهذا النوع من الإحلال عند إحداث التنمية مثل معظم الدول البترولية التي تستخدم الجزء الأكبر من العوائد في الاستثمارات في سوق رأس المال العالمي في شكل أسهم وسندات أو في الاستثمار في قطاعات الصناعة لدول أخرى. فإذا نضب البترول فإن الدول البترولية سوف تواجه أزمة اقتصادية كبيرة لأنها سوف تعيش على استثماراتها الموظفة في الخارج أي على الدخل المحقق من الأسهم والسندات الموظفة في الخارج وهذا يحتاج إلى أسلوب أخر لكي تستطيع الدول البترولية تحقيق التنمية المستدامة.

كما أنه إذا زاد معدل النمو السكاني ولم يثبت عن مستوى معين في هذه الحالة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد على الدول أن تزيد من مواردها لزيادة ما لديها من المخزون الكلي في رأس المال وقد يتحقق لها التنمية المستدامة المطلوبة إذا استطاعت هذه الدول التركيز على زيادة الإنتاجية واتخذت قرارات اقتصادية معتمدة فيها على بيانات دقيقة على أن تحقق هذه القرارات الكفاءة الاقتصادية.

هل تعلم ما هي "التنمية المستدامة"؟
https://www.youtube.com/watch?v=JZXzGKnGxtw

أسئلة الفصل الأول

س1: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

1. تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعمدة .
2. يكفى مجرد زيادة الدخل القومى لإحداث التنمية ولا يلزم أن يزيد نصيب الفرد من الناتج القومى
3. من أهداف التنمية الاقتصادية تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية.
4. الموارد الحرة هى موارد لا ثمن لها، و توجد في الطبيعة بكميات نادرة .
5. التخلف تبعاً لما يراه الاقتصادي "كوزنيتس" يعني ضعف الآداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدما في لحظة معينة.
6. التخلف تبعاً لما يراه الكاتب الفرنسي "ايف لاكوست" هو ظاهرة تاريخية نتجت عن وضع اقتصادي واجتماعي متناقض .
7. "ألفريد سوفيه" هو أول من استخدم تعبير "العالم الثالث" .

الفصل الثاني

وسائل قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

استكمالاً لما بدأناه حول التنمية الاقتصادية وقبل التطرق لمقاييس النمو والتنمية، سنتناول متطلبات ومقومات نجاح التنمية الاقتصادية التي يجب علي بلد ما– خاصة الدول النامية– السعي لاستيفائها للسير علي طريق النمو، ثم التنمية الاقتصادية.

أولا: متطلبات التنمية الاقتصادية ومقومات نجاحها:

يتضح من مضمون الفصل السابق، أن:

(أ)- متطلبات التنمية الاقتصادية :

١ – تغيير بنيان الاقتصاد القومى :

فالهدف هو تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى نصيب الفرد من الناتج الإجمالى ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق تغيير هيكل وبنيان الاقتصاد القومى. و هذا التغيير قد يأتى عن طريق اكتشاف موارد طبيعية ، وقد يحدث عن طريق التوسع فى التكوين الرأسمالى أو تنمية الصادرات وزيادة الحصيلة من العملات الأجنبية.

٢ – لا بد أن يزيد نصيب الفرد من الناتج :

لا يكفى مجرد زيادة الدخل القومى لإحداث التنمية وإنما يلزم أن يزيد نصيب الفرد من الناتج القومى ومن ثم فانه لا يمكن أن يقال بان هناك تنمية اقتصادية إلا إذا ترتب عليه زيادة فى بصيب الفرد من هذا الدخل .

٣ – لا بد أن تكون الزيادة فى الدخل الحقيقى وليس النقدى:

يقصد بالزيادة تلك التى تحدث فى نصيب الفرد من الدخل الحقيقى من السلع والخدمات المنتجة وليست نقدية لا تؤدي دورها الحقيقي في عملية اشباع الحاجات.

٤ – لا بد أن تكون الزيادة مستمرة :

الزيادة فى نصيب الفرد يجب أن تكون مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن ، وإذا كانت لا بد من تحقيق زيادة مستمرة فى نصيب الفرد من الناتج الحقيقى ، فان ذلك لا يعنى أن تكون هذه الزيادة بنسبة ثابتة كل عام .

٥ – لا بد أن يستفيد من التنمية الغالبية :

كذلك يلزم أن يستفيد من هذه الزيادة الغالبية من الأفراد والزيادة فى نصيب الفرد من الناتج يجب ألا تكون مقصورة على فئات معينة من المجتمع دون الفئات الأخرى .

٦ – أن التنمية ليست مادية فقط :

إن تغير وتطوير هيكل وبناء الاقتصاد القومى لا بد أن يصاحبه تغيير مؤثر فى النواحى الاجتماعية والثقافية والحضارية كارتفاع نسبة التعليم ورفع المستوى الصحى وتوعية الأفراد.

٧ – إن التنمية تتضمن بعد معنوى :

تتعلق التنمية بتحقيق القيم الإنسانية الأساسية ، وتشتمل هذه القيم على إيجاد فرص للتوظيف الحقيقى والقدرة على تقديم الطعام والمأوى والملبس، بشكل يضمن حياة كريمة فوق خط الفقر، وتضم أيضا فرصة لنشر التعليم وزيادة الرعاية الصحية والضمان الاجتماعى والديمقراطية والمشاركة السياسية .

(ب)- مقومات نجاح التنمية الاقتصادية:

هناك مجموعة من المتغيرات التى يلزم تفعيلها لإنجاح عملية التنمية، هى :

١ – ارتفاع دور الصناعة :

عن طريق زيادة نصيب الفرد من الناتج القومى وارتفاع نسبة الفنيين إلى مجموع العاملين و الانتقال من استعمال القوى البشرية والحيوانية إلى استعمال الآلات .

٢ – انخفاض دور الزراعة :

عن طريق تغيير نمط الإنتاج الزراعى التقليدى بحيث يتغير إلى إنتاج لغرض المبادلة ، وبشكل آخر فان التغيير فى القطاع الزراعي يترتب عليه انخفاض فى نصيب الناتج الكلى وكذلك انخفاض نسبى فى نصيب القطاع الزراعى من الناتج الكلى ، وكذلك انخفاض نسبة سكان الريف إلى اجمالى السكان .

٣ – تغيير أنماط التجارة الخارجية:

إن التغيير الذي يحدث فى هذا المجال يعتبر مؤشرا على انطلاق البلد فى مجال النمو ، وبصفة عامة ، فان التنمية الناجحة عادة ما تتصف بنضج هيكل التجارة الخارجية.

٤ – زيادة قدرات وإنتاجية رأس المال البشرى:

تتطلب التنمية الاقتصادية إحداث زيادة فى إنتاجية عنصر العمل فى جميع القطاعات من خلال إدخال تحسينات على نظم التعليم والتدريب للقوى العاملة الحالية والمرتقبة ومن خلال إحداث تراكم فى رأس المال البشرى عن طريق عمليات التعليم الرسمية أو عن طريق التعليم من خلال الممارسة .

٥ – التغيير المؤسسى:

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى مؤسسات وتنظيمات جديدة مثل البنوك وأسواق الأوراق المالية وشركات التامين، مع ضرورة الاعتراف بالمشكلات ومحاولة حلها مثل الفساد الإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية ..الخ

ثانياً: مقاييس كلاً من النموالاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

انطلاقا من التعاريف السابقة، وبما أن مصطلح التنمية قد يعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين، وكونه يختلف عن النمو، الذي يعتبر شرطا ضروريا لإحداث التنمية، غير أنه ليس بالشرط الوحيد أو الكافي، فإن قياسهما باستخدام بعض المعايير يسمح بمعرفة ما هي الدولة التي تكون نامية وما هي التي لا تعتبر نامية.

ومن أهم تلك المعايير؛ معيار الدخل، المعايير الاجتماعية، والمعايير الهيكلية، حيث: تمثل معايير الدخل علي حده: وسائل قياس النمو، بينما تخص معايير الدخل، المعايير الاجتماعية، والمعايير الهيكلية مجتمعة: وسائل قياس التنمية. ولقد ساعدا المعياران الأخيران كثيرا في بلورة تعريف شامل أو دقيق للتنمية نظرا لما يتضمنانه من أوجه غير اقتصادية.

فقبل فترة السبعينيات كان ينظر للتنمية على أنها ظاهرة اقتصادية (معيار الدخل) والتي توجب تحقيق مكاسب سريعة في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه مع توفير عمالة كثيرة بما يتوافق مع عرض العمل، وكذا توفير الظروف المواتية لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة. لكن سرعان ما تغيرت النظرة إليها بالتزامن مع ظهور وتفشي مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل التي صاحبت تلك الزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي،

وأصبحت هذه العوائق ذات أولوية بالنسبة لسياسة الحكومة الرامية لتحقيق الوصفة المثالية لاقتصادها.

ففي سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، دأب الفكر الاقتصادي على جعل النمو مرادفا للتنمية، واستخدم نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لتنمية البلد، غير أن تجارب البلدان في تحقيقها معدلات نمو موجبة ومرتفعة نسبيا – بخلاف سنوات الثمانينات حيث أزمة التنمية العالمية التي ألقت بظلالها على البلدان النامية من خلال تحقيقها لمعدلات نمو سالبة– لم يمكنها من اللحاق بالبلدان المتقدمة.

وقد اتضح حينها أنها يجب إعادة النظر في مدلول التنمية ومؤشراتها وبعض المتغيرات غير الاقتصادية مثل: حقوق الملكية التقليدية في تخصيص الموارد، توزيع الدخل، تأثير العقائد، تنظيم الأسرة، البيئة، الصحة، التعليم...إلخ، وهي الموضوعات التي كثيرا ما تم إغفالها أثناء التحليل الاقتصادي لمشاكل التنمية في البلدان النامية، والتي عند تجميعها تشكل مقاييس للتنمية.

(أ)- مقاييس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو الاقتصادي لبلد ما بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي، حيث هناك أربعة مقاييس أساسية يتم من خلالها قياس النمو الاقتصادي، وهي:

١ – المقياس الإجمالي (الناتج الكلي):

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه، وهو ما يطلق عليه معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الكلي(الناتج المحلى الإجمالىGDP) بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، ويعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية. وبالتالي، لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الكلي لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها.

لذلك يقاس النمو الاقتصادى باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلى (القومي) الإجمإلى للدولة، وتقارن هذه النسبة فى العام الصادرة فيه بالعام السابق له، لتحديد ما إذا كان ارتفع معدل النمو أم انخفض أم لا يزال مستقر. إذن يمكن حساب معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج المحلي للسنة الحالية (القيمة الجديدة)} - \text{الناتج المحلي للسنة الماضية (القيمة القديمة)}}{\text{الناتج المحلي للسنة الماضية (القيمة القديمة)}} \times ١٠٠$$

افترض أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٢٠م هو ٦%. بينما قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٢٠م مقاسه بالنقود بلغت ٣١٠ مليار جنيه. وفي السنة التالية (٢٠٢١) بلغت ٢٩٠ مليار جنيه. حدد معدل النمو الاقتصادي عام ٢٠٢١ ؟ هل معدل النمو موجباً أم سالباً؟

معدل النمو =

$$\frac{\text{الناتج المحلي للسنة الحالية (القيمة الجديدة) – الناتج المحلي للسنة الماضية (القيمة القديمة)}}{\text{الناتج المحلي للسنة الماضية (القيمة القديمة)}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٢٩٠ - ٣١٠}{٢٩٠} \times ١٠٠ = ٧\%$$

أي أن الناتج المحلي الاجمالي سنة ٢٠٢١م، زاد بنسبة ٧% تقريباً. يعنى ذلك أن نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٧% تشير إلي أن النمو الاقتصادي في هذا البلد يساوي ٧% سنة ٢٠٢١م.

وبما أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٢٠م هو ٦%. يعنى ذلك أن النمو الاقتصادي في هذا البلد يساوي ٦% سنة ٢٠٢٠م. وبمقارنة معدلي النمو في هذا الاقتصاد٦% سنة ٢٠٢٠م، ٧% سنة ٢٠٢١م. يعني ذلك أن هذا البلد حقق نموا اقتصادياً موجباً أي زاد به معدل النمو.

٢- المقياس الفردي (متوسط الدخل الفردي):

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة

إحصائيات السكان والأفراد. وهناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

- **طريقة معدل النُّمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.**
- **طريقة معدل النُّمو المركزي: يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا.**

وبناء عليه، يتم قياس النمو الاقتصادي كما يلي:

متوسط دخل الفرد = الدخل الكلي / عدد السكان

يشير متوسط دخل الفرد لنصيب الفرد من الدخل الكلي بالمجتمع، وبالتالي:

- **إذا زاد معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) عن معدل نمو السكان، يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي، أي يحدث تحسن في مستوي معيشة الفرد أي يوجد نمو اقتصادي.**
- **وإذا كان معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) يساوي معدل نمو السكان، يظل متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي ثابت، أي أن مستوي معيشة الفرد ثابت، أي لا يوجد نمو اقتصادي.**
- **وإذا زاد معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل نمو السكان، ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي، أي يحدث تدهور في مستوي معيشة الفرد أي يوجد نوع من التخلف الاقتصادي.**

ونستنتج مما سبق، أن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني للأسعار

وبالتالي، لن يكون هذا المعدل موجباً إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي اكبر من معدل النمو السكاني.

لذلك، يعتمد قياس النمو الاقتصادى فى الدولة على الناتج المحلى الإجمالى GDP فنمو هذا الناتج بمعدلات مرتفعة ومستمرة يعنى تحقيق الاقتصاد للنمو، ويعنى ذلك أن نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي ٥% أن الاقتصاد حقق نمواً بـ ٥% خلال هذه الفترة، ولابد أن يرتفع النمو الاقتصادى عن النمو السكانى حتى يرتفع المستوى المعيشى للأفراد فى المجتمع، فلو كان معدل النمو السكانى ٢.٥% لابد أن ينمو الاقتصاد بأكثر من هذا المعدل حتى نضمن إنعكاسه على المستوى المعيشى للأفراد.

ولكن يلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني زيادة الدخل الحقيقي للفرد وليس الدخل النقدي. فالدخل الحقيقي هو كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل انفاق دخله المتاح خلال فترة زمنية معينة أما الدخل النقدي هو عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد مقابل ما يقدمه من خدمات عناصر الانتاج خلال فترة زمنية معينة ، لذلك :

الدخل الحقيقي = الدخل النقدي/ المستوي العام للأسعار

- **إذا زاد كلا من الدخل النقدي والمستوي العام للأسعار بنفس النسبة، فإن الدخل الحقيقي يظل ثابت ولا يحدث تحسن في مستوي معيشة الفرد. أي تظل كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية محددة ثابتة، مما يشير لثبات دخله الحقيقي ولا يحدث نمو اقتصادي.**
- **إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من زيادة المستوي العام للأسعار (معدل التضخم)، فإن الدخل الحقيقي للفرد ينخفض وتتدهور معيشته. أي تقل كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية محددة، مما يشير لانخفاض دخله الحقيقي ولا يحدث نمو اقتصادي.**
- **إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أكبر من زيادة المستوي العام للأسعار (معدل التضخم)، فإن الدخل الحقيقي للفرد يرتفع وتتحسن معيشته، أي تزيد كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية محددة، مما يشير لزيادة دخله الحقيقي ويحدث نمو اقتصادي في هذه الحالة فقط دون سواها. ونلاحظ مما سبق، أن:**

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =

معدل زيادة الدخل الفردي النقدي– معدل التضخم

فالحديث عن زيادة النمو الاقتصادي، عادة ما يثير عاطفة المواطن العادي، إذ يترجم الناس ذلك إلي توقعات إيجابية في تحسن مباشر في أوضاعهم المعيشية، سواء عن طريقة ارتفاع الأجور أو تطور الخدمات التي تقدمها الدولة إليهم. ولكن تحسن الأوضاع المعيشية لا ينبغي أن يكون مقترنًا فقط بزيادة النمو، فالتنمية الاقتصادية هي الأخرى تشكل محورًا أساسيًا للتعبير عن رؤية أوسع وأشمل للتطور وتحسين أوضاع البلاد ومواطنيها.

وبما أن النمو الاقتصادي يقاس كنسبة مئوية من التغير في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يخضع لمزايا وعيوب هذا المؤشر، فعلى سبيل المثال، يميل الناتج المحلي الإجمالي للمبالغة في النمو أثناء التحول من اقتصاد الزراعة والإنتاج الأسري. كذلك أثناء احتساب الناتج المحلي الإجمالي، يتم تعديل بيانات الإنتاج والاستهلاك الزراعي، لكن لا تخضع بيانات الإنتاج المنزلي لأي تصحيح، كما لا يسمح هذا المقياس باستيعاب بيانات نضوب الموارد الطبيعية. ومع ذلك، لا يزال الناتج المحلي الإجمالي هو أفضل طريقة لقياس النمو الاقتصادي في الوقت الراهن.

هل تعلم ما هي مقاييس النمو الاقتصادي ؟

https://www.youtube**https://www.youtube.com/watch?v=ek4AT5UjZYs**

.com/watch?v=w1vJ8_jtpc8

(ب) – مقاييس التنمية الاقتصادية:

يركز النمو الاقتصادي علي التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد في المتوسط من السلع والخدمات دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية. فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء علي كل الزيادة في الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء أو تنخفض الدخول المطلقة للفقراء أو ينخفض نصيبهم النسبي من الدخل الكلي، وعلي الرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي.

وبالتالي، لا يكفي النمو الاقتصادي وحده لإشعار المواطنين بالتحسن، لكنه خطوة جوهرية في سبيل تحقيق التنمية المنشودة التي يقطف خلالها المواطنون ثمار التطوير. فقد تبين أن النمو الاقتصادي يركز علي تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، أو باختصار جعل حجم اقتصاد البلاد أكبر.

أما التنمية الاقتصادية تمثل مفهوم أشمل، فتنظر إلى نطاق أوسع من التطوير، وليس فقط الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد منه، فهي تتطرق إلى كيفية تأثر الناس في بلد معين، فهي تهتم بأمور معينة بشكل تفصيلي مثل متوسط عمر المواطنين ومعايير

التعليم والمعرفة والقراءة والكتابة، والمعايير البيئية، وتوافر المساكن ونوعيتها، وسهولة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، ونسبة الأطباء المتوافرين لكل ألف شخص، والأسعار المقبولة للدواء، كل ذلك بجانب متوسط دخل الفرد. والسؤال الذي يطرح نفسه، هو: ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التنمية الاقتصادية (التقدم) في دولة ما ؟

هناك ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية، كل معيار منها يمكن أن يضم عدة معايير فرعية، وهذه المعايير هي:

المعيار الأول: معايير الدخل .
المعيار الثاني: المعايير الاجتماعية .
المعيار الثالث: المعايير الهيكلية .

وسنتناول هذه المعايير تباعاً فيما يلي :

المعيار الأول: معايير الدخل :

تعتبر معايير الدخل ان الدخل هو المؤشر الاساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من الإشارة الى صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تُحسب ضمن اجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية،

واختلاف الأسعار الأسمية عن الأسعار الحقيقية للنقود، أضف إلي ذلك ضعف الأجهزة الاحصائية في الدول النامية. كل ذلك يجب أن يؤخذ بالحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات.

وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير أو مؤشرات فرعية، وسوف يتم تناولها على النحو التالي :

١- معيار الدخل القومي الكلي :

يقترح Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، الا ان هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه، قد لا تؤدي الى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والى الدولة .

٢- معيار الدخل القومي الكلي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الامكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة الى ما بلغته من تقدم تقني، فيمثل هذه الحالة يوصي بعض

الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير ان هذا المعيار توجه اليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق ، فضلاً عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل .

٣- معيار متوسط الدخل الحقيقي:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا ان هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن احصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة امر مشكوك في صحته ودقته، نظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على اساسها ، وقضية اخرى . وليست أخيرة . هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين Working force دون غيرهم ، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الانتاج.

ويعتقد كندلبرجر Charles Kindleberger، ان الاهتمام فيما يخص التنمية يتعين ان يوجه الى الانتاج (الدخل المنتج) وليس الى مستوى المعيشة (الدخل المنفق)، وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، باعتباره

المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية،

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

فإذا فرضنا أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في بلد ما كان 1000 دولار في عام 2005 ارتفع إلى 1200 دولار في عام 2006 فإن: معدل النمو في هذا البلد $= \frac{1000 - 1200}{1000} \times 100$

$$= \frac{200}{1000} \times 100 = \frac{1}{5} \times 100 = \%20$$

أى أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي زاد بمعدل 20%، إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين

٤ – معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي :

وضح سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام ١٩٥٢، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود – دومار . وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي :

أ – الادخار الصافي Net Saving

ب – إنتاجية رأس المال Productivity of Capital

جـ – معدل نمو السكان Population Growth

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي :

$$D = SP - R$$

حيث D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد

S هي معدل الادخار الصافي ،

P هي انتاجية رأس المال ،

Rهي معدل نمو السكان السنوي .

معدل النمو السنوي في دخل الفرد =

(معدل الادخار الصافي × إنتاجية الاستثمارات الجديدة) – معدل نمو السكان .

وقد أورد سنجر قيماً عددية لهذه المتغيرات إذ افترض :

أن معدل الادخار الصافي 6% = (S) من الدخل القومي وأن إنتاجية الاستثمارات الجديدة 0.2% = (P) وأن معدل النمو السكان السنوي 1.25% = (R) .

ولكن هناك بعض الملاحظات على هذه التقديرات :

أ – أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي (٦%) تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته ، أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر

ب – قدر سنجر معدل النمو السكاني بحوالي ١.٢٥% وهذا الرقم أقل كثيراً من المعدلات السائدة في الدول النامية حالياً ، إذ تقدر بحوالي ٢.٣% في الدول النامية عامة، ١.٨% في مصر .

جـ _ قدر سنجر إنتاجية الاستثمارات السائدة بحوالي ٠.٢% وهي نسبة منخفضة ، وتقل كثيراً عن المحقق في معظم الدول النامية ، ولقد قام أحد الباحثين بتقديرها في مصر وتركيا بما يعادل ٠.٦% .

وعلى ذلك فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد في الدول النامية طبقاً لتقدير سنجر :

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (٦ × ٠.٢) – ١.٢٥ = – ٠.٠٥%

مما يعني أن الدول النامية تحقق معدلاً سالباً للنمو (– ٠.٠٥%)، وذلك يتنافي مع واقع معظم الدول النامية، حيث يزيد هذا المعدل حالياً، إذ يقدر بحوالي ٤.٥ % سنوياً.

المعيار الثاني: المعايير الاجتماعية :

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تستخدم في الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات ، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية ، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية . ولا شك أن الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية ، وعدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية ، ونقص الغذاء . وسوف يتم تناول أهم المؤشرات في هذه الجوانب كما يلي :

١ – المعايير الصحية :

من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي :

أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات من الأطفال الرضع (أقل من سنة)) فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية ، وكل هذه من صفات التخلف.

ب – معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي ، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي

جـ – كذاك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا .

٢ – المعايير التعليمية :

هناك أهمية للتعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك ، فهنالك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثماراً وليس استهلاكاً ، وأن هذا النوع من الاستثمار – الاستثمار البشري – يحقق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد أو للمجتمع ككل . ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع ما يلي :

أ – نسبة الذين يعرفون القرأءة والكتابة من أفراد المجتمع .

ب – نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع .

جـ – نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي ، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي .

٣- معايير التغذية :

سبق ورأينا أن عديداً من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها ، مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ، ومن ثم ، انخفاض مستويات الدخول فيها . ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع ما يلي :

أ – متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية .

ب – نسبة النصيب من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد .

٤ – معيار نوعية الحياة المادية :

رأينا أن المعايير الصحية والتعليمية والخاصة بالتغذية وهي جميعاً معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها . أما ما نحن بصدده وهو معيار نوعية الحياة المادية ، والذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام ١٩٧٧م فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ، ولذا ، فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية – سالفة الذكر – ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

أ – توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار)

ب – معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار) .

جـ – معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي) .

٥- معيار دليل التنمية البشرية:

وهو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ م، ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة ، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي :

أ – معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي) .

ب – معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي) . ويتكون بدوره من معيارين جزئيين وهما : معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي (⅔) ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي (⅓) .

جـ – معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي)

ويتم حساب معيار دليل التنمية البشرية وفقا للخطوات التالية:

(1) يتم تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصوى للمعايير الثلاثة الجزئية سالفة الذكر على مستوى العالم، والمحددة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

(2) يتم حساب الأدلة الجزئية الثلاثة في الدولة المراد حساب دليل التنمية البشرية بها كما يلي:

أ – دليل العمر المتوقع (ق) =

$$\frac{\text{متوسط العمر المتوقع في الدولة – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم}}{\text{الحد الأقصى للعمر المتوقع في العالم – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم}}$$

ب – دليل التحصيل العلمي، ويتكون من جزئيين:

- دليل معرفة القراءة والكتابة =

$$\frac{\text{معرفة القراءة والكتابة في الدولة – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم}}{\text{الحد الأقصى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم}}$$

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبى ($\frac{2}{3}$).

- دليل متوسط عدد سنوات الدراسة =

$$\frac{\text{عدد سنوات الدراسة بالدولة – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم}}{\text{الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم}}$$

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبى ($\frac{1}{3}$).

∴ دليل التحصيل العلمي (ع) =

$$\frac{(\text{دليل معرفة القراءة والكتابة} \times 2) + (\text{دليل متوسط عدد سنوات الدراسة} \times 1)}{3}$$

حـــ – دليل متوسط الدخل (ل) =

$$\frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الدولة – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}{\text{الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}$$

(3) يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة سالفة الذكر.

$$\therefore \text{ دليل التنمية البشرية في الدولة (ت) } = \frac{\text{ق} + \text{ع} + \text{ل}}{3}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين الصفر والواحد الصحيح. وكلما اقترب هذا الدليل من الواحد يعكس أن الدولة أكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية، والعكس صحيح. **وتصنف الأمم المتحدة الدول وفقاً لدليل التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية** هى:

المجموعة الأولى: دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة ت ≥ 0.8

المجموعة الثانية: دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية وتكون قيمة $0.5 \leq$ ت < 0.8

المجموعة الثالثة: دول ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية وتكون قيمة ت < 0.5

ويعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم، عملية التنمية ككل. لأنه يتضمن عديداً من الجوانب سواء الاجتماعية أو الاقتصادية معاً.

مثال رقمي: إذا أتيحت لك البيانات التالية على مستوى العالم وفي دولة اليونان في سنة ما.

البيان	في العالم		في اليونان
	أدنى قيمة	أقصى قيمة	
العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	25	85	77.9
معرفة القراءة والكتابة (%)	صفر	100	96.7
نسبة القيد بالمدارس	صفر	100	82
متوسط دخل الفرد الحقيقي (دولار)	100	6311	6140

المطلوب:

1- حساب دليل التنمية البشرية في اليونان.

2 – تحديد مستوى التنمية البشرية فى اليونان.

الحل:

1 – لحساب دليل التنمية البشرية في اليونان نتبع الخطوات التالية:

أ – دليل العمر المتوقع (ق) = $\frac{25 - 77.9}{25 - 85} = \frac{52.9}{60} = 0.88$

ب – دليل التحصيل العلمي (ع):

- دليل معرفة القراءة والكتابة = $\frac{96.7 - \text{صفر}}{100 - \text{صفر}} = 0.97$

• دليل نسبة القيد بالمدارس = $\frac{82 - \text{صفر}}{100 - \text{صفر}} = 0.82$

∴ دليل التحصيل العلمي = $\frac{(1 \times 0.82) + (2 \times 0.97)}{3}$

$= 0.92$

حـ – دليل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (ل) =

$$0.97 = \frac{6040}{6211} = \frac{100 - 6140}{100 - 6311}$$

د – دليل التنمية البشرية (ت) = $\frac{\text{ق} + \text{ع} + \text{ل}}{3}$

$$\therefore \text{ت} = \frac{0.97 + 0.92 + 0.88}{3} = \frac{2.77}{3} = 0.92$$

2 – ∴ دليل التنمية البشرية في اليونان مرتفع ويقترب من الواحد، ولذا، فإن هذا يعني أنها قطعت شوطاً كبيراً في عملية التنمية البشرية وتكون في مجموعة الدول ذات المستوى المرتفع من التنمية البشرية وذلك لأن قيمة ت > 0.8 بها.

ومن أهم المجالات التي يتم فيها استخدام دليل التنمية البشرية ما يلي :

– يستخدم دليل التنمية البشرية في مسألة تقصير الأداء الحكومي فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية، وذلك من خلال مقارنة أداء الدولة بغيرها من

الدول في مجال التنمية البشرية، حيث يخلق حافزاً للنقاش الوطني فيما يتعلق بمصلحة الأفراد .

– يستخدم في توجيه الإتفاق الاجتماعي للأولويات ، فمن خلال مكونات الدليل يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمة الاجتماعية، مما يساهم في تحديد الأولويات في الدول.

– إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة . فعلى الرغم من أن هذه التفاوت قد يكون معروفاً إلا أن دليل التنمية البشرية يستطيع أن يبرزها بوضوح، حيث يوضح الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة . ولقد أصبحت التقارير الخاصة بالتنمية البشرية التي تقوم بتحليل التفاوت بين المحافظات والأقاليم المختلفة ، وبين الريف والحضر وبين المرأة والرجل أداة فعالة لدعم القرارات فيما يتعلق بالسياسة الوطنية وتوزيع الموارد بين المناطق المختلفة

– تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المختلفة، حيث تستخدم عديد من الدول المانحة للمعونة دليل التنمية البشرية كأساس لتقديم المعونة إلى الدول الأكثر احتياجاً لها، وإلى الأنشطة أو المجالات الأكثر أولوية في الدولة نفسها .

– يتيح دليل التنمية البشرية أنواع جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة، حيث يمكن من خلاله إيضاح الدول التي استطاعت ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية

بشرية حقيقية والدول التي لم تتمكن من ذلك، وقد تكون المقارنة بين دول متقدمة وبعضها البعض أو بين دول نامية .

المعيار الثالث: المعايير الهيكلية:

كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول النامية (التي كانت معظمها آنذاك تحت سيطرتها سواء السياسية أو الاقتصادية) نحو إنتاج المنتجات الأولية (الزراعية والمعدنية) حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة . وكذلك حتى تبقى على أسواق تلك الدول لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية بها .

إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولاً منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها :

- حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة
- تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها .

ومن هنا اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه. وقد ترتب

على ذلك إحداث تغييرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بهذه الدول، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها .

وبناء على ذلك، فإن من أهم المؤشرات – الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي – التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل فيما يلي :

١ – الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

٢ – الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى الصادرات السلعية .

٣– نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة .

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة ، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها ، وبالتالي ، يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها ، والعكس صحيح.

أسئلة الفصل الثاني

س١: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

١. هناك دائماً علاقة طردية بين نمو السكان ونصيب الفرد من الدخل .
٢. نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومى الاجمالى ليس دائما هو المقياس الدقيق لمستوى التنمية الاقتصادية .
٣. كلما زادت حدة التفاوت فى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع كلما دل ذلك على تقدم هذا المجتمع .
٤. إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أكبر من زيادة معدل التضخم، فإن الدخل الحقيقي للفرد يرتفع وتتحسن معيشته
٥. النمو الاقتصادي يعني زيادة الدخل الحقيقي للفرد وليس الدخل النقدي.
٦. كلما ارتفعت نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بالدولة

الفصل الثالث

اقتصادات الدول النامية

تتسم الدول النامية بمعيار منخفض لمستوى المعيشة، وتحتوي على قاعدة صناعية متخلفة، وتحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى. فالدول النامية أو ما يعرف بالعالم الثالث أو دول الجنوب، هي الدول الأقل غنى، والتي يعتمد اقتصادها ودخلها بشكل رئيسي على الزراعة.

وبالتالي، ان الدولة النامية بالمعنى الاوسع هي اى دولة لا تنتمى الى ما يسمى بمجموعة " الدول المتقدمة" فهى دولة نامية. وعلي العكس من ذلك، الدول المتقدمة أو العالم المتقدم هي مجموعة دول حققت تقدماً في المجال الاقتصادي والإنتاج (أساساً الصناعة)، أي أنها دول قادرة على التصنيع والابتكار والاختراع بشكل فعّال وقوي مما يسمح لها بالتصدير مما تصنع وتنتج، وتتميز هذه الدول بارتفاع مستوى المعيشة فيها وارتفاع الناتج القومي الإجمالي على عكس الدول النامية.

ومن ناحية أخري، الدولة النامية بالمعنى الضيق هى احدى الدول الاسيوية أو الافريقية او الأمريكية الجنوبية التى اعتادت ان تكون مستعمرة او شبه مستعمرة او تنتمى لادارة دولة اخرى (من الدول المتقدمة). وبالرغم من الاستقلال الان فان

اقتصاديات هذه الدول تظل متخلفة. ولذلك تعد معظم دول قارة آسيا (ما عدا اليابان وكوريا وتايوان) من الدول النامية. وكذلك تعد معظم دول القارة الأفريقية (ما عدا جمهورية جنوب إفريقيا) من الدول النامية. وكذلك تعد دول أمريكا الجنوبية أيضا من الدول النامية.

ولكن هناك فروق بين هذه الدول النامية، فمثلا دول الخليج العربي، والدول الأخرى التي تنتج سلعة اقتصادية مهمة، كالنفط مثلا، تختلف الأوضاع المالية والصحية والتعليمية فيها عن الدول الأخرى. فدول الخليج العربي غنية والخدمات الصحية والتعليمية فيها مرتفعة، ودخل الدولة والدخل الفردي أيضا مرتفع لأنها تعتمد في ذلك على تصدير النفط.

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذه الدول من العالم المتقدم لأن اقتصادها لا يعتمد علي الصناعة وغير متنوع في مصادر دخله، حيث لا يعتمد سوي على تصدير النفط (اقتصاد ريعي). وبالتالي، عند تعرض هذا المورد للنضوب أو ظروف سوقية معاكسة، قد يتعرض مصدر دخل هذه الدول للإنهيار. لذلك اتجهت هذه الدول مؤخراً، لتنويع مصادر دخلها.

وللتعرف علي ماهية الاقتصادات النامية، سيتم التطرق إلي الأسباب التي جعلت هذه الدول نامية، خصائصها، العوائق التي تقف في طريق لحاقها بركب التطور.

أولاً: الأسباب التي تجعل الدول نامية:

هناك عدة أسباب للمشاكل التي تعاني منها الدول النامية ونستطيع أن نقسم هذه الأسباب إلى ما يلي:

١- الظروف الجغرافية:

تقع معظم الدول النامية في مناطق جغرافية ذات ظروف طبيعية صعبة. فالجزء الأكبر من الدول النامية يقع في جنوب الكرة الأرضية (نظرية الجنوب والشمال) وفي مناطق صحراوية تعاني من قلة الأمطار وقلة الأنهار، وعدم خصوبة التربة، وبالتالي فهي غير صالحة للزراعة. وحتى في الدول التي فيها أمطار فإن الأمطار تتغير من سنة إلى أخرى ويمكن أن تمر الدولة في فترة جفاف تؤدي إلى تدمير الأراضي الزراعية وهلاك الثروة الحيوانية.

وهناك دول أخرى تتعرض إلى مشاكل مناخية أخرى كالفيضانات التي تصيب بعض الدول مثل بنجلادش وبعض أجزاء الهند. هذه الفيضانات تعمل على تدمير الأرض الزراعية وانجراف التربة الزراعية مما يتسبب في أضرار كبيرة للإنتاج الزراعي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لدخل الدولة. كما أن الظروف الجغرافية الصعبة في هذه الدول تزيد من فرصة تحول جزء من الأراضي الزراعية إلى أراض غير صالحة للزراعة

٢- سوء استخدام الموارد في معظم الدول النامية:

كالفحم والبترول والغاز الطبيعي والمعادن المختلفة، والغابات. وإن وجدت هذه الموارد يتم تصديرها كمواد خام مما يقل من قيمتها الاقتصادية أو افتقار هذه الدول لخبرات تصنيعها مما يحرمها من زيادة قيمتها المضافة.

٣ معدل مواليد مرتفع:

وهذا يجعل عدد السكان يزداد ويتضاعف بسرعة كبيرة جدا. فعدد السكان في الدول النامية يتضاعف مرة في مدة (٢٥-٣٠ سنة) وهذا يجعل عدد السكان أكبر كثيرا من الموارد الاقتصادية المتوافرة خاصة الغذائية منها. ومهما عملت الدولة على تنمية موردها الاقتصادية فالزيادة السكانية الكبيرة تمحو كل الآثار الإيجابية لخطط التنمية. وبسبب الزيادة الكبيرة للسكان فإن فرص العمل المتوافرة تكون قليلة، ولهذا فهناك بطالة كبيرة، وفقر ومشاكل اجتماعية.

٤ - معظم الدول النامية حصلت على استقلالها حديثاً:

حصلت هذه الدول علي استقلالها السياسي منذ وقت قريب نسبيا، مما بسبب وجود مشاكل سياسية داخل بعض هذه الدول وأصبحت غير مستقرة سياسيا. وإن كان ذلك لا يعني استقلالها الاقتصادي عن الدول المستعمرة. وأدي هذا إلى انشغال هذه الدول بالمسائل السياسية بدل انشغالها بتنمية قطاعاتها الاقتصادية.

ثانياً: خصائص الاقتصادات النامية:

سبق وتناولنا، هناك عدة معايير يعتمد عليها في تصنيف الدول إلى نامية. فعلي الرغم من، اختلاف الاقتصاديين فى وضع تعريف شامل ودقيق لمفهوم التخلف الاقتصادى ،إلا أنهم اتفقوا على أن هناك عدة خصائص ومؤشرات تتميز بها الدول النامية. وهى مؤشرات يكفى فقط توافر بعضها فى دولة ما حتى يقال عنها بأنها دولة نامية. ويمكن الاشارة الى أهم هذه الخصائص والمؤشرات على النحو التالى :

١- معدل الدخل القومي والدخل الفردي:

تنقسم الدول النامية إلي دول ذات مستويات دخول متنوعة، فمنها ذات مستوي دخل منخفض أو متوسط أو مرتفع، ولكنها في كل الأحوال ورغم اختلاف مستويات الدخول عند تصنيف الدول، تمثل دولة نامية في النهاية وليست متقدمة. وبشكل عام، هناك علاقة عكسية بين نمو السكان ونصيب الفرد من الدخل ، فغالباً ما نجد أن أعلى معدلات النمو السكانى توجد فى أفقر الدول. ويعادل معدل الدخل الفردي في الدول النامية (١/٢٠) تقريبا من معدل الدخل الفردي في الدول المتقدمة.

وفي بعض الأحيان، لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار في تصنيف الدول إلى نامية أو متقدمة، فمثلا معدل الدخل الفردي في دولة الإمارات العربية ودولة الكويت يقع ضمن أعلى خمس دول في العالم. ومع ذلك فإن هاتين الدولتين لا تعتبران من الدول المتقدمة

بل من الدول النامية لأنه، كما قلنا من قبل، لا يعتمد اقتصادهما على القطاع الصناعي بل على تصدير سلع مهمة وهي النفط.

وفي الحقيقة، ليس دائما نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومى الاجمالى هو المقياس الدقيق لمستوى التنمية الاقتصادية. فهناك مجموعة من الأخطاء و المشاكل التى تتعلق بقياس الدخل القومى والسكان. فنصيب الفرد من الدخل كمقياس لا يمكن من خلاله السيطرة على الاختلاف فى توزيع الدخل مثلاً .

٢- التفاوت فى توزيع الدخل:

كلما زادت حدة التفاوت أو الاختلاف فى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع كلما دل ذلك على تخلف هذا المجتمع . إلا أن انخفاض درجة التفاوت فى توزيع الدخول بين الأفراد لا تعتبر دليلاً قاطعاً على التقدم . وبشكل عام فإن من أشهر الطرق المستخدمة للتعرف على مدى التفاوت فى توزيع الدخول والثروات بين الأفراد كل من منحنى لورنز و معامل جينى .

٣- الخصائص المالية في البلدان النامية:

يعد من الضروري بمكان ان نقدم نبذة موجزة عن الخصائص المالية في الدول النامية. حيث تؤثر هذه الخصائص علي عملية تمويل التنمية في هذه الدول. ولكن هناك تفاوت في الخصائص المالية في الدول النامية كل بحسب خصائصها السياسية والاقتصادية

ومدى انفتاحها على العالم الخارجي وعلى العموم لا تزال تشترك في كثير من هذه الخصائص ومن اهمها:

- ضعف وقصور القطاع المصرفي
- ضعف ثقافة الاستثمار المالي
- ضعف الوعي المصرفي
- تغير المعروض النقدي
- عدم اتساع السوق النقدية
- ضعف تركز البنوك وعدم تخصصها:

٤ – النظام الصحي:

ينخفض مستوى الخدمات الصحية في الدول النامية بشكل كبير جدا. فهناك نقصا في عدد المستشفيات وكميات الدواء. وبسبب ذلك فإن الإنسان في الدول النامية لا يحصل على الرعاية الصحية الكافية ويتعرض إلى الكثير من الأمراض.

ولذلك فإنه في معظم الدول الأفريقية (ما عدا دول شمال إفريقية العربية ودول الخليج العربية) هناك طبيب واحد مقابل كل ١٠٠٠ شخص، بينما نرى أن هناك طبيبا واحدا مقابل أقل من ٥٠٠ شخص في الدول الأوروبية. وبسبب فقر الدول النامية فإن ما تنفقه على الخدمات الصحية قليل جدا مقارنة مع ما تنفقه الدول المتقدمة. ويستخدم للدلالة علي الحالة الصحية مؤشر مثل معدل وفيات الأطفال الرضع: حيث يستخدم هذا المؤشر بشكل واسع للإشارة الى درجة التنمية فى دولة ما، وهو عبارة عن عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ سنة واحدة من العمر بالنسبة لكل ألف من المواليد . وبالنسبة لأقل الاقتصاديات نمواً فإن معدل وفيات الأطفال الرضع يزيد عن ١٠٠ لكل ألف أى أن

هناك طفل على الأقل يموت من كل عشرة أطفال رضع. ومع التنمية الاقتصادية فإن هذا المؤشر يتراجع ليصل الى أقل من عشرة فى الألف.

٥- النظام التعليمي:

إن التعليم مهم جدا لتقدم أي دولة. لهذا فكلما زاد إنفاق الدولة على القطاع التعليمي دل ذلك على تقدمها، وكلما كثرت نسبة المتعلمين في الدولة كان ذلك دليلا على تقدمها. وهناك علاقة طردية بين التعليم والتنمية الاقتصادية وعكسية بين التعليم وعدد السكان، حيث يتناسب معدل التعليم طرديا مع معدل التنمية الاقتصادية ويتناسب عكسيا مع معدل النمو السكاني. فهناك ارتفاع في نسبة الامية وتخلف المستوى التعليمي والثقافي في هذه المجتمعات.

وإذا تم مقارنة مستوى التعليم بين الدول النامية والمتقدمة، يتضح أن أن ٤٠% فقط من الأطفال في إفريقيا يحصلون على فرصة دخول المدارس وإنهاء المرحلة الابتدائية. بينما نرى أن ١٠٠% من الأطفال في الدول المتقدمة يستطيعون دخول المدارس وإنهاء المرحلة الابتدائية، ناهيك عن جودة العملية التعليمية.

كذلك يستخدم للدلالة علي الحالة التعليمية مؤشر حالة المرأة: فهذا المؤشر يركز على حالة المرأة في التعليم، وهو معدل عدد الفتيات المقيدات فى المدارس الثانوية. ويلاحظ أن هذا المؤشر منخفض فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. حيث يتضح

أن أقل من ربع الفتيات هم المقيدات فقط فى المدارس الثانوية فى كثير من الدول النامية. أما فى الدول المتقدمة فإن معدل عدد الفتيات المقيدات فى المدارس الثانوية يزيد عن ٨٥ %.

٦- التغير الهيكلى:

يدل هذا المؤشر علي انتقال أو هجرة السكان والموارد من الريف للحضر وتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلي اقتصاد صناعي. ففى الدول النامية يلاحظ أن ثلاثة أرباع السكان مازالوا متواجدون فى المناطق الريفية على الرغم من استمرار حركة الهجرة من الريف للمدن .

٧- التجارة:

كلما زاد حجم التبادل التجاري (خاصة السلع المصنعة) بين الدولة والدول الأخرى دل ذلك على تقدمها. فالتجارة مهمة جدا لكل دولة. إن الدول تبيع الفائض من إنتاجها من أجل أن تحصل على الأموال وتشتري بها ما ينقصها من الدول الأخرى. فمعظم الدول النامية تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير نوع واحد من الإنتاج (المواد الخام) مثل النفط، النحاس، السكر، البن والقطن والنفط. فإذا كان سعر المادة التي تصدرها الدولة النامية عاليا، كالنفط مثلا، فإن ذلك يجعل الدولة غنية ولكن لا يجعلها دولة متقدمة.

هل تعلم ما هي خصائص الدول النامية؟ شاهد الفيديو التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=mZFVO3zGoAg

ثالثا: قضية الفقر في الاقتصادات النامية:

1 – تعريف الفقر: يعرف الفقر بأنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وعلى ذلك فإن أى شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى للحصول على الحاجات الأساسية – الذي يسمى بخط الفقر – يعد فقيراً.

وتعرف فجوة الفقر على أنها النسبة المئوية للفرق بين دخول الفقراء وخط الفقر، وكلما زادت فجوة الفقر فإن ذلك يعد دليلاً على زيادة حدة الفقر بالمجمع.

2 – تقدير حدود الفقر:

تقدر حدود الفقر باستخدام مداخل متعددة، لعل أهمها ما يلي:

أ – عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد من الغذاء، حيث يعتبر الشخص فقيراً إذا كان استهلاكه يقل عن هذا الحد.

ب – تحديد سلة تضم عدداً من الاحتياجات الأساسية، التي تشمل بالإضافة إلى الغذاء إنفاق الفرد على سلع غير غذائية، مثل: الملبس والتعليم والمسكن والعلاج والمواصلات ... الخ. فإذا انخفض دخل الفرد عن الحد اللازم للحصول عليها يعتبر فقيراً.

وتختلف حدود الفقر من دولة إلى أخرى وفقاً لمستوى المعيشة داخلها، فلا يمكن اعتبار خط الفقر في مصر و الولايات المتحدة الأمريكية واحداً نظراً لاختلاف المستوى المادي والاقتصادي، وكذلك يختلف حد الفقر ما بين المناطق الريفية والحضرية، ويختلف أيضاً من فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة.

3 – العوامل المحددة لانتشار الفقر في دولة ما:

يعتمد التغير في مدى انتشار الفقر في دولة ما على عاملين أساسيين:

أ – **درجة النمو الاقتصادي:** فمن المتوقع – مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة – وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ودرجة انتشار الفقر بالمجتمع، فزيادة معدل النمو الاقتصادي يترتب عليها انخفاض نسبة الفقر، والعكس صحيح.

ب – **درجة العدالة في توزيع الدخل:** يرتبط انتشار الفقر – مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة – بعلاقة عكسية مع درجة العدالة في توزيع الدخل، فكلما زادت درجة العدالة في توزيع الدخل بالمجتمع انخفض انتشار الفقر، والعكس صحيح.

ولذلك فمن المتوقع أن تقل درجة انتشار الفقر في دولة ما إذا:

- زاد معدل النمو الاقتصادي المصحوب بحدوث تحسن في طريقة توزيع الدخل.
- حدث تحسن في توزيع الدخل في المجتمع مع ثبات معدل النمو.
- زاد معدل النمو الاقتصادي مع ثبات طريقة توزيع الدخل.

ويمكن التعرف على درجة انتشار الفقر في دولة ما، باستخدام أحد مدخلين على النحو الآتي:

(1) مدخل الفقر المطلق:

يرتبط هذا المدخل بالمفهوم السابق للفقر، حيث يحدد حداً معيناً للفقر ويسمى هذا الحد بخط الفقر، وتحسب نسبة الفقر في المجتمع كما يلي:

$$\text{نسبة الفقر في المجتمع} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \times \%$$

ووفقاً لهذا المدخل تكون جهود التنمية الاقتصادية ناجحة إذا أدت إلى:

أ - انخفاض عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب - انخفاض نسبة الفقر أى انخفاض نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان.

ج - ارتفاع دخول الأفراد الواقعين تحت خط الفقر، ويتضمن ذلك ألا يكون ارتفاع دخول بعض الأفراد الذين انتقلوا فوق خط الفقر على حساب الواقعين تحت خط الفقر أى يعنى انخفاض فجوة الفقر.

(2) مدخل الفقر النسبي:

يقوم هذا المدخل على أساس أن أى مجتمع مهما بلغت درجة ثرائه يوجد به فقراء، ولذا، ينظر هذا المدخل إلى الفئة التي تمثل نسبة الـ 40% من السكان الأقل دخلاً في المجتمع على أنها فئة الفقراء، ولذلك فإن جهود التنمية لا تؤدى أبداً إلى القضاء على ظاهرة الفقر فدائماً يوجد نسبة الـ 40% الأقل دخلاً في المجتمع، ولذلك تكون جهود التنمية الاقتصادية ناجحة إذا أدت إلى زيادة دخول هذه الفئة من خلال زيادة نصيبها من إجمالي الدخل في المجتمع.

رابعا: عوائق تنمية الاقتصادات النامية:

تهدف الدول النامية إلى زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتهيئة الظروف الملائمة لجذب رؤوس الأموال لإقامة مشروعات تنموية باعتبارها حجر الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق طفرة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، وحل مشكلة الفقر والبطالة وما يترتب عليها من آثار اجتماعية.

ولكن هناك عدة عوائق اقتصادية تقف عقبة أمام الدول النامية فى اللحاق بركب التقدم الاقتصادى. وهذه العوائق هى سبب و نتيجة فى نفس الوقت. ولذلك فقد أطلق عليها البعض بالدوائر الخبيثة أو دوائر الفقر ، وهي دوائر أو حلقات مفرغة تدور الدول النامية فى فلكها.

ويتفق جميع الاقتصاديون المتخصصون فى دراسة مشكلات الدول النامية على أن نقص رؤوس الأموال يكون احدى المشكلات الهامة التى تواجهها هذه الدول عندما تحاول الاتجاه نحو التنمية الاقتصادية ، فظاهرة نقص رؤوس الأموال هى ظاهرة عامة فى تلك الدول باستثناء عدد قليل جداً منها . وإن هذه المشكلة هى مشكلة قابلة للحل فى ظل ظروف معظم الدول عن طريق اتخاذ بعض الاجراءات التنظيمية والالتجاء الى التخطيط العلمى السليم، و لكن لا يجب أن يفهم من ذلك أنه يمكن القضاء تماما على

مشكلة نقص رؤوس الأموال فى الدول النامية حيث أنه ستظل الندرة النسبية لرأس المال قائمة فى الاعتبار.

والواقع أن هذه المشكلة تتخذ مظاهر متعددة تختلف من دولة لأخرى من الدول النامية، كما تختلف كذلك من قطاع لآخر فى نفس الدولة. وحتى يمكن توضيح الجوانب المختلفة لهذه المشكلة لابد من تناول القوى التى تؤثر فى بعضها البعض بشئ من التحليل ، تلك القوى التى تعمل مجتمعة على بقاء الدول النامية فى حالة من التخلف الاقتصادى، حيث هذه المشكلة لها وجهين هما عرض رؤوس الأموال والطلب على رؤوس الأموال وهو ما يمكن توضيحه من خلال الرسم التخطيطى التالى :

ويمكن القول بصفة عامة أن عرض رؤوس الأموال يتوقف على الرغبة فى الادخار مع عدم المقدرة عليه ، بينما يتوقف الطلب على رؤوس الأموال على الحافز على الاستثمار .

فبالنسبة لعرض رؤوس الأموال نجد أن الدول النامية تتميز بضعف المقدرة على الادخار مما يؤدى الى نقص رؤوس الأموال الأمر الذى يؤدى الى ضعف الانتاجية و من ثم انخفاض مستوى الدخول .ويعمل هذا الانخفاض فى مستوى الدخول على ضعف المقدرة على الادخار .

أما بالنسبة للطلب على رؤوس الأموال نجد أن الدول النامية تتميز بضعف الحافز على الاستثمار الأمر الذى يؤدى الى ضعف الانتاجية، ومن ثم انخفاض مستوى الدخول. ويعمل هذا الانخفاض فى مستوى الدخول على ضعف القوة الشرائية للمستهلكين، الذى يؤدى بدوره الى ضعف الحافز على الاستثمار فيما يطلق عليه البعض الدائرة المفرغة للفقر كما هو موضح بالشكل السابق.

وبناء عليه، يواجه الاستثمار عدة معوقات في الدول النامية، حيث انخفاض مستوى الدخل الوطني بالأساس (ضعف القدرة علي الادخار)، و إن وجدت القدرة علي الادخار تنتشر ظاهرة اكتناز الاصول النقدية في الصناديق الخاصة بالافراد وليس صناديق البنوك (ضعف حافز الاستثمار)، مما يخفض من نسبة نقود الودائع ويخفض ايضا

سرعة تداول نقود الودائع، بحيث نجد ان نسبة نقود الودائع في بلدان القارة الافريقية مثلا تراوح بين ٣٠- ٤٠ % من اجمالي عرض النقود في حين ان هذه النسبة تبلغ بين ٧٠- ٨٠% في البلدان المتقدمة. ويعني ذلك انخفاض نسبة الادخار (في المكان الصحيح، البنوك)، مما يعني انخفاض نسبة الاستثمار.

بالإضافة إلي ما سبق، هناك مجموعة من العوائق تعترض وصول الدول النامية إلى زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترجع إلى عدة عوامل تتعلق بمناخ الاستثمار، والبنية التحتية، والتشريعات المنظمة للاستثمار، وسعر صرف العملة المحلية، فضلاً عن عوامل إدارية واجرائية .. ويمكن عرض أبرز هذه العوامل على النحو التالي:

- عدم توفر البنية التحتية في بعض الدول النامية كالكهرباء والمياه وشبكة الطرق والسكك الحديدية والاتصالات، فضلاً عن الموانئ والمطارات؛ وهي أمور حيوية لإقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة.
- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بسبب الظروف الاجتماعية التي تسود في بعض الدول، الأمر الذي يؤثر على هامش ربح المشروعات بسبب ضعف التسويق الداخلي لمنتجاتها.

– عدم استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار وكثرة التعديلات عليها وعدم وجود قانون موحد ينظم الاستثمار، الأمر الذي يؤثر على ثقة المستثمرين في المناخ السائد وصعوبة التعامل مع التشريعات القائمة ومن ثم الإحجام عن المخاطرة برؤوس الأموال في تلك الظروف غير المستقرة.

– عدم توفر قواعد بيانات دقيقة عن الاقتصاد الوطني والخريطة الاستثمارية التي توضح فرص الاستثمار المتاحة في شتى أنحاء البلد.

– تعدد أسعار صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وعدم وجود سعر صرف موحد يتم التعامل معه، الأمر الذي يؤثر على القيمة الحقيقية للاستثمار ويلحق خسائر بالمشروعات.

– ضعف التمويل اللازم لإقامة مشروعات تنموية كبيرة وعدم تقديم تيسييرات مناسبة من الجهاز المصرفي.

– تعدد الجهات الحكومية المشرفة على الاستثمار والتي يجب على المستثمرين التعامل معها، فضلاً عن التضارب أحياناً في الاختصاصات، بما ينعكس على عدم القدرة على المضي قدماً في تنفيذ المستثمرين لمشروعاتهم .

– يرتبط بذلك كثرة الإجراءات الحكومية لإصدار التراخيص اللازمة بسبب البيروقراطية التي تقف حجر عثرة في طريق تنفيذ الكثير من الاستثمارات . ويستتبع ذلك تفشي الفساد والرشوة في الأجهزة المعنية بالاستثمار، الأمر الذي يمثل عبئاً على المستثمرين.

– يضاف إلى ذلك افتقار الأجهزة المعنية بالاستثمار للكفاءات الإدارية والفنية التي يمكنها التعامل مع أصحاب المشروعات بالكفاءة المطلوبة.

– عدم توفر المناخ السياسي والأمني المستقر في بعض الدول النامية بسبب الصراعات الطائفية والقبلية والأعمال الإرهابية(خاصة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي)، بما يؤثر – دون شك – على قدرة الدولة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للدخول في مشروعات استثمارية، بل إن كثيراً من رأس المال المحلي يذهب إلي الاستثمار في خارج الوطن لتوفر عامل الأمان والاستقرار.

– إن كثيراً من دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لا تتصف بالدقة والموضوعية دونما إعتبار لكثير من الجوانب الفنية والتسويقية، فهي إما أن تفرط في التفاؤل أو تميل إلى التحفظ، فيفاجأ أصحاب المشروعات بنتائج على أرض الواقع تغاير ما ورد في الدراسة.

– إلى جانب ماتقدم فإن حجم الإعفاءات الضريبية والجمركية والضمانات المقدمة للمشروعات من أهم العوامل المؤثرة في تدفقات رؤوس الأموال، إذ يلاحظ أن بعض الدول تتحفظ في هذا السياق ولا تتيح حوافز وضمانات استثمار كافية، لذلك يخشى أصحاب المشروعات من المجازفة في ظل هذا المناخ غير الملائم.

ويتبين مما تقدم، أن تخطي هذه العوائق يكون بتوفير المناخ الآمن المستقر للمشروعات من خلال الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي، وإتاحة البنية التحتية اللازمة، واختصار الإجراءات الحكومية لإصدار التراخيص، وتوفير حزمة مناسبة من حوافز وضمانات الاستثمار، ومحاربة الفساد في المؤسسات المعنية بالاستثمار والتعامل بشفافية مع المستثمرين، وتوفير خريطة استثمارية دقيقة بفرص الاستثمار المتاحة في شتى المجالات، وإتاحة بيانات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية يتم التعامل بها عند إعداد دراسات جدوى اقتصادية مناسبة، إلى جانب إتاحة التمويل اللازم لإقامة المشروعات بشروط مناسبة.

ولاشك أن الدول النامية التي اجتهدت لتذليل عقبات الاستثمار حققت قفزات واضحة في مستوى الدخل القومي ومعيشة المواطنين، ومن أبرز هذه الدول: الهند ،البرازيل، كوريا الجنوبية، إندونيسيا ، ماليزيا وسنغافورة. ومن الدول العربية دول الخليج العربي وعلى الأخص الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، لزيادة القدرة التنافسية بسبب الاهتمام بجودة البنية التحتية وتحسين مناخ الاستثمار .

هل تعلم ما هو مضمون اقتصادات الدول النامية؟ شاهد الفيديو التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=7mQiqVpAt7M

أسئلة الفصل الثالث

س١: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

١. مشكلة نقص رؤوس الأموال فى الدول النامية اكبر عقبة في طريق تنمية هذه الدول.
٢. تنطبق نظرية الجنوب والشمال علي كل الدول النامية .
٣. تعاني الدول النامية من بطالة كبيرة، وفقر ومشاكل اجتماعية.
٤. هناك علاقة طردية بين نمو السكان ونصيب الفرد من الدخل
٥. هناك علاقة عكسية بين التعليم والتنمية الاقتصادية وطردية بين التعليم وعدد السكان،
٦. تتميز الدول النامية بقطاع مصرفي قوي
٧. تتوافق معادلة سنجر مع ظروف الدول النامية في الوقت الحاضر
٨. الفقير هو أي شخص يقل دخله عن الحد الأدني المطلوب من الحاجات الأساسية

الجزء الثاني

نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

الفصل الرابع:

نظريات النمو الاقتصادي

الفصل الخامس:

نظريات التنمية الاقتصادية

الفصل السادس:

نماذج النمو الاقتصادي

بعد دراسة وفهم هذا الجزء تكون قادراً علي:

١) **فهم وتحليل إشكالية انطلاق التنمية الاقتصادية.**

٢) **معرفة مبادئ نظريات النمو الاقتصادي.**

٣) **معرفة مبادئ نظريات التنمية الاقتصادية.**

٤) **معرفة المذهبين الرأسمالي والاشتراكي كمذهبين مختلفين للتنمية.**

٥) **إدراك تركيز نظريات النمو الاقتصادي علي التوازن بين الاستثمار والادخار.**

٦) **إدراك تركيز نظريات التنمية الاقتصادية علي التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية.**

٧) **معرفة مدي انطباق هذه النظريات علي الدول النامية.**

٨) **معرفة النماذج الرياضية المستندة علي نظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.**

الجزء الثاني

نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

تمهـــــيد:

قبل التطرق إلى أهم النظريات التي عالجت إشكالية انطلاق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، نشير إلي إن القاسم المشترك لمختلف النظريات والنماذج التنموية المقترحة لمعالجة مشكلة التخلف في البلدان النامية، يتجسد في انطلاقها من تساؤل جوهري مشترك هو: ما العمل الأساسي المطلوب لجعل هذه الدول تتحرك من حالة التخلف المزمن إلى حالة متجددة مستمرة على طريق التنمية ؟ إذن هو هاجس "البداية الجادة للتنمية الاقتصادي أو هاجس الانطلاق " كما يسميه المفكر روستو.

وفي سبيل الإجابة على هذا التساؤل الجوهري تفرعت واختلفت السبل بكل فريق من الباحثين منتجا نظريات واستراتيجيات متنوعَة ومتضاربة أحيانا مقترحَة لإحداث انطلاق التنمية ببلدان العالم الثالث.ويلاحظ أن كل مفكر تنموي يستند في طرحه على خلفية من المعتقدات المذهبية للنظام الاقتصادي الذي يؤمن به، مما جعل الأطروحات التنموية تندرج في أحد المذهبين (أو النموذجين) الرئيسين المعروفين:

(١) – النموذج الغربي (الرأسمالية):

الذي يقوم على المذهب الفردي، حيث يمجد حرية الفرد، ويؤمن بالمنافسة ودافع الربح وآلية السوق والملكية الخاصة كمرتكزات أساسية للتقدم الاقتصادي. ولا يخفى أن نجاح هذا النموذج في تحقيق النهضة الاقتصادية في أوربا كان قائما على ظروف تختلف عن الظروف التي تعاني منها الدول النامية الآن، وعلى الاستعمار الذي عمل على استغلال اقتصاديات الشعوب المستعمرة في سبيل تحقيق ازدهار الدول الصناعية، كما أنه يرتكز في طبيعته على المادية المفرطة التي تعمق "الاستغلال"، وعلى الربح كمحرك أساسي أدى إلى تفاقم ظاهرة الاحتكار وتكرر الأزمات التي يعرفها في كل مرحلة منذ الكساد العظيم إلى الأزمة المالية العالمية الأخيرة في ٢٠٠٨ بسبب الاختلال القائم بين نظام الإنتاج ونظام الاستهلاك وطغيان المصلحة الفردية على حساب مصلحة المجتمع.

(٢) – النموذج الشرقي (الاشتراكية):

ويرتكز على المذهب الجماعي الذي يمجد الجماعة على حساب الفرد، ويقدس المادة كأساس للتطور، ويكرس الأدوات التي تخدم هذا التوجه كملكية الدولة لوسائل الإنتاج، التصنيع الثقيل، التخطيط المركزي الكامل. وكان تطبيق هذا النموذج كان بالإجبار القائم على افتراض أن السلطة المركزية المخطِّطة تمتلك "معرفة كاملة" بكافة المتغيرات المتحكمة في النشاط الاقتصادي، وكيفية التصرف إزاءها بالخطط المناسبة.

وهذا الافتراض يعد من خرافات التنمية لأنه يرتكز على اعتقاد أن "كل فرد يمكن أن يطلب منه تماما مايمكن أن يعمله، وأن كل فرد يعمل ما يطلب منه تماما" . وإذا كان هذا النموذج قد حقق بعض الإنجازات في بعض البلدان في فترات سابقة، فإن ذلك تم بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة كتقييد الحرية الفردية وقتل الحافز على الأداء لدى العامل، وتهميش المشاركة الشعبية في صنع القرارات الاستثمارية بسبب احتكار الدولة للتخطيط مما نجم عنه ضعف في كفاءة استخدام الموارد بل إهدارها في الكثير من الأحيان بالنظر إلى كون تفضيلات القائمين بالتخطيط لا تعكس بالضرورة رغبات المجتمع.

والنتيجة أن تطبيق الدول النامية للمناهج التنموية القائمة على خلفية من أحد هذين النموذجين المتعارضين لم يكن لِيكتب له النجاح بسبب القصور النظري والتطبيقي في كل منهما من ناحية، وبسبب اختلاف الظروف والمعتقدات السائدة في هذه الدول عن البيئة الغربية أو الشرقية التي أنتجت هذين النموذجين والتي وضعت في اعتبارها عند صياغة الخطط المطروحة لتحقيق التنمية معادلة الإنسان النفسية والاجتماعية في تلك البلدان (الرأسمالية على الخصوص) وخصوصيته، وبالتالي فإن استيراد تلك الخطط دون الالتفات إلى تلك المعادلة وتلك الخصوصية في واقع المجتمعات المتخلفة والاعتقاد بأنه سيحقق انطلاق التنمية يشكل تحدياً كبيراً يصعب تحقيقه أو مستحيلاً في الدول النامية.

ويتضح من مضمون الجزء الأول لهذا الكتاب إلي أنه هناك اختلاف بين النمو والتنمية. وبالتالي، يرى بعض الكتاب أن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية إنما يتمثل في تركيز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، في حين تركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا. وهذا الفرق رغم كونه لا يشكل تمييزا علميا إلا أنه يفيد في كونه تمييز للنظريات المتعلقة بالدول المتخلفة عن تلك المتعلقة بالدول المتقدمة رأسمالية أو اشتراكية. وعلى ذلك يحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات، تتناول الأولى النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، لتهتم الأخرى بظروف التنمية الاقتصادية بالبلدان المتخلفة.

لذلك سيتم تناول النظريات والنماذج التنموية من خلال اتجاهين، كما يلي:

الاتجاه الأول: نظريات النمو الاقتصادي

الاتجاه الثاني: نظريات التنمية الاقتصادي

هذا مع الأخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على البلاد النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويعها بما يخدم صالح هذه البلاد.

الفصل الرابع

نظريات النمو الاقتصادي

هناك الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل لمساعدة الدول علي فهمه، تطويعه، ثم إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي عاني الكثير منها، حيث كل أوجه النقص في نظرية كانت نقطة انطلاق لنظرية أخرى. وتتمثل النظريات التي سيتم تناولها، ما يلي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ولعل من أهم تلك الأفكار والتحليلات كانت في كتابات كل من آدم سميث، ريكاردو، ومالتس، لتناول كل منهم فيما يلي:

١ – أفكار آدم سميث :

يرى آدم سميث " A. Smith " أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما "أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية". كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة . الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

كذلك ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" والذي نشر " Wealth of Nations " عام١٧٧٦ م وترجم إلى عشرات اللغات. يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار(تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج.

وبناء عليه، حسب آدم سميث يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لِما طيخَلِّفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وَفْرَاتٍ خارجية وتحسُّنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة .

٢ – أفكار ديفيد ريكاردو :

بنى ريكاردو " Ricardo " أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما:

أ - نظرية مالتس للسكان ب– قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى .

وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. وهنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

ويقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل . هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم . ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة

شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

وبناء عليه، حسب ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات . كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو .

أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف . وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

كما إن نظرية التوزيع الوظيفي الخاصة بريكاردو، توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

٣- أفكار روبرت مالتس :

كان لروبرت مالتس " Malthus " آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه" نظرية مالتس للسكان"، والتي تنص على:

"إن عدد السكان -إذا لم يضبط - فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ٢٥ سنة في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة."

وتشير نظرية مالتس للتنمية إلي ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحًا اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه .هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي يتسم بتزايد الغلة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو . ويشدد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معًا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

وبناء عليه، تتلخص نظرية مالتس للسكان في أن نمو السكان يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة

عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي. وبالتالي، ركز روبرت مالتس على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو.

ومع ذلك، لم تصدق تحليلات " Malthus " على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادة الانتاج بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.

٤- أفكار كارل ماركس :

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد " Smith " أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد " Ricardo " أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة ل " Marx " فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

فحسب " Marx " تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخَفّض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة(الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات " Marx " بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله". Marx "

ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقًا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي .وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش ..وهكذا .وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها .ولتفهم ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية:

١ - دالة الإنتاج: $O = f(L, K, Q, T)$ ....(1)

حيث:

O : Output الإنتاج

L : Labor force قوة العمل

K : Known Resources المتاح من الأرض (الموارد)

Q : Capital رأس المال

T :Technique التقدم الفني

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجيًا .وبافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وأن الثبات في الأرض والمقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي.

نقد النظرية الكلاسيكية:

ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى .و قد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف علمية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

اهتمت هذه النظرية بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخري، تجمع النظرية النيوكلاسيكية من خلال أفكار (A.Marshall, J.Clarck, K.Wicksell) أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي من وجهة نظر النيوكلاسيك هو عبارة عن:

أ- عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو(الوفرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

ب- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.

جـ - النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

ومن أبرز أفكار النظرية النيوكلاسيكية، الأفكار التي طرحها شومبيتر، كما يلي:

١- أفكار جوزيف شومبيتر:

تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده المنافسة الكاملة وفي حالة توازن ساكن، حيث في هذه الحالة لا توجد كل من الأرباح (وفقاً لشومبيتر، في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الانتاج ، ومن ثم لا توجد أرباح)، أسعار الفائدة ، المدخرات ، الاستثمارات. كما لا توجد بطالة أختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بأسم التدفق النقدي.

وتتضمن نظرية النمو حسب شومبيتر " Schumpeter " ثلاث عناصر وهي؛ الابتكار والمبتكر والائتمان المصرفي، وذلك كما يلى :

أ- الابتكار : وفقا لشومبيتر يتمثل الابتكار في ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود من منتجات ويشمل الابتكار العديد من العناصر مثل:

- **ادخال منتج جديد.**
- **طريقة جديدة للإنتاج.**
- **إقامة منظمة جديدة لأي صناعة .**

ب- دور المبتكر : خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، و لكنة قادر علي تقديم شئ جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها

جـ- العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها، ومن ثم ترتفع الأسعار و تزيد الأرباح.

وبناء على ما سبق، يبدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق. وتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج. وتعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد. لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي..... وهكذا. أي هناك موجات مد وجزر للنمو الاقتصادي تتأرجح بين الرواج والكساد.

وبالتالي، اعتبر شومبيتر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

ولقد كانت إضافات شومبيتر للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته في النمو لا تعتبر متكاملة لعدة أسباب من أهمها:

١ - إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات

الخبراء والمتخصصين.

٢ - افتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها.

٣ - افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، و لكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

٤ - عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.

وبالتالي، يمكن القول أن تطبيق هذه النظرية بشكل صارم على الدول النامية أمر صعب رغم ما به من جوانب إيجابية .

نقد النظرية النيوكلاسيكية:

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات، من أهمها:

١- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

٢- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

٣- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

٤- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

ثالثاً: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

جاءت أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٣)، والتي كانت من أهم مظاهرها انخفاض الاسعار، زيادة البطالة، العرض يفوق الطلب مما يعني كساد في السلع والخدمات، توقف الانتاج وبالتالي توقف النمو الاقتصادي. واظهرت هذه الأزمة قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي. ولكن كان ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي يخص الاقتصادات الرأسمالية، لذلك تستلزم الاقتصاديات المتخلفة تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما اشترطه كينز " Keynes " في نموذجه؛ مما يعني ضرورة تعديله ليتماشي مع مثل تلك الدول.

ويوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية

الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.

وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع كينز التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة، كما يلي:

١- يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لابد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية.

٢- لهذا، فإنه حتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.

٣- غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه(عادة في البنوك)، ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية(الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب، وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق.

٤- إن هذه التسريبات(الادخار -الواردات- الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال . وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فان ذلك يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع، وفي هذه الحالة وبتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة، مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة؛

٥- وأخيرا، يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.

ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وأهم الأدوات التي أشار إليها كينز، هي :

١- الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن مشكلة البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال ولعلاج هذه المشكلة، اقترح كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

٢- الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الإستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

٣- سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للإستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

٤- المضاعف: فالمضاغف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي: أ- وجود بطالة لا إرادية. ب- اقتصاد صناعى. ج- وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية. د- يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الانتاج.

٥- السياسات الاقتصادية: توظيف السياسات بما يتوافق مع أهداف النموذج الكينزي.

<u>وفي هذا الإطار، استندت النظرية الكينزية إلي ما يلي:</u>

١- أزمة الكساد العظيم هي أزمة قصور في الطلب وليست أزمة فائض في العرض.

٢- حل أزمة الكساد يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض لاستعادة عملية النمو

٣- وبالتالي، يجب تحديد محددات الطلب الكلي لمعرفة السياسات المناسبة.

<u>وبناء عليه، تحريك الطلب الكلي يتم من خلال:</u>

١- تحريك الطلب الاستهلاكي الخاص من خلال تحريك الدخل، ولكن يستحيل ذلك بسبب ظروف الكساد.

٢- او تحريك الطلب الاستثماري الخاص من خلال تخفيض سعر الفائدة، ولكن يصعب ذلك بسبب لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال.

٣- أي استحالة تحريك الطلب بواسطة القطاع الخاص في ظل مثل هذه الأزمة.

لذلك تمثل الحل الذي قدمه كينز في ضرورة تدخل الحكومة عن طريق الانفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي، فالانفاق الحكومي يحرك كلا من الطلب الاستهلاكي الخاص (لأن الانفاق الحكومي يرفع دخل المستهلكين) والطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص والطلب الاستثماري العام).

نقد النظرية الكينزية:

وجهت للنظرية الكينزية عدة انتقادات، من أهمها:

١- سياسة الانفاق الحكومي قد تكون مفيدة في بعض الظروف (مثل الكساد) ولكنها غير مفيدة في ظروف أخري (مثل الركود التضخمي).

٢- هذه السياسة غير فعالة في الدول النامية، بسبب عدم رشادة الانفاق الحكومي، عدم مرونة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة، تشوه الأسواق، عدم توفر الأموال المطلوبة للانفاق الحكومي.

نظريات النمو فى الفكر الأقتصادى للكلاسيك والكينزية والماركسية

https://www.youtube.com/watch?v=3uyAQcZgs8s

أسئلة الفصل الرابع

س ١ : ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

١. ينظر ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال.
٢. وفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات أكبر من تكاليف الانتاج ، ومن ثم توجد أرباح .
٣. لم تتعرض نظرية كينز فى التنمية لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط .
٤. قدم روستو نموذجاً تاريخياً لعملية التنمية الأقتصادية و قسمه إلي خمس مراحل .
٥. نظرية أرثر لويس فى التنمية الاقتصادية تركز على التحول الهيكلى من خلال الاعتماد على استخدام فائض العمالة .
٦. اخذ نيركس عن رودان مبدأ المفاوضات الخارجية .
٧. نظرية النمو غير المتوازن للاقتصادي لألبرت هيرشمان هى فى جوهرها نظرية رأسمالية .
٨. تبعا لماركس فإن كل طبقة فى المجتمع تتكون من البعض الذين لديهم ملكية ، والبعض الأخر الذين ليس لديهم هذه الملكية .

الفصل الخامس

نظريات التنمية الاقتصادية

لقد كان ينظر إلي التنمية الاقتصادية علي انها مرادفاً للنمو الاقتصادي. ولكن اختلف الأمر منذ سبعينات القرن العشرين، حيث تم التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وبالتالي، تحاول نظريات التنمية التأكيد بشكل رئيسي علي دور الضغوط المؤسسية والسياسية الداخلية والخارجية علي التنمية الاقتصادية. لذا، تحتاج أهداف التنمية الاقتصادية إلي توفير سياسات جديدة لم تتحقق في إطار النمو الاقتصادي.

إن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة تنظيم وتوجيه الاقتصاد المحلي والنظام الاجتماعي، بالإضافة إلى هدف نبيل يتمثل في تحسين الدخول والنواتج، وهي بذلك تشمل التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية، الاجتماعية والإدارية، وبالمثل تقود إلى تحسين اتجاهات الناس لتشمل عاداتهم وتقاليدهم. ولكن التنمية وبالرغم من كونها تعرف على مستوى دولة معينة فإن تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

ويعتبر التحول الأدبي من دراسة النمو الاقتصادي - بمدلوله التوازن الاقتصادي قصير الأجل – إلى دراسة التنمية الاقتصادية - باعتبارها التوازن الاقتصادي طويل الأجل - قفزة نوعية لعلم الاقتصاد في دراساته لإخفاقات الأول في علاجه لعديد من القضايا والمواضيع المتعددة الجوانب مثل الفقر والبطالة وتوزيع الدخل والثروة...الخ، التي ألحت على الثاني حلها، وبهذا فإن فترات ظهور النظريات المفسرة لكلا التوازنين اختلفت باختلاف نوعية المسائل التي يدرسها كل منهما.

فبينما يركز النمو الاقتصادي على كمية السلع والخدمات المنتجة داخل البلد والتي يحصل عليها الفرد بغض النظر على جودتها أو على كيفية تقسيم ثمرات الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي على الشرائح المختلفة للمجتمع، وهو يحدث بصورة تلقائية وبدون تدخل السلطات الحكومية فيه، فإن التنمية الاقتصادية تهتم - زيادة على النمو الذي يحدث نتيجة خطة حكومية رشيدة، واستغلال عقلاني أمثل للموارد، وإعادة تشغيل الطاقات المعطلة- بالكيفية التي تسمح بحدوث تغيرات إيجابية في حياة الأفراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، بما يضمن استمرارية النمو الذي يعتبر شرطا ضروريا لها.

وقد ركزت البلدان النامية منذ بداية التسعينيات على تحقيق التنمية من خلال تخفيض أعداد الفقراء ورفع مستويات المعيشة، وطبقت من أجل ذلك السياسة المعروفة بـــاسم سياسة "توافق آراء واشنطن" التي تضمنت الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاندماج في الاقتصاد العالمي وخلق مناخ أعمال سليم، فكانت النتائج على مستوى العالم متنوعة وغير متشابهة نظرا لأن السياسة الناجحة في بلد ما قد تكون لها آثار ضعيفة أو سلبية في بلدان أخرى.

وعليه، فإذا كان النمو الاقتصادي يهدف إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث تحسينات في مستويات معيشة الأفراد بغض النظر عن انتمائهم الطبقي مما يحقق أهداف التنمية، والتي تتطلب في أحد جوانبها حدوث التغيير الهيكلي للناتج الوطني الإجمالي بتبادل الأماكن بين الزراعة والصناعة والخدمات، وهو ما يعني تغير مساهمة عوامل الإنتاج في تحقيقه، فإنه لا بد من البحث عن كيفية تقسيم وتوزيع هذه النتيجة على شرائح المجتمع، مما يعني ضمنيا البحث عن الفئات التي تستفيد بدرجة أكبر نتيجة امتلاكها لكل عوامل الإنتاج أو بعضا منها، وكذا الفئات التي تستفيد جزئيا، وهو ما يوضحه الفصل الحالي الذي يتعرض لنظريات التنمية المختلفة.

وتتضمن نظرية التنمية أربع مداخل رئيسية، وهي التي تعتبر التنظير الفعلي للتنمية، والتي غالبا ما كانت متنافسة فيما بينها، وهي:

١- نموذج المراحل الخطية للنمو.

٢- نظريات وأنماط التغيير الهيكلي.

٣- نماذج الثورة على التبعية الدولية.

٤- نماذج الثورة المضادة للنموذج النيوكلاسيكي وحرية الأسواق .

ومع ذلك، توجد بعض النظريات السباقة لشرح عملية التنمية، وإن كانت في محتواها تحمل معالم النمو الاقتصادي طويل الأجل، مثل نظرية الدفعة القوية التي انبثقت منها نظريات كثيرة على غرار نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن وأقطاب النمو وغيرها.

أولاً: نظرية الدفعة القوية:

يؤكد روزنتين رودان " Rosentien Rodan " أن التنمية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن التقدم في عملية التنمية لن تحدث توسعا في السوق ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حدا أدنى من الجهد الإنمائي، ليتكمن الاقتصاد من الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، وقدرها بنحو 13,2%من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجيا.

وبالتالي، تتمثل فكرة النظرية الرئيسية في أنه: هناك حاجة إلى برنامج كبير ومكثفا في شكل حد أدنى من الأستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية، مما يعطي الاقتصاد دفعة قوية ويضعه على مسار النمو الذاتي.

وتعتمد نظرية " Rodan " على التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية، حيث اعتبره المجال الذي يمكن أن يمتص البطالة المتفشية فيها باعتبار الزراعة ريفية وغير متطورة، ولكي تنجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع بتوجيه استثمارات ضخمة في بناء البنية التحتية (رأس المال الاجتماعي) من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب لليد العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة تؤدي إلى خلق طفرات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة تكون ضرورية لقيام مشروعات صناعية.

من جهة أخرى، يعتقد " Rodan " أن الاستثمارات الضخمة يجب توجيهها إلى مجموعة من الصناعات تكون مشروعاتها متكاملة لتحقق التشابك الأفقي والعمودي، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وأهمها الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، مما يحقق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، وهذا بدون الاستغناء عن الاستثمار في البنية التحتية، لأنها مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووصول السلع الإنتاجية المستوردة إلى كافة أنحاء البلد.

إن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلية الذي يكون للدولة دور مهم فيه خصوصا عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية، يعجز المستثمر الخاص المحلي الدخول فيها، كتلك المشروعات التي ينعدم فيها الربح أو تحقق سيادة الدولة، مثل بناء السدود وإنشاء الطرق والمواصلات...الخ.

لذلك، تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

- **عدم التجزئة في دالة الإنتاج: بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.**
- **عدم التجزئة في الطلب: حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.**
- **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات: تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل**

الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

نقد النظرية:

إن الأوضاع السائدة في البلدان النامية في فترة الخمسينيات وستينيات القرن الماضي وظروفها الاقتصادية التاريخية المرتبطة بالاستعمار، هي التي جعلت نظرية الدفعة القوية محل انتقاد، حيث:

- **تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها .كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جدا فيها.**
- **إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقدها " Rodan " لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.**
- **إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.**

ثانياً: نظرية النمو المتوازن:

لقد صاغ نيركس " Nurkse " نظريته المسماة بالنمو المتوازن، وهو يعتقد أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل (سبق تناولها) ، الذي يقود إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق. ولكي تخرج هذه البلدان من هذا الإشكال عليها توجيه استثمارات ضخمة لكافة القطاعات مع ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة حتى لا يكون تخلف أحدهما عقبة في تقدم الآخر، كما أن الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات السوق المحلية لضعف المنافسة فيها.

وتتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب، ذلك أن جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة بعضها البعض في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، وأما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جانب السكان، إضافة إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي، لأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، مما يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع التوسع في تشغيل العمالة.

كما تجدر الإشارة إلي أن نظرية النمو المتوازن لا تعني نموَّ كافة الصناعات بمعدل واحد، بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء على مرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، فيؤدي ذلك إلى توازن العرض والطلب، ولكنها تشترط جبهة عريضة من الاستثمارات تقود إلى التكامل الأفقي والعمودي للصناعات القائمة، وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسع أكبر للسوق، واستغلال أحسن للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك تتضمن هذه النظرية نموذجين للنمو المتوازن بشكل متكامل؛ يخص أحدهما الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري .أما الآخر فيخص حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظا هرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، على عكس نظرية الدفعة القوية التي تركز فقط على حجم الاستثمارات الضخمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

ولذلك يلحّ " Nurkse " لتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم على ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية، والتي يجب أن تأتي من القطاع الزراعي، مع ضرورة استغلال فائض العمالة في إقامة مرافق الاستثمار الاجتماعي، الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي، ويكون علي الدولة مهمة القيام بدور التخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق من خلال زيادة عرض النقد، وإلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية وفرض ضرائب زراعية.

وتقوم نظرية النمو المتوازن من عدة فروض أهمها:

- **بما أن التخلف الاقتصادي يعني وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة،(وهي التي تقيس وتوضح العلاقات النسبية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية)، فإن نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول والأزمنة لنفس الدولة أيضا . ولهذا تختلف نوعية ومقدار وكيفية الجهد المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي تبعا لذلك وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها.**
- **تتعدد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي، فبعضها اقتصادية مثل التخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية واحدة، ويتميز البلد بندرة في رؤوس الأموال، وتأخر الفنون الإنتاجية والمستوى التكنولوجي، وتدهور مستوى الإنتاجية الذي يقود إلى ضعف الدخل الوطني والفردي، والبعض الآخر منها غير اقتصادي مثل العادات والتقاليد والديانات وتدهور المستوى الصحي والاجتماعي...الخ.**
- **تترابط تلك العوامل فيما بينها بشكل أكثر تعقيدا لدرجة تجعلها سببا ونتيجة في نفس الوقت، وهو ما سماه بالدائرة المفرغة للفقر، التي تجعل البلد يعيش في حلقة مفرغة من الركود والفقر من ناحيتي العرض والطلب الكليين، مما تضطره للعيش في حالة تخلف اقتصادي دائم ومستمر وكأنه أبدي.**

- **إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج أو العرض أو الطلب أو المشروعات ذاتها، أو حتى بالنسبة للادخار، يعني وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الطفرات الداخلية والخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير ومرة واحدة، أي أن هناك فرضية تكامل العرض والطلب في آن واحد.**

وبوجه عام، فإن هذه النظرية تستند إلي الدوائر المفرغة للفقر في تحليل وعلاج مشكلة التخلف الاقتصادى . حيث أكد نيركس على ضرورة البدء بمحاولة كسر دائرة التخلف من النقطة التى بدأت عندها والتى تتحدد فى نظره بنقطة (ضعف فرص الاستثمار) . ويتم كسر هذه الحلقة باستبعاد وضع الركود واستبداله بوضع نشط بواسطة توفر دفعة قوية من الاستثمارات تستخدم فى إنشاء مجموعة من الصناعات الثقيلة. وبالتالى فإن اقتراح نيركسه يتضمن ضرورة توزيع رؤوس الأموال فى سخاء على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة . ويلاحظ أن هناك نوعان من قرارات الاستثمار :

<u>النوع الأول :</u>

قرارات بدفعة قوية تحرض الاستثمار للاندفاع بالتنمية إلى الخلف وتسمى بقوى الدفع للخلف وهى تحدث إذا ما أنشئت صناعة جديدة وكان من شانها أن تحفز على نمو صناعات سابقة عليها أى تمد هذه الصناعة الناشئة بمنتجاتها فمثلا صناعة الحديد والصلب تحفز قيام صناعة استخراج الحديد .

النوع الثانى :

قرارات بدفعة قوية تحرض الاستثمار للاندفاع بالتنمية إلى الأمام و تسمى بقوى الدفع للأمام و تتمثل فى إنشاء صناعة جديدة تحرض على أنماء صناعات تالية تستخدم منتجاتها النهائية فإنشاء صناعة الحديد والصلب تحرض نماء صناعات الآلات والسيارات . والمفاضلة بين النوعين من الاستثمارات يتوقف على اختيار اقدر القطاعات على دفع التنمية إلى الأمام سواء كانت مشروعات تحرض على نمو مشروعات تتجه إلى الخلف أو إلى الأمام .

وتتم معرفة قوة الدفع للأمام وقوة الدفع للخلف لأى صناعة عن طريق جدول المستخدم والمنتج، وهو الجدول الذى يوضح العلاقات المتشابكة والمتعادلة بين الصناعات والقطاعات من حيث الاستخدام الجارى .

نقد النظرية:

تواجه هذه النظرية بنقد أساسي يتضمن فى عدم توافر الموارد اللأزمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة ، خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام . أما المؤيديون لهذه النظرية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة .

ثالثاً: نظرية أقطاب النمو:

يرى بيروكس " F. Perroux,1955 " أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، كما أن بيدفيل " Boudeville,1957 " عرف قطب النمو الإقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها، وهي تتمحور في العناصر التالية:

١- الصناعات المحركة والصناعات الأم:

إن قطب أو مركز النمو يجب أن يحتوي على شركات وصناعات واسعة ترتبط مباشرة بالوحدات الاقتصادية الموجودة في المحيط الاقتصادي، مما يجعلها القلب النابض للوسط الاقتصادي، فيرتبط ظهورها بتواجد المواد الطبيعية من معادن ومصادر الطاقة، أو تواجد الهياكل الأساسية من طرق ومواصلات، أو توافر اليد العاملة الفنية أو الرخيصة، وحيث نادرا ما يتم تعيين أو إنشاء هذه المواقع بدون مقومات، كما أن أفضل إستراتيجية لأقطاب النمو هو عدم الارتكاز على نوع معين من الصناعة لتجنب الصدمات التي قد تجعل القطب غير مستقر، لأن فشل إحدى الصناعات يمكن أن يكمّله نجاح صناعات أخرى. وتتميز الصناعات الأم والمحركة بما يلي:

- **صناعات جديدة وحركية، تستخدم مستوى عالي من التكنولوجيا، وتعمل على خلق تنمية مباشرة وشاملة في الوسط الاقتصادي، والذي يتطلب توفر الموارد ومرونتها وهذا بسبب الطلب المتزايد والواسع على منتجاتها التي تسوق في الأسواق الوطنية بشكل خاص؛**
- **وجود علاقات تبادلية مع الصناعات الأخرى المنتشرة في الإقليم أو الوسط، بحيث تستفيد من منتجاتها المصنعة أو نصف المصنعة، أو تقوم بإمدادها بمختلف الآلات والمنتجات الجاهزة أو نصف الجاهزة؛**
- **القدرة على النمو والتوسع بما يسمح لها أخذ ميزة الصناعة القيادية المحركة للتنمية في بيئتها، لتخصصها في إنتاج المكونات الصناعية المتعددة التي تحتاجها باقي الصناعات والقطاعات.**

٢ – <u>نتائج الاستقطاب</u>:

يؤدي نمو الصناعات المحركة إلى تجمع الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى في قطب النمو، وهذا بفضل المزايا الاقتصادية العديدة في التجمع التوسعي المستمر وعملها على جذب الأنشطة الاقتصادية له، مما يؤدي إلى استقطاب جغرافي وتوجيه مصادر الثروة تجاه مواقع الأنشطة الاقتصادية داخل القطب، حيث وبمجرد

تمركز الصناعات المحركة في مواقع معينة، فإنها تؤثر على الأنشطة الأخرى المتمركزة في أطرافه، مستفيدة من مزايا التكتل العمراني والاقتصادي.

وبما أن قطب النمو ينشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، تتمتع بأسواق تصريف مهمة وتسيطر على المجال المحيط بها (وهو غالبا ما يكون عبارة عن مدينة مجهزة بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية، ومرتبط بعوامل متعددة أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتج الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي)، فإن أهم ما ينتج عنه توزيع دخول مرتفعة، ويكون له بعض النتائج من أهمها:

- **المزايا الاقتصادية التي توفرها المؤسسة مثل تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب التخصص في العمل؛**
- **المزايا الاقتصادية التي توفرها الصناعة الأم مثل تخفيض تكلفة الإنتاج وتوفر اليد العاملة الفنية المؤهلة، وسهولة تبادل المواد الولية، ووجود مؤسسات تستغل الفضلات الصناعية، إضافة إلى وجود مراكز البحث والتطوير الخاص بسلسلة المنتجات؛**
- **وجود المزايا الاقتصادية خارج الصناعة وداخل منطقة التجمع العمراني مثل وجود الأيدي العاملة الفنية الضرورية للصناعة والخدمات الاجتماعية والثقافية المتنوعة؛**
- **إن حجم الاستثمارات المحققة تؤدي إلى إعادة توزيع الدخول وتخصيص الموارد، مما يقود إلى زيادة الطلب الذي يدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج عن طريق تحقيق**

استثمارات جديدة، وفي حالة عدم استجابة العرض للطلب المتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى تحول الاستثمارات إلى الخارج عن طريق زيادة

الاستيراد لمواجهة الاستهلاك المتزايد، وهو عكس ما يحدث في الدول المتقدمة حيث يؤدي عدم التوازن بين العرض والطلب إلى هروب رؤوس الأموال إلى منطقة أخرى داخل نفس البلد.

- **تخلق الأقطاب المحفزة هجرة سكانية إليها قادمة من المناطق النائية، يؤدي إلى انخفاض الوفيات وارتفاع معدل النمو السكاني، مما يخلق عدم التوازن السكاني بين القطاعات وبين المناطق.**
- **قد يتسبب نمو الصناعات المحركة نمو الطلب على الاحتياجات الاجتماعية فترتفع تكاليفها مثل الإيجار، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الصناعية فتضطر الصناعات المتعددة إلى رفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب عمالها؛**
- **ظهور بعض التكاليف الاجتماعية الأخرى مثل الضوضاء والتلوث البيئي والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، الأمر الذي قد يوقف نمو القطب الصناعي أو يقضي عليه تماما، إذا لم تتبع الحكومة السياسة المناسبة لتحقيق التوازن القطاعي، لأن مخرجات إحداها هو مدخلات للأخرى، وهذا حتى تتحقق التنمية المتوازنة في جميع مراحل النمو الاقتصادي للبلد، وليس تنمية جهة معينة على حساب جهات أخرى.**

- **يعمل قطب النمو على إحداث التنمية لبعض مناطق البلد، غير أنه في نفس الوقت قد يترك مناطق أخرى على هامش التنمية، مما يخلق الفوارق التي تساهم في ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل عبر مراحل، وذلك بسبب تحسينها لمستويات المعيشة داخل القطب المتمتع بتوفر فرص العمل والسلع والخدمات المتنوعة والمتدنية التكلفة(مادية وصحية وترفيهية وتعليمية...إلخ) في حين تبقى المناطق المجاورة له خصوصا الريفية والزراعية تعاني من وفرة اليد العاملة ونقص الطلب عليها(البطالة)، وتدني الخدمات الاجتماعية، مما يجعلها معرضة بدرجة أكبر للفقر بكل أنواعه.**

٣- انتشار تأثيرات قطب النمو:

إنه بغض النظر عن النتائج سابقة الذكر، فإن قطب النمو من المحتمل أن يكون له آثار أخرى على الأقطاب التنموية المجاورة له .ففي دراسة أعدتها " Nichols. V " لقياس تأثيرات قطب النمو في (ATLANTA) بباقي جهات ولاية (Georgia) الفقيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، لاحظت ارتفاع معدل الدخل الفردي في المنطقة، وزيادة حركة اليد العاملة نحو هذا القطب، وتزايد السكان حوله، وكذا انتشار مؤثراته في المدن الكبرى المجاورة .

جدير بالذكر أن نظرية قطب النمو طبقت في العديد من البلدان المتقدمة كوسيلة للتخطيط الإقليمي، فمثلا استعملتها بريطانيا لمعالجة سوء التوازن الموجود بين مختلف أقاليمها وتنمية الأقاليم الفقيرة بها، مثل تنمية شمال شرق انجلترا وايرلندا الشمالية ووسط اسكتلندا، كما أقيمت أقطاب تنموية في جنوب إيطاليا، وتم إنشاء نقاط تنموية في مناطق متعددة من فرنسا عرفت بمراكز التوازن.

وأما البلدان النامية فقد استخدمت هذه النظرية في برامجها التنموية، فمثلا طبقتها كل من البرازيل والأرجنتين والهند والاتحاد السوفييتي سابقا، بإقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية، بإنشاء الصناعات المصنعة التي من المفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات.

ولما كانت التنمية الصناعية جوهر عملية التنمية الاقتصادية، فإن معرفة نوع الصناعات التي تكون قادرة على بعث النمو الاقتصادي في كافة الصناعات والقطاعات الأخرى، يمثل أكبر انشغالات المخطط الوطني، حيث يتوجب معرفة طبيعة الإقليم وإمكانياته وقدراته ومتطلبات سكانه للبدء بأفضل صناعة، فالبلدان المتقدمة المتميزة بالتراكم المتتالي والضخم لرؤوس الأموال، وحيث الخبرة الفنية المتطورة، فهي قادرة على القيام بأنواع متعددة من الصناعات وفي أقاليم غير متشابهة، في حين أن البلدان النامية ورغم امتلاكها للعوامل الرئيسية مثل المواد الخام واليد العاملة ووسائل النقل إلا أنها قد لا تنجح فيها هذه

النظرية لأسباب متعددة، سواء ما dتعلق بعدم توفر الأسواق لتصريف منتجاتها، أو لضعف الدخل الفردي، أو لصعوبة تمويل المشروعات في المراحل اللاحقة.

٤- درجاتها ومستوياتها:

يرى هيرمينسنت " Hermansen. T " أن تطبيق نظرية قطب النمو لها عدة مستويات ودرجات، حيث يمكن إنشاءه إما في مناطق خالية من الصناعات– وهي سياسة تنموية محضة، أو في إقليم يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يكون الهدف منه حل تلك المشاكل، وهي تعرف بسياسة التخفيف، أو كذلك يمكن تطبيق السياستين معا.

كما يمكن تطبيق قطب النمو حسب درجات الحاجة التي تفرضها مشاكله، حيث يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في مناطق خالية من التنمية(المستوى الثالث) وهنا يعمل قطب النمو على إقامة صناعات محركة كنواة محركة للتنمية الاقتصادية، أو الاكتفاء بالمستوى الأول إذا كان القطب يحتاج بعض الصناعات المكملة فقط، أو الاعتماد على سياسة تركيز الاستثمارات في مركز معين لغرض تقوية الخدمات العامة والهياكل الأساسية التي ستؤدي بدورها إلى عمران كثيف، وبالتالي تجذب إليها مختلف أنواع الصناعات بفضل المزايا الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة فيها، وفي كل الحالات يعمل قطب النمو على تدعيم القطب القائم بإضافة صناعات جديدة.

رابعاً: نظرية النمو غير المتوازن:

انتقد هيرشمان " Hirschman " نظريتي أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، فهي لا تفتقر فقط لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، بل وكذلك العرض المحدود من الاستثمارات، ولذلك أكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات والصناعات الإستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا(أرباح المنظمين الخاصة والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وحيث أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات .

ويتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة، حيث يخلق أحدهما وفورات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم

التوازن الاقتصادي، الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين؛ إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلا يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما تؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

وبوجه عام، تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الأستثمارات في هذة الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الأقتصاد الوطني . ويرى هيرشمان أن التنمية الاقتصادية هى عملية طويلة الأجل تتفاعل خلالها قوى اقتصادية تدفع الاقتصاد القومى إلى الاختلال والحركة المتتابعة وفى جميع الاتجاهات ، وهذه تؤدى بدورها إلى نوع من الإختلالات الجديدة بين القطاعات أو الصناعات المختلفة .

وبناء عليه، فان التنمية الاقتصادية وفقاً لنظرية النمو غير المتوازن تتمثل فى خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومى بعيداً عن التوازن . بمعنى أن كل خطوة أو استثمار هو نتيجة لاختلال سابق وفى نفس الوقت يؤدى إلى اختلال لاحق تترتب عليه عملية استثمارية جديدة . وهكذا تسير عملية التنمية فى عموميتها معتمدة على الاختلال ثم التوازن ثم الاختلال . وهذه الحلقات المتتابعة والمتكاملة من النمو غير المتوازن هى فى الحقيقة التى تؤدى إلى التنمية الاقتصادية .

نقد النظرية:

يعاب على هذه النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها(خاصة بين البلدان الصناعية والنامية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظاما اقتصاديا هشا لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات، التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى قد تكون قوة الدفع للأمام او للخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر.

خامساً: نظرية المراحل الخطية:

تشكل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية جهود الدول الفقيرة في البحث عن التغيير في ظل اقتصاد ريفي كبير ومجتمعات تتصف بالغياب الحقيقي لهياكل الاقتصاد الحديث .وتشكل الخبرات التاريخية المستمدة من خطة مارشال(التي من خلالها استطاعت دول أوروبا إعادة بناء وتحديث اقتصادياتها في سنوات قليلة بمساعدة الولايات المتحدة المالية والتكنولوجية الكبيرة)جوهر نظرية المراحل الخطية التي في اعتقادهم أن هذه الدول اتبعت نمطا معينا مكنها من تحويل مجتمعاتها الزراعية الفقيرة التي تعيش على حد الكفاف إلى مجتمعات صناعية حديثة.

واعتمد روستو " Rostow " على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن وصفه في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الوفير للسلع والخدمات ، وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله "أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث "، وحيث يمكن التعرف على أوضاع كل المجتمعات بوضعها داخل أحد خمس مراحل:

١- مرحلة المجتمع التقليدي :

يتميز فيها الهيكل الاجتماعي للمجتمعات بالطبيعة الهرمية، حيث العائلة والقبيلة تلعب دورا مهيمنا، وتتصف بوجود سقف محدود من الإنتاج يفرضه مستوى العلم والمعرفة، حيث لا يستطيع هذا المجتمع الانتاج إلا القيام بمهام محدودة ويرتكز على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم والتكنولوجيا الحديثة، وأن ثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة مع تحركات اجتماعية محدودة.

٢- مرحلة ما قبل الانطلاق :

حيث تتهيأ ظروف الانطلاق بتوفير المتطلبات الاقتصادية الضرورية لذلك، مثل حد أدنى من الاستثمارات تكون موجهة للنقل ولرأس المال الاجتماعي، والذي يجب أن يفوق

10% من الدخل القومي، ويكون محكوما برغبة الأفراد واستعدادهم لإقراض رأس المال وتحمل المخاطر الاستثمارية، مع توفر عدد كاف من المنظمين الذي يحفز على إقامة مجتمع صناعي بتوجيه الفائض الزراعي إلى الصناعة في ظل حكومة حديثة معاصرة وفعالة تعمل على تنظيم الاقتصاد وفق مبدأ تقسيم العمل.

وبالتالي، تمثل هذه المرحلة الثانية حقبة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر. ولقد نشأت هذه الظروف في بريطانيا و أوروبا الغربية ببطأ منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى بدايات القرن السادس عشر أى خلال فترة إنتهاء العصور الوسطى وظهور الحقبة الحديثة.

٣- مرحلة الانطلاق :

وهي المرحلة الفاصلة، حيث يتوقع أن تحدث دفعة قوية سواء كانت ثورة سياسية أو تكنولوجية أو علمية تقضي على عوامل الجمود والفشل وتؤسس لإرساء نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة تحفز النشاط الاقتصادي بكل متغيراته من ادخار واستثمار ودخل وطني وأسواق داخلية وخارجية. بمعني أخر، إن مرحلة الأنطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع اقتصادي قائد. وتتمثل اهم الشروط اللازمة لمرحلة الأنطلاق فى مجموعة الشروط التالية:

- **وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة .**
- **أن تكون نسبة الاستثمار على الأقل تتراوح بين 5% و 10% من الدخل الكلي.**
- **وأن تكون نسبة الزيادة في الدخل تفوق معدل الزيادة السكانية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وإنشاء القطاعات القائدة.**
- **يتم تطوير بعض القطاعات الرائدة ، بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الأنطلاق . وينظر روستو لهذا الشرط بأعتبارة العمود الفقري في عملية النمو.**

٤- مرحلة النضوج :

هي المرحلة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة لاستغلال موارده ويحقق النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القديمة، ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن. ويرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية:

- **تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن .**
- **تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء .**

- **يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شئ جديد يقود إلى مزيد من التغيرات .**

٥- مرحلة الاستهلاك الوفير :

في هذه المرحلة يصل المجتمع بعمله المتواصل لزيادة الاستثمار إلى تحويل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني إلى إنتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من الفن الإنتاجي، وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير . وتتصف هذة المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع . في هذة المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

وتعتبر الولايات المتحدة وألمانيا الغربية آنذاك واليابان من المجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين، وقد تمكنت من ذلك بفضل عاملين؛ أحدهما هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجا وزت حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والمسكن، وأما الآخر فهو تغير تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة لمجموع السكان مما أدى إلى زيادة نسبة المشتغلين في المؤسسات والشركات والمجال التجاري وهي الأعمال التي تتطلب توافر مهارات علمية وثقافية خاصة، وانعكس ذلك على

حياة المواطن من توفر شبكة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية ذات مستوى راقي مكنه دخله المرتفع من التمتع بها.

وإذا كان " Rostow " يعتقد أن نهاية هذه المرحلة التي يصل فيها الأفراد إلى أعلى مراتب الرفاهية المادية ستكون مصحوبة باهتمامهم بالجانب الروحي والعقائدي والبحث فيما وراء الطبيعة، فإن هذه النظرية تشكل نظرية عن التاريخ الحديث بأكمله من خلال المنطق الداخلي التتابعي لمراحلها، حيث ثبت أن الدول المتقدمة مرت جميعها بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام، أما الدول المتخلفة فما زالت تصارع في إحدى هذه المراحل.

نقد النظرية:

ويؤخذ علي هذه النظرية، أنها جعلت المرور بجميع الخطوات أمرا حتميا، كما يمكن أن تتداخل مرحلتين، وحدد " Rostow " نسبا معينة من الاستثمار للمرور من مرحلة إلى أخرى، وهذا في الواقع غير صحيح بالنِّسَبِ التي ذكرها، حيث من الصعوبات الأساسية التي تواجهها الدول النامية هو تعبئة الادخار المحلي والأجنبي كي يحدث الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي. لذلك غياب مثل هذه الظروف وعوامل أخرى مكملة جعل من نظرية المراحل الخطية تفشل في تحقيق التنمية لدى البلدان المتخلفة، التي توجد داخل نظام دولي مهيمن ومعقد تعجز أمامه أفضل الاستراتيجيات الفكرية التنموية، نتيجة القوة الخارجية، مما عجّل بظهور نموذج في الفترة 1950-1960 اشتهر كثيرا ولقي تأييدا في

السبعينيات، والذي حاول التوفيق بين العوامل الاقتصادية والمؤسسية داخل نموذج للنظام الاجتماعي الدولي للتنمية والتخلف، وهو نموذج التبعية الدولية وكذلك نماذج التغيير الهيكلي.

سادساً: نماذج التغير الهيكلي وأنماط التنمية:

تركز نظريات التغيير الهيكلي على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الحالية من هياكل تعتمد بشكل أساسي وكبير على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف، إلى اقتصاد أكثر حداثة وتحضرا وتنوعا، يحتوي على التنوع الصناعي والخدمي، من خلال التوسع فيهما واستخدام أدوات التحليل النيوكلاسيكي، مثل نظرية الأسعار وتوزيع الموارد والاقتصاد القياسي الحديث لوصف عملية التحول.

ولهذا تعتبر نظرية أرثر لويس من أهم النماذج النظرية المبكرة فى التنمية الاقتصادية و التى تركز على التحول الهيكلى من خلال الاعتماد على استخدام فائض العمالة . وتعد نظرية لويس من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية والتى ركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف، ولقد أصبح نموذج آرثر لويس نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول .

ويتكون نموذج لويس من قطاعين هما قطاع تقليدى زراعى وقطاع صناعى. يشتهر القطاع التقليدى بتواجده فى الريف المتخلف والذى يمتاز بأن انتاجيته الحدية للعمالة تكون مساوية للصفر مما يتيح سحب فائض العمالة من هذا القطاع دون خسارة ثم تحويل هذا الفائض للقطاع الصناعى. حيث أشار لويس الى أن التحول يكون من القطاع ذو الانتاجية المنخفضة الى القطاع ذو الانتاجية المرتفعة .

ولقد أوضح لويس أن التركيز على عمليتى تحويل العمالة والتوظف فى القطاع الحديث تؤديان الى تحقيق التوسع فى الناتج للقطاع الحديث (أى حدوث استثمار جديد)، هذا الاستثمار يكون بمعدل أعلى من معدل التوسع فى الأجور مما يعمل على زيادة الأرباح التى من المفترض أن يعاد استثمارها بالكامل فى القطاع الحديث .مما يؤدى إلى مزيد من التنمية .

وأخيراً ، فإن مستوى الأجور فى القطاع الصناعى الحديث يفترض أن يكون ثابت . ومعنى ثبات الأجر فى القطاع الحديث أن منحنى عرض العمل فى هذا القطاع يكون كامل المرونة أى يأخذ شكل أفقى . أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد استحداث الاستثمار ، فإن ذلك يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور

بالاعتماد على الفرض القائل بأن المستثمرين سوف يقومون بإعادة استثمار أرباحهم مما يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور:

- **إنها ثابتة .**
- **إنها تتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت عند حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي.**

حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو ٣٠% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

وبناء عليه، ركز " Lewis " في نظريته على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي الصناعي المؤسسي في الاقتصاديات المتخلفة ليسمح باستبدال الصناعة الحديثة بدلا من الزراعة التقليدية كوسيلة للنمو الاقتصادي.

وهنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع على الناتج الزراعي خاصة في الدول

النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بأمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي، وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الآثار الأخرى التي قد يسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر.

بالاضافةً إلى ذلك، فإن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة .

كما يمكن أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عآلية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه. وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون

تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

نقد النظرية:

- لا يمكن استبدال الصناعة الحديثة بدلا من الزراعة التقليدية كوسيلة للنمو الاقتصادي، من دون مراعاة زيادة الادخار والاستثمار التي لم يشر إليها " Lewis " في تحليله.
- اف تراضه ضمنيا أن معدل نمو العمال والتشغيل في القطاع الحديث يتناسب مع معدل تراكم رأس المال فيه، والتساؤل الذي يطرح هنا هو ماذا لو أعيد استثمار الأرباح في أجهزة وآلات كثيفة رأس المال وموفرة لعنصر العمل كتلك التي تستخدم التكنولوجيا العالية مع الاستغناء عن توظيف جديد للعمال، وهي الحالة التي تؤدي إلى زيادة الناتج مع ثبات نسبي لقوة العمل المشغلة، وبالتالي تظل مستويات الدخل والتوظيف للعدد الهائل من السكان دون تغيير.
- تشير أغلب الدراسات المعاصرة أن الفرض القائل بوجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الريفي وتوظيف كامل في القطاع الصناعي الحديث أنه فرض غير صحيح، فالبلدان النامية تعاني من بطالة سافرة في القطاع الصناعي الحضري والقليل من البطالة المقنعة في القطاع الزراعي التقليدي، حيث معدلات البطالة في القطاع

الصناعي أعلى منها في المناطق الريفية على الرغم من وجود بعض المواسم التي يقل فيها الطلب على عنصر العمل في القطاع الزراعي، وهو عكس ما افترضه "Lewis" إن مستويات الأجور الحقيقية في القطاع الصناعي لا تبقى ثابتة كما افترضها " Lewis " بل إنها تتزايد بوتيرة أكبر من نظيرتها في القطاع الريفي.

- **وانطلاقا مما سبق وبفرضية استخدام التكنولوجيا الموفرة للعمل وتزايد ندرة العمالة العاطلة في القطاع الزراعي وهروب رأس المال واستمرار ارتفاع معدلات الأجور في القطاع الصناعي الحديث، فإن نموذج Lewis " استطاع أن يوضح عملية التنمية من خلال التفاعل القطاعي والتغير الهيكلي، ولكي يناسب ظروف وواقع البلدان النامية يجب تعديل فروضه وتحليلاته.**

وأخيراً، تقوم نظرية التغيرات الهيكلية على فرضية أساسية مفادها أن التنمية عملية قابلة للتشخيص فيما يتعلق بالنمو والتغيرات الهيكلية المرافقة له، تكون خصائصها الرئيسية متشابهة في جميع الأقطار، تختلف في سرعة ونمط تطبيق التنمية بينها تبعا للظروف المحيطة بها. كما أن تحليل التغيير الهيكلي هو في الأساس تحليل متفائل قائم على خليط من السياسات الاقتصادية الصحيحة التي ستحدث نماذج نافعة للنمو الذاتي المتواصل، وهي على عكس مدرسة التبعية الدولية التي تعتبر أقل تحمسا وأكثر تشاؤما في بعض الحالات، حيث حولت الاهتمام إلى العوامل التي تؤكد على استمرارية الفقر في بلدان العالم الثالث في الاقتصاد العالمي.

سابعاً: نموذج ثورة التبعية الدولية:

تعتبر سبعينيات القرن الماضي الفترة التي عرفت رواج نماذج التبعية الدولية لدى الكثير من مفكري العالم الثالث، الذين شككوا في مدى نجاح وفعالية كل من نماذج مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حيث ترجع جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي، وهي تنظر إلى البلدان النامية أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، كما أنها أسيرة التبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقاتها بها .

فمثلا يعرّف " Dos Santos " التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور ا ولتوسع الحاصل في الاقتصاد الآخر المهيمن، فبينما يكون نمو هذا الأخير ذاتيا، يكون نمو الأول انعكاسا للتوسع الحاصل فيه، وحيث أن وجود واستمرار حالة التخلف ترجع بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، مما يجعل محاولاتها لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال أمرا صعبا. وتتضمن نظرية ثورة التبعية الدولية ثلاثة تيارات فكرية، وهي:

(١)- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

يعد هذا النموذج امتدادا غير مباشر للفكر الماركسي في التنمية، فهو يعزو وجود واستمرارية التخلف في البلدان النامية إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير

العادل بين البلدان الغنية والفقيرة لوجود عدم تكافؤ القوة بينهما، الذي يطبقي على سيطرة دول المركز وتبعية دول الأطراف، حيث تتوافق مصالح بعض المجموعات القليلة(مثل ملاك الأراضي، الحكام العسكريين والموظفين الحكوميين...الخ، التي تتمتع بالمداخيل المرتفعة والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية والنخب الممثلة في البرلمان في البلدان النامية) مع ممثلي مصالح النظام الدولي الرأسمالي(مثل الجمعيات والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وهي ممولة من طرف البلدان الغنية) مما يجعلها تلعب دورا رئيسا في إبطاء التنمية، وربما يقود ذلك إلى منع جهود الإصلاح الحقيقي الذي كان من الممكن أن يحدث ويخدم عامة الناس في هذه البلدان النامية، الأمر الذي يترك متوسطات الدخول منخفضة ومستويات المعيشة جد متدنية، مقابل قلة تتمتع بالرفاهية.

ويرى كل من " Paul Baran " و " Gunder Frank "و"سمير أمين "أن الرأسمالية والرأسمالية العالمية تعمل على مساعدة الأغنياء في استغلال الفقراء عن طريق مصادرة وتحويل الفائض الاقتصادي الناجم عن العمل إلى مالكي رأس المال، وأن الشركات متعددة الجنسيات هي الوسيلة الحديثة لمصادرة فائض القيمة.

كما يؤكد " Emanuel " أن التبادل غير متكافئ بين الأغنياء والفقراء، لأن الأجور هي أدنى في البلدان الفقيرة وان عدم المساواة في الأجور هي سبب لعدم تكافئ التبادل. من جهة أخرى يعد العهد الاستعماري السبب المباشر للتبعية وما تركه من استغلال

اقتصادي شوّه الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، التي أطجبرت على تجهيز وتصدير المواد الخام إلى البلدان المتقدمة، مما أعاق التنمية الصناعية لديها، كما أن التوجه نحو التصدير والهيمنة الأجنبية على هذه البلدان حدّ من نمو السوق الداخلي، وأعاق قيام الصناعات الأساسية الوطنية .وبالتالي فإن أصحاب هذه النظرية(الماركسيون الجدد) يطرجعون حالة التخلف التي تعيشها البلدان النامية إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية عن طريق النخبة المحلية من أصحاب المصالح التابعة لها، ولهذا يكون إصلاح النظام الرأسمالي الدولي مطلبا ضروريا لتحرير دول العالم الثالث من الهيمنة والتبعية المباشرة وغير المباشرة.

(٢)- نموذج المثال الكاذب:

كثيرا ما تصاغ النظريات والنصائح للبلدان النامية من طرف البلدان المتقدمة للحصول على التنمية، وهذا الأمر يعد حسب مفكري ثورة التبعية الدولية محاولة لإبقائها في حالة التخلف، وهو ما يسمى fنموذج المثال الكاذب حيث النصائح مغلوطة وغير مناسبة، نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، الذين يعرضون نماذج مثالية معقدة لاقتصاد قياسي غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهم يتحججون أن التنمية الأوروبية قد بنيت على استعمار وتحطيم الشعوب وتخلفها، مما أنشأ علاقة تبعية تستطيع بموجبها

بلدان المركز تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، في حين تحقق بلدان الأطراف بعض النمو كانعكاس للتحولات الجارية في البلدان المتقدمة.

(٣)- فرضية التنمية الثنائية:

تشكل فرضية التنمية الثنائية عقبة في طريق تحقيق التنمية لدى البلدان النامية التي تتضح فيها معالم الثنائية من خلال تمركز الثروة في أيدي قلة قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، حيث تتجسد هذهالفرضية في الأوجه التالية:

- **توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد كأنْ توجد طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش القلة القليلة الغنية ذات الدخول المرتفعة والمستوى التعليمي والثقافي المرتفع، مع الكثرة الفقيرة الجاهلة والأمية في بلد ما، أو تعايش الدول الصناعية الغنية مع المجتمعات الفقيرة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية.**
- **إن هذا التعايش يتميز بالاستمرارية وليس مرحليا لكون أسبابه هيكلية وليست عابرة يصعب إزالتها.**
- **لا يوجد تقارب بين القطاع(أو البلد)المتقدم ا ولقطاع(البلد)المتخلفة، بل تتسع الهوة بينهما في كل عام، ويتضح ذلك من خلال تضاعف إنتاجية العامل في الأول وتدنيها في الثاني.**

- **تقود الخواص الثلاثة سابقة الذكر إلى خاصية أخرى خطيرة وهي أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر بانتعاش القطاع المتقدم، بل على العكس فبدلا من جذبه للأعلى قد يتسبب في دفعه نحو الأسفل وتعميق تخلفه، مما يكرس بوضوح ظاهرة التبعية.**

وهناك إجماع من طرف مؤيدي نماذج ثورة التبعية الدولية باختلاف إيديولوجياتها على الفرض المطلق للنظريات الاقتصادية الغربية التقليدية المركزة على النمو كمفهوم للتنمية، فهم يشككون في صحة نموذج " Lewis " و" Chenery "، ويؤكدون على ضرورة توازن القوى الدولية والحاجة إلى مزيد من الإصلاح السياسي والمؤسسي محليا ودوليا، كما قامت بعض الدول المتبعة لهذا النهج بمصادرة ملكية الأصول الخاصة على أمل أن تكون ملكية القطاع العام لها أكثر فعالية وتساهم في استئصال الفقر المدقع، وزيادة فرص التوظيف وتزيد من عدالة توزيع الدخل، وترفع مستويات المعيشة.

ولكن بعض المؤيدين لهذه النظرية يرى أن أهم طريقٍ فعالٍ للتعامل مع المشاكل الاجتماعية المتنوعة هو السير السريع نحو النمو الاقتصادي من خلال الإصلاح المحلي ا ولدولي، ا ولمزج الحكيم بين النشاط العام والخاص وليس القطاع العام وحده، مثلما حدث في كثير من الدول أقل تقدما التي قامت بتأميم الصناعة فكان لها نتائج سلبية معاكسة، الأمر الذي يجعل مفتاح نجاح التنمية هو الاهتمام بالتوازن بين ما يمكن للحكومة أن تحققه من نجاح

عن طريق سياساتها المتنوعة، وبين ما يمكن أن يفعله نظام السوق الخاص، والأفضل ما يمكن أن يحققه الإثنان معا.

ثامناً: نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

على خلاف نظرية التبعية الدولية، فقد ظهر تيار فكري استطاع أن يبسط نفوذه وسيطرته على أكبر مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، من خلال نظريته المضادة للسياسات الاقتصادية في عقد الثمانينات، والتي تركز على سياسات الاقتصاد الكلي المبنية على جانب العرض، ونظريات التوقعات الرشيدة وتحويل شركات القطاع العام إلى شركات خاصة في البلدان المتقدمة. أما في البلدان النامية فقد ركزت على تحرير الأسواق، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة، وانتهاجها أسلوب التخطيط.

ويعتقد رواد هذه المدرسة أمثال " Lord Peter Bauer " و " Deepak.Lal " و" Harry .Johnson " و " Bela. Balassa " أن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة التي تقود إلى اختلال الأسعار في أسواق عوامل الإنتاج والسلع ا ولمال، وكذا التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية، وهو(التخلف)لا يرجع أبدا إلى التصرفات الوحشية التي تقوم

بها البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها كما يعتقد رواد مدرسة التبعية، حيث على حكومات العالم المتخلف أن تعمل على إنعاش الأسواق الحرة، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، وتشجيع حرية التجارة والتصدير، وتهيئة الاستثمار الأجنبي وتقليل صور التدخل الحكومي.

إن البلدان النامية لا تحتاج فقط إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، أو زيادة المعونات الأجنبية أو عملية إعادة الهيكلة للتخلص من ظاهرة الثنائية التي تعاني منها، بل تحتاج إلى تشجيع وجود الأسواق الحرة وقيام الحكومات بتيسيرات تسمح لآلية اليد الخفية بالعمل، مستدلين بالنجاح الذي حققته بعض الدول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة كأمثلة للأسواق الحرة، وقصص الفشل الذي لازم كثيرا من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية كأمثلة للاقتصاديات القائمة على التدخل الحكومي، وهي تحاول تفسير التنمية من ثلاث أوجه، وهي:

(١)- منهج السوق الحر:

يعتمد تحليل هذا المنهج على الفرضية القائلة بأن الأسواق بمفردها تتسم بالكفاءة، فأسواق السلع تعطي أفضل الإشارات للاستثمار في الأنشطة الجديدة، أ وسواق العمل تستجيب لنشأة هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة، ويعرف المنتجون ماذا ينتجون بالكفاءة المناسبة، حيث تكون أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج خاضعة لقانون الندرة.

وبالتالي تكون المنافسة فعالة حتى ولو لم تكن كاملة، وتتوفر تكنولوجيا الإنتاج مجانا وتكون شبكة المعلومات متوفرة بصفة شبه مجانية، وتتسم الأسواق فيها بالكفاءة، وأن أي صورة من صور عدم كمال السواق تكون ذات تأثير محدود، يجعل تدخل الحكومة فيها مصدرا للاختلال وعائقا لنمو الإنتاج.

(٢)- منهج الاقتصاد السياسي الجديد:

يعرف هذا المنهج كذلك بمنهج الاختيار العام، وهو يعتمد على فكرة أن الحكومات لا تفعل أي شيء بشكل سليم، فهو يفترض أن السياسيين والموظفين البيروقراطيين والمواطنين يعمل كل منهم لمصلحته الشخصية بشكل منفرد، ويستخدم ما يتمتع به من نفوذ وسلطة لتحقيق غاياته.فمثلا يستخدم السياسيون موارد الحكومة في تعزيز ما يتمتعون به من قوة ونفوذ وسلطة، ويستخدم الموظفون الحكوميون وظائفهم للحصول على الرشاوى من المواطنين الباحثين عن المكاسب الريعية، أو الذين يرغبون أن تكون مشاريعهم محمية بأي طريقة، كالحصول على رخص الاستيراد والتصدير، أما الحكومة فتستخدم سلطتها لمصادرة الممتلكات الخاصة بالأفراد بسبب أو بدون وعلى إثر ذلك تكون النتيجة الصافية لمثل هذه الممارسات هو سوء تخصيص الموارد وانخفاض في الحريات الفردية.

(٣)- منهج السوق غير التمييزي:

يعتبر هذا المنهج أحدث مناهج الثورة النيوكلاسيكية المضادة، وهو يستند إلى إرشادات البنك الدولي، حيث يعترف بوجود حالة عدم كمال الأسواق سواء لعوامل الإنتاج أو السلع، تستطيع الحكومة أن تلعب دورا رئيسيا لتيسير عملها من خلال تدخلها غير التمييزي، كقيامها بالاستثمار في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وإقامة تسهيلات الرعاية الصحية، وإنشاء المؤسسات التعليمية، وتوفير المناخ الملائم لعمل المشروعات الخاصة.

نظريات التنمية الأقتصادية

https://www.youtube.com/watch?v=n6DQH98EcrA

أسئلة الفصل الخامس

س١ : أختر الاجابة الصواب في العبارات التالية:

١. عند نمو عرض العمالة، أو زيادة المعروض من رأس المال مع عدم حدوث تصحيح ؛ فإن نموذج هارود – دومار فى هذه الحالة يصبح له خاصية مميزة تعرف بخاصية .....

(A) حد السكين (B) الاستقرار (C) التوازن

٢. منتقدو الدفعة القوية يرون أن القيام بها يتطلب قدرات ..... في الدول النامية .

(A) متوفرة (B) غير متوفرة (C) يمكن توفيرها

٣. حصيلة الصادرات تتسم دائماً بأنها ..... الحساسية للتقلبات في الاقتصاد العالمي .

(A) شديدة (B) ضعيفة (C) متوسطة

الفصل السادس

نماذج النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من نماذج النمو التي استندت إلي تلك نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، والتي سيتم التعرض لها في الفصل الحالي، كما يلي:

(١)- نموذج هارود - دومار للنمو:

يعتبر نموذج Harrod – Domar من أفضل النماذج المعروفة فى مجال نماذج النمو وهو يتكون من خمس معادلات على النحو التالى :

الطاقة المستغلة لرأس المال	$K = v\,Y$	H 1)
الطاقة المستغلة للعمل	$L = u\,Y$	H 2)
توازن الادخار مع الاستثمار	$I = S$	H 3)
دالة الادخار $0 < s < 1$	$S = s\,Y$	H 4)
معدل النمو الطبيعى فى القوى العاملة	$\Delta L / L = n$	H 5)

والمعادلتين الأولى و الثانية توضحان ثبات المعامل بالنسبة لدالة الانتاج ، والتى تعنى أى منها أن الانتاج Y إما أنه يساوى خارج قسمة رأس المال K على معدل رأس المال بالنسبة للناتج v ، أو أن الانتاج Y يساوى خارج قسمة العمالة L على معدل العمل بالنسبة للناتج u ، أيهما أقل .

أى أنه تبعا للنموذج السابق فإن حجم الانتاج يتحدد كما يلى :

$$Y = A \,.\, \min (K / v \;,\; L / u)$$

حيث $A = 1$ للتبسيط

أى أن : $Y = \min (K / v \;,\; L / u)$

ومع افتراض ثبات معدل رأس المال بالنسبة للناتج v وثبات معدل العمل بالنسبة للناتج u لإنتاج حجم انتاج مقداره Y_0 وبالتالى فإن المطلوب من رأس المال لإنتاج Y_0 هو المقدار vY_0 من وحدات رأس المال K . وبالمثل فإن المطلوب من العمل لإنتاج حجم انتاج مقداره Y_0 هو المقدار $u\ Y_0$ من وحدات العمل L . وأى تغير فى حجم العمل ΔY سوف يتطلب تغيراً ثابتاً أو نسبة ثابتة فى المدخلات (Δk , ΔL) أى أن :

H 1') $\Delta K = v \Delta Y$

H 2') $\Delta L = u \Delta Y$

و بقسمة كل من المعادلتين ('H 1) ، ('H 2) على المعادلتين (H 1) ، (H 2) نحصل على :

$$\Delta k / k = v \Delta Y / v Y = \Delta Y / Y$$

$$\Delta L / L = u \Delta Y / u Y = \Delta Y / Y$$

حيث $\Delta k / k$, $\Delta L / L$, $\Delta Y / Y$ هى معدلات النمو فى الناتج وعنصر العمل وعنصر رأس المال على الترتيب .

وما سبق يعطينا نتيجة هامة هى أنه إذا ما استخدم عنصر رأس المال بالكامل ، وكذلك قوة العمل بالكامل ، فإنه من أجل المحافظة على طاقة رأس المال فى حالة استغلال كامل ، ومن أجل المحافظة على العمالة الكاملة فإن رصيد رأس المال وقوة العمل يجب أن ينمو كل منهما بنفس معدل النمو المرغوب فى تحقيق الناتج النهائى ، وذلك فى حالة ما إذا كنا بصدد دالة إنتاج ذات معدلات ثابتة .

والمعادلة الثالثة فى نموذج هارود- دومار و هى $I = S$ توضح حالة التوازن فى سوق الإنتاج ، و هذه الحالة تمثل أبسط حالات التوازن التى تفترض أننا بصدد قطاع واحد . وفى حالة غياب القطاع الحكومى و عدم وجود تجارة خارجية ، فإن شرط التوازن باستخدام التحليل الكلى يستدعى أن يتساوى الاستثمار I مع المدخرات S . و الاستثمار

هو الانتاج القومى الذى لم يستخدم فى الاستهلاك الحالى ، و الادخار هو الدخل المتولد من الانتاج القومى و الذى لم يستخدم فى الاستهلاك . وعندما يتساوى الاستثمار مع الادخار فإن إجمالى النفقات التى تم انفاقها على الناتج تتساوى مع الناتج الذى تم الحصول عليه . و يمكن تلخيص معنى ما سبق فى أن أى تغير فى رصيد رأس المال يكون سببه الاستثمار فإن $\Delta k = I$

وللحفاظ على التوازن الكلى (أى وضع $I = S$) مع افتراض أن دالة الادخار هى $S = s Y$ فإن ذلك يعنى أن : $\Delta k = I = S = s Y$

وللحصول على توازن مستقر فى هذا النموذج لابد من المحافظة $s / v = n$

والمعادلة الرابعة فى نموذج هارود- دومار و هى $S = sY$ توضح أن معدل الادخار (S) يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومى (Y) ، بينما المعامل (s) يمثل نسبة ثبات الميل الحدى للادخار أو ثبات الرغبة فى الاحتفاظ بالأموال .

افترض الآن أن هناك عوامكل محددة خارج النموذج مثل مستوى سعر الفائدة ، توزيع الدخل القومى ، التوزيع العمرى للسكان . وباستخدام المعادلات الأربع السابقة ، فإنه يمكن اشتقاق تعبير معدل النمو فى الناتج ليتناسب مع استخدام كامل للعمل ورأس المال ، مع المحافظة على التوازن الكلى .

فإذا كان معامل استخدام رأس المال معطى لدينا كما هو فى المعادلة (H 1) ، وذلك بمعدل نمو قدره v حيث $K = v Y$

ولتتبع التغير المطلوب فى رصيد رأس المال المطلوب من أجل تحقيق حجم معين من الإنتاج نتبع المعادلة التالية :

$$\Delta k = v \Delta Y$$

حيث أن أى تغيير فى رصيد رأس المال ، على أى الأوضاع يكون سببه هو الاستثمار . و بالتالى فإن : $\Delta k = I$

وللحفاظ على التوازن الكلى أى : S = I وذلك مع افتراض المعادلة الرابعة . أى أن دالة الادخار هى :

$$S = sY$$

فمعنى ذلك أن : $\Delta k = v \Delta Y = I = S = sY$

ومن ذلك نجد أن : $v \Delta Y = sY$

وللحصول على معدل النمو فى الناتج ($\Delta Y / Y$) فإننا نقوم بقسمة طرفى المعادلة السابقة على ($v Y$) .

$$v \Delta Y / v Y = sY / v Y$$

فنحصل على : $\Delta Y / Y = s / v$

ولذلك فإن الرغبة فى الادخار (s) بالنسبة لمعدل رأس المال للناتج (v) يعطى يعطينا معدل النمو فى الناتج طبقاً لمعدل النمو فى رأس المال و العمل .

وتصف المعادلة الخامسة فى نموذج هارود – دومار النمو الطبيعى فى قوة العمل (n) و معدل النمو الطبيعى فى قوة العمل يجب أن يكون معطى . حيث أنه يتحدد بمتغيرات خارجية هى معدل النمو السكانى ، العمر ، هيكل السكان ..... الخ .

وللحصول على توازن مستقر لهذا النموذج لابد من المحافظة على الاستخدام الكامل لرصيد رأس المال ، وتحقيق العمالة الكاملة أى التشغيل الكامل لقوة العمل ، وتحقيق التوازن فى سوق المنتجات. وهذه الشروط المتزامنة تتضمن أن معدل النمو فى الناتج (s / v) والذى يتحقق طبقاً للمعاملات الثابتة لدالة الانتاج يعطينا معدل النمو المطلوب فى كل من رأس المال و العمل ، الذى يجب أن يتساوى مع معدل النمو الطبيعى فى القوة العاملة (n) .

وبالتالى فإن التوازن المستقر تتحقق عندما يتحقق المعادلة $s / v = n$

مشكلة حد السكين:

ليس هناك سبب مهما كان لكى نتوقع أن معدل النمو الطبيعى لقوة العمل سوف يتحدد بمعدل المواليد والوفيات فقط . حيث أن قوة العمل تتحدد بالإضافة إلى ذلك بمعدلات الهجرة الدولية . و أيضا معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل ، ومشاركة قوة العمل فى العمليات الإنتاجية .

وبافتراض أن اقتصاد ما بدأ باستخدام كامل لطاقة رأس المال ، مع توظيف كامل للعمالة ، فإنه بالتركيز على قوة العمل نجد أنه للمحافظة على التوازن المستقر فإن معدل النمو فى الطلب على قوة العمل و المعطى بمعدل النمو المحدد فى النموذج (s/v) يجب أن يتساوى مع معدل نمو عرض العمل . وهو المعطى بواسطة معدل النمو الطبيعى للقوة العاملة (n) .

وخلافاً لذلك فإنه سوف يكون هناك واحداً من هذه العوامل غير مستخدم بشكل كامل . على سبيل المثال . إذا زاد معدل النمو الطبيعى لقوة العمل ، فإنه فى هذه الحالة يكون (s / v < n)

ومعنى هذا أن الإضافة التى تمت فى القوة العاملة غير موظفة أو أن هناك تشغيل غير كامل للعمل . ومن المعروف أن معدل النمو فى الناتج يجب أن يساوى s / v ، ويجب أن يؤخذ ذلك فى الاعتبار فيما يتعلق برأس المال المتاح . كما أنه لن يتم امتصاص الزيادة فى العمالة ، مما يؤدى إلى زيادة البطالة مع مرور الوقت .

وعندما نكون فى ظل افتراضات دالة الانتاج ذات المعاملات الثابتة . وافتراض أن كل من الميل الحدى للادخار (s) ومعدل النمو الطبيعى للعمالة (n) هما متغيران يتحددان خارج النموذج فإن معنى ذلك إنه لا يمكن أن يكون هناك تعديل أوتوماتيكى للنموذج .

وبالعكس إذا كان تحقيق معدل نمو فى النموذج يتطلب قوة عاملة أكبر من معدل النمو الطبيعى لقوة العمل ، فإنه فى هذه الحالة يكون (s / v > n) . ومعنى هذا حدوث النقص فى القوة العاملة أو زيادة الطلب على العمالة . و لما كان من الضرورى أن يتساوى معدل النمو فى الناتج s / v مع معدل النمو الطبيعى للعمالة (n) ، و بالتالى فإن معدل النمو فى الناتج سوف يكون مقيد بمقدار كمية العمل المتاحة .

أكثر من ذلك فإنه يجب زيادة الطاقة الاستيعابية ، أو الاضافات الرأسمالية حتى تحدث استمرارية للزيادة فى النمو فى الفترات القادمة .

ولا يعتبر نموذج هارود – دومار مستقراً ديناميكياً إلا إذا سادت حالة وحيدة و هى عندما يكون :

$$s / v = n$$

ومن المعروف أنه ليس هناك سبب واحد لكى نتوقع أن تسود مثل هذه الحالة ، والتى يمكن أن يتحقق عندها فقط التوازن المستقر. وإذا حدث نمو فى عرض العمالة (البطالة) ، أو زيادة فى المعروض من رأس المال مع عدم حدوث تصحيح ؛ فإن النموذج فى هذه الحالة يصبح له خاصية مميزة تعرف بخاصية حد السكين أو Knife – edge Problem . ولتجنب مشكلة حد السكين هذه فإنه لابد من الاعتراف بضرورة توفير بعض المرونة فى النموذج. وسوف نناقش هنا وسيلتين لإضفاء نوع من المرونة على هذا النموذج، هما :

الاولى : هى أن معدل الادخار يصبح دالة فى توزيع الدخل .

الثانية : هى أن المعاملات الثابتة لدالة الانتاج تستبدل بمعاملات تسمح بالإحلال بين العوامل . و عندما يتم تحقيق ذلك فإن مشكلة حد السكين هذه تكون قد تم حلها . وتكون السياسة التى تتضمن النمو الاقتصادى تتشابه مع تلك المشتقة من نموذج هارود – دومار .

مثال افتراضي: (على نموذج هارود – دومار)

إذا توفرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما فى سنة معينة:

الدخل القومي النقدي = 1000 مليون جنيه

مستوى الادخار = 200 مليون جنيه.

إنتاجية الوحدة من رأس المال = $\frac{1}{4}$

المطلوب:

1 – (أ) حساب معدل نمو الدخل القومى الحقيقى للدولة خلال هذا العام.

(ب) حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقي، بافتراض أن معدل نمو السكان خلال نفس العام قدر بحوالي 2% .

2 – بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها حدد أثر كل مما يلى على معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى معلقاً على ما توصلت إليه من نتائج:

(أ) زيادة مستوى الادخار إلى 250 مليون جنيه.

(ب) زيادة إنتاجية رأس المال إلى $\frac{1}{2}$.

الحل

1 – (أ) معدل النمو فى الدخل القومى الحقيقى = معامل الادخار / معامل رأس المال / الناتج

∴ معامل الادخار = الادخار / الدخل القومى النقدى

$$= \frac{200}{1000} = \frac{1}{5} = 20\ \%$$

∴ معامل رأس المال/الناتج = مقلوب إنتاجية الوحدة من رأس المال = 4

∴ معدل النمو فى الدخل القومى الحقيقى = $\frac{0.20}{4} = 5\ \%$

(ب) معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى فى هذه السنة

= معدل النمو فى الدخل القومى الحقيقى – معدل نمو السكان

= 4 % – 2 % = 2 %

2 –

(أ) إذا زاد مستوى الادخار إلى 250 مليون جنيه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها – فإن هذا يعنى تغير معامل الادخار فقط.

حيث يصبح معامل الادخار = $\frac{250}{1000} = 25\ \%$

معدل النمو فى الدخل القومى الحقيقى = $\frac{0.25}{4} = 6.25\ \%$

∴ معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى

% 4.25 = % 2 – % 6.25 =

ويتضح مما سبق أنه:

(أ) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة توجد علاقة طردية بين معدل نمو الدخل الحقيقي ومعدل الادخار، فكلما ارتفع معدل القومي ازداد معدل النمو الحقيقي، والعكس صحيح.

(ب) إذا زادت إنتاجية الاستثمار إلى $\frac{1}{2}$ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن هذا يعنى انخفـاض معامل رأس المال/الناتـج من 4 إلى 2.

ولذا يكون معدل النمو فى الدخل القومي الحقيقي= $\frac{0.20}{2}$=%10

ويكون معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي = 10 % – 2 % = 8 %

(٢)- نموذج كالدور (Nicholas Kaldor) للنمو:

إذا أخذنا حالة التوازن المستقر فى نموذج هارود – دومار وهى n = s / v فإن كالدور قد سمح بالتغيير فى معدل الادخار على أن يتم تعديل هذا المعدل بشكل ديناميكى . وبما أن الدخل القومى Y تبعاً لدخول عوامل الإنتاج، ينقسم إلى عوائد تلك العوامل، فقد افترض كالدور قصرها على كل من الدخل من الأجور(W) ، والدخل من الأرباح (P) . كما افترض كالدور أن الميل الحدى للادخار من الأرباح (S_P) أكبر من الميل الحدى للادخار من الأجور (S_W) . و بالتالى فإنه تبعاً لكالدور يكون :

$$0 < S_W < S_P < 1$$

وبشكل عام . نجد أن العمال الأجراء فى الاقتصاديات المنخفضة الدخل يتسم الميل الحدى للاستهلاك لهم بأنه مرتفع نسبياً ، و قد يقترب من الواحد الصحيح ، و فى المقابل فإن أصحاب الأعمال و الذين هم بطبيعتهم يميلون إلى توفير الجزء الأكبر من دخلهم إن لم يكن كل ما يربحونه . وبالتالى فإن أصحاب الأعمال مع الدخول المرتفعة سوف يكونوا قادرين على ادخار جزء أكبر من هذا الدخل .

وعلى ذلك فإن اجمالى الادخار (S) يساوى مجموع المدخرات من الأجور و الأرباح . أى أن :

$$S = s_W W + s_P P$$

و بقسمة طرفى المعادلة على الدخل القومى Y نحصل على معدل الادخار s . ويمكننا اشتقاق معادلة الميل للادخار تبعاً لكالدور على الشكل التالى :

$$s = s_W (W/Y) + s_P (P / Y)$$

ومعدل الادخار القومي يأخذ وزن متوسط اذا افترضنا ثبات معدل الادخار بالنسبه للاجور وبالنسبه للارباح ، وهذه الاوزان تصبح هي المتغير الذي يمثل نسبه الأجور للدخل W/Y ونسبة الارباح للدخل P / Y . وعندما يحدث تغير في توزيع الدخل فإنه يمكننا تغير معدل الادخار المصاحب لأى مستوى معطى للدخل القومي.

ومن خلال الحقيقه الاقتصادية التالية:

$$1 = (W/Y) + (P / Y)$$

أو أن :

$$(W/Y) = 1 - (P / Y)$$

ويمكننا إحلال نسبة الاجور الي الدخل W/Y في معادلة كالدور وحل العلاقه بين معدل الادخار القومي ونسبة الارباح الي الدخل علي النحو التالي :

$$s = s_W (W/Y) + s_P (P / Y)$$

$$s = s_W [1 - (P / Y)] + s_P (P / Y)$$

$$s = s_W - s_W (P /Y) + s_P (P / Y)$$

و بإعادة الترتيب يكون :

$$s = s_W + s_P (P / Y) - s_W (P /Y)$$

و بأخذ (P /Y) عامل مشترك يكون :

$$s = s_W + (s_P - s_W) (P /Y)$$

ومن الواضح،انه في ظل افتراض تعاظم الميل الحدي للادخار من الارباح عن الميل الحدي للادخار من الاجور فإن معدل الادخار سوف يرتبط مباشرة بنسبة الارباح الي الدخل القومي ولزياده معدل الادخار فإنه فى ظل مستوى معين من الدخل القومى يمكن إعادة توزيعه في صالح اصحاب الأعمال .

ويمكن شرح كل من نموذج هارود – دومار و تعديله باستخدام نموذج كالدور من خلال المثال التالى :

مثال :

اذا ما أتيحت لك مجموعة البيانات التالية عن اقتصاد معين :

$L_0 = 40$ $K_0 = 20$ $v = 5$ $u = 10$

$S = 0.1 Y$ $\Delta L / L = n = 0.02$

المطلوب :

١ - استخدم نموذج هارود –دومار لحساب قيمة كل من(K_1 , L_1) التى Y_0 , Y_1 تحقق التوازن مبيناً نوع التوازن .

٢ – اذا تغيرت قيمة n لتصبح ٣ % أى $n = 0.03$ أوجد كل ما سبق

٣ - اذا تغيرت قيمة n لتصبح ١ % أى $n = 0.01$ أوجد كل ما سبق

٤ – اذا كانت $W/Y = 0.50$ $P/Y = 0.50$ $sp = 0.18$ $sw = 0.02$

وضح كيف يمكن استخدام نموذج كالدور لتعديل أوضاع التوازن غير المستقرة للحفاظ على حالة النمو المستقر ؟

الحـــــل

١ – فى الفترة 0 يلاحظ أن :

$$Y = \min (K / v \ , \ L / u)$$

و منها :

$$Y_0 = \min (K / v \ , \ L / u)$$

$$= \min (20 / 5 \ , \ 40 / 10)$$

$$Y_0 = \min (4 \ , \ 4)$$

وعندما تكون $n = 0.02$ فإن :

$$\Delta L = n . L_0 = 0.02 (40) = 0.8$$

وبالتالى فإن :

$$L_1 = \Delta L + L_0 = 0.8 + 40 = 40.8$$

وعندما تكون دالة الادخار هى :

$$S = 0.1 Y_0 = 0.1 (4) = 0.4$$

فإن : $\Delta K = I = S = s Y = 0.4$

و بالتالى فإن :

$$K_1 = \Delta K + K_0 = 0.4 + 20 = 20.4$$

وعلى ذلك فإنه يمكن الحصول على قيمة Y_1 على النحو التالى :

$$Y_1 = \min (K / v \ , \ L / u)$$

$$= \min (20.4 / 5 \ , \ 40.8 / 10)$$

$$Y_1 = \min (4.08 \ , \ 4.08) = 4.08$$

ويلاحظ أنه فى الفترة 0 فإن $I = S$ بمعنى أن شرط التوازن المستقر متحقق

وفى الفترة 1 نجد أن الطلب على العمالة هو:

$$L_{d1} = u Y_1 = 40.8$$

و هو متعادل مع عرض العمالة :

$$L_{S1} = \Delta L + L_0 = 40.8$$

كما أن الطلب على رأس المال :

$$K_{d1} = v\, Y_1 = 20.4$$

وهو متعادل مع عرض رأس المال

$$K_{S1} = \Delta K + K_0 = 20.4$$

وبالتالى فإن التوازن فى هذه الحالة هو توازن مستقر أيضا ويمكن اجمال النتائج السابقة فى الجدول التالى :

الفترة	رأس المال K	العمل L	الناتج Y	الحالة
الفترة 0	20	40	4	توازن مستقر
الفترة 1	20.4	40.8	4.08	توازن مستقر

٢ – عندما تكون $n = 0.03$ فإن :

$$\Delta L = n \cdot L_0 = 0.03\,(40) = 1.2$$

وبالتالى فإن :

$$L_1 = \Delta L + L_0 = 1.2 + 40 = 41.2$$

وعندما تكون دالة الادخار هى :

$$S = 0.1\, Y_0 = 0.1\,(4) = 0.4$$

فإن :

$$\Delta K = I = S = s\, Y = 0.4$$

وبالتالى فإن :

$$K_1 = \Delta K + K_0 = 0.4 + 20 = 20.4$$

وبالتالى يمكن الحصول على قيمة Y_1 على النحو التالى :

$$Y_1 = \min (K / v \ , \ L / u \ )$$

$$= \min (20.4 / 5 \ , \ 41.2 / 10 \ )$$

$$Y_1 = \min (\ 4.08 \ , \ 4.12 \ ) \ = \ 4.08$$

ويلاحظ أنه فى الفترة 0 فإن $I = S$ بمعنى أن شرط التوازن المستقر متحقق

وفى الفترة 1 نجد أن الطلب على العمالة هو:

$$L_{d1} = u \, Y_1 = 10 \ (4.08) = \ 40.8$$

أما عرض العمالة : $L_{S1} = \Delta L + L_0 \ = \ 1.2 \ + \ 40 \ = \ 41.2$

أى أن : $L_{S1} > L_{d1}$ **، وبالتالى فإن التوازن فى هذه الحالة هو توازن غيرمستقر نتيجة لوجود بطالة أو فائض عمالة .**

ويمكن اجمال النتائج السابقة فى الجدول التالى :

الفترة	رأس المال K	العمل L	الناتج Y	الحالة
الفترة 0	٢٠	٤٠	٤	توازن مستقر
الفترة 1	٢٠.٤	٤١.٢	٤.٠٨	توازن غيرمستقر (بطالة)

٣ - عندما تكون $n = 0.01$ فإن :

$$\Delta L = \ n \ . \ L_0 \ = \ 0.01 \ (40 \ ) \ = 0.4$$

وبالتالى فإن :

$$L_1 = \Delta L + L_0 \ = \ 0.4 \ + \ 40 \ = \ 40.4$$

وعندما تكون دالة الادخار هى :

$$S = 0.1 \ Y_0 \ = \ 0.1 \ (4 \ ) \ = 0.4$$

فإن :

$$\Delta K = I = S = s \ Y \ = \ 0.4$$

وبالتالى فإن :

$$K_1 = \Delta K + K_0 = 0.4 + 20 = 20.4$$

وبالتالى فإنه يمكن الحصول على قيمة Y_1 على النحو التالى :

$$Y_1 = \min (K / v , L / u)$$

$$= \min (20.4 / 5 , 40.4 / 10)$$

$$Y_1 = \min (4.08 , 4.04) = 4.04$$

ويلاحظ أنه فى الفترة 0 فإن $I = S$ بمعنى أن شرط التوازن المستقر متحقق .

وفى الفترة 1 نجد أن الطلب على العمالة هو:

$$L_{d1} = u Y_1 = 10 (4.04) = 40.4$$

أما عرض العمالة: $L_{S1} = \Delta L + L_0$

$$= 1.2 + 40 = 40.4$$

أى أنه هناك توازن فى سوق العمالة .

ولكن فى سوق رأس المال فإن الطلب على رأس المال يصبح هو :

$$K_{d1} = v Y_1 = 5 (4.04) = 20.2$$

فى حين أن عرض رأس المال يصبح هو : $K_{S1} = \Delta K + K0$

$$= 0.4 + 20 = 20.4$$

أى أن : $K_{S1} > K_{d1}$ **، وبالتالى فإن التوازن فى هذه الحالة هو توازن <u>غير مستقر</u> نتيجة لوجود فائض فى رأس المال .**

ويمكن اجمال النتائج السابقة فى الجدول التالى :

الفترة	رأس المال K	العمل L	الناتج Y	الحالة
الفترة 0	٢٠	٤٠	٤	توازن مستقر
الفترة 1	٢٠.٤	٤٠.٤	٤.٠٤	توازن غيرمستقر (فائض رأس مال)

٤ - عند استخدام بيانات دالة الادخار الجديدة تبعاً لما اقترحه كالدور فإنه يمكن معالجة حالتى عدم الاستقرار السابقتين على النحو التالى :

أولاً : عندما تكون $n = 0.03$ فإن :

فى هذه الحالة فإن الميل الحدى للادخار يجب أن يتغير ليحقق المعادلة : $(n = s / v)$ ، و من ثم فإن الميل الحدى للادخار يجب أن يتغير ليصبح :

$$s = v . n = 5 (0.03) = 0.15$$

وذلك عن طريق تعديل نسب كل من الأرباح والأجور بالنسبة للدخل كما يلى :

طالما أن دالة الميل للادخار عند كالدور هى :

$$s = sw + (sp - sw) (P / Y)$$

فإنه عندما تصبح $s = 0.15$ يمكن القول بأن :

$$0.15 = 0.02 + (0.18 - 0.02) (p / Y)$$

$$0.13 = 0.16 (p / Y)$$

أى أن :

$$P / Y = 0.13 / 0.16 = 0.8125 = 81.25 \%$$

ومن ثم يكون : $w/p = 18.75 \%$

أى أنه يمكن تعديل قيمة الميل للادخار عن طريق زيادة نسبة الارباح من الدخل لتصل الى ٨١.٢٥ % بدلا من ٥٠ % على حساب تخفيض نسبة الأجور من الدخل من ٥٠ % لتصل الى ١٨.٧٥ % . و فى هذه الحالة نجد أن :

$$\Delta K = I = S = s Y0 = 0.15 (4) = 0.6$$

وبالتالى فإن :

$K_1 = \Delta K + K_0 = 0.6 + 20 = 20.6$

وبالتالى فإنه يمكن الحصول على قيمة Y_1 على النحو التالى :

$Y_1 = \min (K / v , L / u)$

$= \min (20.6 / 5 , 41.2 / 10)$

$Y_1 = \min (4.12 , 4.12) = 4.12$

<u>ويلاحظ فى هذه الحالة أنه</u>

فى الفترة 1 تعدل الطلب على العمالة ليصبح:

$L_{d1} = u Y_1 = 10 (4.12) = 41.2$

وذلك ليتساوى مع عرض العمالة ، حيث أن عرض العمالة هو :

$L_{S1} = \Delta L + L_0 = 1.2 + 40 = 41.2$

أى أن : $L_{S1} > L_{d1}$ ، وبالتالى فإن التوازن فى هذه الحالة هو توازن مستقر أيضا

و يمكن اجمال النتائج السابقة فى الجدول التالى :

الفترة	رأس المال K	العمل L	الناتج Y	الحالة
الفترة 0	٢٠	٤٠	٤	توازن مستقر
الفترة 1	٢٠.٦	٤١.٢	٤.١٢	توازن مستقر

<u>ثانياً : عندما تكون $n = 0.01$ فإن :</u>

فى هذه الحالة فإن الميل الحدى للادخار يجب أن يتغير ليصبح :

$s = v . n = 5 (0.01) = 0.05$

وذلك عن طريق تعديل نسب كل من الأرباح و الأجور بالنسبة للدخل كما يلى :

طالما أن دالة الميل للادخار هى :

$s = sw + (sp - sw) (P / Y)$

وعندما تصبح $s = 0.05$ فإنه يمكن القول بأن :

$$0.05 = 0.02 + (0.18 - 0.02) (p / Y)$$

$$0.03 = 0.16 (p / Y)$$

أى أن :

$$p/Y = 0.03 / 0.16 = 0.8125 = 18.75 \%$$

و بالتالى فإن :

$$w/p = 81.25 \%$$

أى أنه يمكن تعديل قيمة الميل للادخار عن طريق زيادة نسبة الأجور من الدخل لتصل الى ٨١.٢٥ % بدلا من ٥٠ % على حساب تخفيض نسبة الارباح من الدخل من ٥٠ % لتصل الى ١٨.٧٥ % . و فى هذه الحالة نجد أن :

$$\Delta k = I = S = s Y0 = 0.05 (4) = 0.2$$

وبالتالى فإن :

$$K_1 = \Delta K + K0 = 0.6 + 20 = 20.2$$

وبالتالى فإنه يمكن الحصول على قيمة Y1 على النحو التالى :

$$Y_1 = \min (K / v , L / u)$$

$$= \min (20.2 / 5 , 40.4 / 10)$$

$$Y_1 = \min (4.04 , 4.04) = 4.04$$

<u>ويلاحظ فى هذه الحالة أنه</u> فى الفترة 1 نجد أن :

$$\Delta k = I = S = s Y0 = 0.05 (4) = 0.2$$

أى أن الطلب على رأس المال هو:

$K_{d1} = v\ Y1 = 5\ (4.04) = 20.2$

يساوى عرض رأس المال:

$$K_{S1} = \Delta K + K0 = 0.2 + 20 = 20.2$$

أى أن : $K_{S1} > K_{d1}$ **، وبالتالى فإن التوازن فى هذه الحالة هو توازن مستقر أيضا .**

<u>و يمكن اجمال النتائج السابقة فى الجدول التالى :</u>

الفترة	رأس المال K	العمل L	الناتج Y	الحالة
الفترة 0	٢٠	٤٠	٤	توازن مستقر
الفترة 1	٢٠.٢	٤٠.٤	٤.٠٤	توازن مستقر

ملحوظات هامة :

١ - فى أى تمرين خاص بالنموذج فإنه عند زيادة قيمة n سوف نجد أن التوازن أصبح غير مستقر نتيجة لوجود فائض عمالة ، و عند انخفاض قيمة n نجد أن التوازن أصبح غير مستقر نتيجة لوجود فائض رأس مال . ولتحقيق التوازن فى أى من الحالتين نستخدم العلاقة $n = s / v$ و منها نجد أن $s = v . n$ و بضرب قيمة v فى قيمة n الجديدة نحصل على قيمة s الجديدة التى تحقق الاستقرار للنموذج .

٢ - لاحظ أن المقصود بقيمة s الجديدة هنا الميل الحدى للادخار الجديد بعد تغير n .

٣ - لاحظ أيضا أنه يتم تعديل قيمة s من خلال تعديل نسب الأجور و الأرباح من الدخل من خلال المعادلة التالية :

$$s = sw + (sp - sw) (P / Y)$$

حيث sw هى ادخار اصحاب الاجور Sp هى ادخار اصحاب الارباح ، علما بأن نسبة الارباح الى الدخل (p/Y) مع نسبة الأجور الى الدخل (w/Y) تساوى ١٠٠ % أى واحد صحيح

٤ - دالة الطلب الجديدة على العمالة هى $L_{d1} = u Y_0$ فى حين أن دالة عرض العمالة فهى عبارة عن :

$$L_{S1} = \Delta L + L_0$$

علماً بأن : $\Delta L = n . L_0$

وبالمثل فإن الطلب الجديدة على رأس المال هى

$$K_{d1} = v Y0$$

فى حين أن دالة عرض رأس المال فهى عبارة عن :

$$K_{S1} = \Delta K + K_0$$

علما بأن : $\Delta K = I = S = s Y$

(٣)- نموذج swan فى النمو الاقتصادي:

حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم، ويوضح سوان أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي:

- التغير في حجم العمالة.
- التغير في رصيد رأس المال بالمجتمع.
- التغير في التكنولوجي.

ويشير التغير في الناتج المحلي (Δ ص) إلى النمو، ومن ثم، يمكن تحديد صيغة النمو بمفاضلة دالة الإنتاج السابقة تفاضلاً كلياً، في ظل افتراض ثبات غلة الحجم في الأجل الطويل، وبالتالي، فإن:

ب + ج = 1 ، وأن ج = 1 – ب

وهذا يعني أن التغير في عنصر العمل ورأس المال معاً بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي (ص) بنفس النسبة.

$$\text{حيث أن : ب + ج} = \frac{\text{التغير النسبي في الناتج المحلي}}{\text{التغير النسبي في عنصر العمل ورأس المال}}$$

وبتطبيق التفاضل على دالة انتاج كب – دوجلاس السابقة نصل إلى أن:

$$\text{م ص} = م_0 \text{ أ} + \text{ب } م_1 \text{ س}_1 + \text{ج } م_2 \text{ س}_2$$

حيث تشير كل من:

م إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

$م_0$ إلى معدل التغير التكنولوجي.

$م_1$ إلى معدل النمو في عنصر العمل.

$م_2$ إلى معدل النمو في عنصر رأس المال.

وبالتالي فإنه، من هذه المعادلة يتضح أنه توجد ثلاثة عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي بالمجتمع، وفي ظل معرفة البيانات عن عاملين ومعدل النمو في الناتج المحلي، يمكن تحديد دور العامل الثالث كمتبقي، وهذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة، حيث من خلال هذه المعادلة يمكن معرفة اثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي كعنصر متبقي في الدالة السابقة.

مثال رقمي:

إذا كانت البيانات التالية تخص مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة:

معدل النمو في الناتج المحلي (م ص) = 10%

معدل نمو عنصر العمل ($م_1$ $س_1$) = 3 %

معدل نمو عنصر رأس المال ($م_2$ $س_2$) = 5%

الوزن النسبي لعنصر العمل في الاقتصاد (ب) = 75%

الوزن النسبي لعنصر رأس المال في الاقتصاد (ج) = 25%

المطلوب:

1- تحديد مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي.

2- تحديد أي العناصر أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي بهذا المجتمع.

الحل:

1- بالتعويض في معادلة النمو الناتجة عن تفاضل دالة إنتاج كب – دوجلاس، فإن:

$$م\ ص = م_0\ أ + ب\ م_1\ س_1 + ج\ م_2\ س_2$$

$$0.10 = م_0\ أ + (0.75)\ 0.03 + (0.25)\ 0.05$$

$$م_0\ أ = 0.10 - 0.0350 = 0.0650$$

ومن هذه البيانات يتضح أن:

المساهمة النسبية لعنصر العمل (س$_1$) فـــي النمـــو= $\frac{0.0225}{0.10} \times 100$

= 22.2%

المساهمة النسبية لعنصر رأس المال (س$_2$) في النمو= $\frac{0.0125}{0.10} \times 100$

=12.5%

المساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي (أ) في النمو= $\frac{0.0650}{0.10} \times 100$

= 65%

2- يتضح مما سبق أن:

التقدم التكنولوجي أكثر العوامل أهمية في التأثير على النمو بهذا المجتمـــع (65%)، ثم يليه عنصر العمل (22.5%)، وأخيراً عنصر رأس المـــال 12.5%

(٤)- نموذج Pasinetti في الارباح والنمو:

يوضح هذا النموذج ان هناك توزيع للدخل بين الارباح والاجور و الذي يحفظ نظام التوازن فى الاجل الطويل.

الافتراضات:

يعتمد نموذج Pasinetti على مجموعة من الافتراضات:

١- وجود توظيف كامل

٢- الدخل القومى (Y) يتكون من الاجور (W) و الارباح (P)

٣- الاجور الموزعة على العمال تتناسب مع كمية العمالة التى تساهم فى الانتاج. والارباح توزع على اصحاب راس المال بما يتناسب ومايملكون من راس مال.

٤- كل طبقة من هؤلاء تدخر بمقدار نسبة ثابتة من دخلها والرأسماليين ميلهم الحدى للادخار (sc) اكبر من ميل العمال الحدى للادخار (sw).

ويمكن عرض هذة الفروض فى شكل متطابقات للدخل على النحو التالى:

$$Y \equiv W + P$$

$$P \equiv P_C + P_W$$

$$Y \equiv W + P_W + P_C$$

حيث PW , PC يرتبطان بالارباح التى تصبح حقاً للرأسماليين و العمال على الترتيب. ودوال الادخار للعامليين ورأسماليين يمكن ايجادها على النحو التالى:

$$SW = sw\ (W + PW)$$

ولما كان $Sc = sc\ PC$، لذلك فإن :

$$S = sw\ (W + PW) + sc\ PC$$

ونحن نعلم ان

$$I = S$$

أو

$$I = sw\,(W + PW) + sc\,PC$$

ولكن

$$Y = W + PW + PC$$

أو

$$W + PW = Y - PC$$

و

$$I = sw\,(Y - PC) + sc\,PC$$

$$W + PW = Y - PC$$

$$= SWY - SWPC + SCPC$$

$$= SWY + (SC - SW)PC \qquad (1)$$

ومن حيث أن معدل الاستثمار الى الدخل القومى يمكن التعبير عنه على النحو التالى:

$$\frac{I}{Y} = \frac{sw\,Y + (sc - sw)\,P_c}{Y}$$

أو

$$\frac{I}{Y} = sw + \frac{P_c}{Y}\ (sc - sw)$$

$$\frac{P_c}{Y}\ (sc - sw) = \frac{I}{Y} - sw$$

أو

$$\frac{P_c}{Y} = \frac{1}{sc - sw} \times \frac{I}{Y} - \frac{sw}{sc - sw} \qquad (2)$$

ويوضح هذا التعبير توزيع الدخل بين الرأسماليين والعمال. وبالمثل فإن معدل الاستثمار بالنسبة لرأس المال الاجمالى يمكن اشتقاقها من المعادلة رقم (1) حيث:

$$\frac{I}{K} = \frac{swY + (sc - sw)\,P_c}{K}$$

أو

$$= sw\,\frac{Y}{K} + \frac{P_c}{K}\,(sc - sw)\frac{I}{K}$$

أو

$$\frac{P_c}{K}\,(sc - sw) = \frac{I}{K} - sw\,\frac{Y}{K}$$

أو

$$\frac{P_c}{K} = \frac{1}{sc - sw} \times \frac{I}{K} - \frac{sw}{sc - sw} \times \frac{Y}{K} \qquad (3)$$

و يشير التعبيران (2)،(3) الى ان جزء من الارباح يكون من حق الراسماليين وحدهم. ولبيان توزيع الدخل بين الارباح والاجور، يجب ان نضيف نصيب العمال من الارباح والتى هى جزء من الدخل اى المقدار $\frac{P_w}{Y}$ وذلك الى كلا جانبى المعادلة(2) ومثل هذه المعادلة تمثل ببساطة نصيب الرأسماليين فى الارباح من الدخل القومى. ولذلك فإن توزيع الدخل بين الارباح والاجور يمكن التعبير عنه على النحو التالى:

$$\frac{P}{Y} = \frac{P_c}{Y} + \frac{P_w}{Y} \qquad (4)$$

وبالمثل من المعادلة رقم 3 توضح ببساطة معدل ارباح الرأسماليين الى اجمال راس المال وليس معدل اجمالى الارباح الى اجمالى راس المال (معدل الارباح). ولذلك لايجاد

معدل الربح يجب علينا اضافة نصيب العمال من الارباح بالنسبة لراس المال او $\frac{P_w}{K}$ الى كلا الجانبين فى المعادلة رقم (3) ولذلك فإن :

$$\frac{P}{Y} = \frac{P_c}{K} + \frac{P_w}{K} \qquad (5)$$

وقد اوضح Pasinetti ان هناك علاقة اساسية بين الارباح والادخار. وفى الاجل الطويل فإن الارباح توزع بشكل متناسب مع الادخال الذي ساهمت به كل طبقة. وبعبارة اخرى، فإن الارباح تتناسب مع الادخار، وتكون هى نفسها بالنسبة للعمال والرأسماليين. وذلك كمايلى

$$\frac{P_w}{S_w} = \frac{P_c}{S_c} \qquad (6)$$

وهذا الامر يعتمد على مبدا مؤسسى وهو ان الارباح الموزعة توزع على اصحاب راس المال بنسبة ما يملكون من راس المال. ولتحديد القيمة الفعلية لمعدل الارباح بالنسبة للادخار فى اجمالى النظام ككل ، يجب احلال دوال الادخار فى المعادلة رقم (6) ولذلك نجد ان

$$= \frac{P_c}{sc\ P_C} \quad \frac{P_w}{sw\ (W+P_w)}$$

$$S = sw\ (W + P_w)$$

و

$$S = sc\ P_C$$

او

$$sw\ (W + P_w) = sc\ P_C \qquad (7)$$

هذه المعادلة يمكن ان تفسر بان نطلق عليها الاجل الطويل ،عندما يدخر العاملين، فانهم يحصلوا على كمية من الارباح تعادل(PW) والذى يمكنهم من ان يحققوا مدخرات إجمالية تعادل بالضبط كمية التى يمكن ان يحصل عليها الرأسماليين من الارباح العمال(PW) اذا بقيت هذه الارباح لهم. بعبارة اخرى، فإن العمال سوف يحصلون دائماً على كمية من الارباح تتناسب مع مدخراتهم، مهما كان معدل هذه الارباح .لذلك فان معدل الارباح لايتحدد بحجم العمال.

وعلى الجانب الاخر فإن توجد علاقة واضحة او خطية بين الادخار والارباح فى حالة الرأسماليين وذلك لان ادخارهم يأتى من الارباح. ولذلك فإن عندما sc معطى فانه تكون هناك علاقة تناسبية واحدة بين الارباح و المدخرات و التى تصبح P/SCPc والذى يتساوى مع PC/SC "وهذه العلاقة التناسبية يمكن ملاحظتها ولكن sc سوف تتحدد بالاضافة الى ذلك بمعدل الارباح بالنسبة للمدخرات فى اجمالى مجموعة المدخرة، وبالتالى فان توزيع الدخل لقومى وبين الارباح والاجور هكذا فى النظام ككل.

وللحفاظ على مستوى التوظيف الكامل طوال الوقت فإن اجمالى الاستثمارات يجب ان تؤخذ فى الاعتبار على انه متغير خارجى يتحدد بشكل استثنائى من خلال التطور الغنى و النمو السكانى فى هذه الحالة، ويوجد فقط معدل توازن واحد للارباح وهو ذلك الذي يتحدد من خلال المعدل الطبيعى للنمو مقسوم على ميل الرأسمالين للادخار، ومع الاستقلال عن اى شئ فى النموذج فإن هذا الامر يمكن التعبير عنه على النحو التالى :

$$\frac{P}{K} = \frac{n}{sc}$$

فقط هذا هو المعدل الخاص بالارباح P/K و الذي يمكن ان يحفظ على النظام ديناميكيته وان يحفظ علية استمرار تحقيق التوظف الكامل.

وشرط الاستقرار فى هذا النظام يكون ان الاستثمارات الخاصة بالتوظيف الكامل تنفذ وان تكون الاسعار مرنة بالنسبة للاجور اى ان الشرط يكون $sc > O$

وطبقاً لنموذج Klaldor فإن الشرط المطلوب للاستقرار هو عبارة عن :

$$\frac{\partial(I/y)}{\partial(P/y)} < \frac{\partial(S/y)}{\partial(P/y)}$$

حيث :

$$\frac{\partial(I/y)}{\partial(P/y)} = 0$$

كما ان

$$\frac{\partial(S/y)}{\partial(P/y)} > 0$$

ولكن ذلك يعتبر شرط للاستقرار في الاجل القصير.

وقد اعطي Pasinetti تطبيقين للنموذج الاول فى الاجل الطويل، حيث ميل العمال للادخار وهو (sw) لا يؤثر فى معدل الارباح والتى تكون :

$$1/_{sc} \cdot I/_{K} = P/_{K}$$

وبالاضافة الى ذلك فإن sw لا يؤثر فى توزيع الدخل بين الارباح و الاجور حيث :

$$1/_{sc} \cdot I/_{Y} = P/_{Y}$$

وكل ذلك يتضمن كون معدل الارباح و توزيع الدخل بين الارباح و الاجور بتحديد بشكل مستقل عن sw. و الثانى ان الارباح المتناسبة التى تحمل الى الادخار فى اجمالى النظام تكون معطاة من قبل ميل الراسماليين للادخار اى (SC) كما ان قرارات الادخار من قبل العمال لاتؤخذ فى الحسبان فى هذا الصدد. ونصيب العمال فى اجمالى راس المال يكون مقدراً سلفاً وذلك لا يمكن التأثير بشكل عام.

مقارنة مع نموذج Kaldor:

قام Pasinetti بتوسيع نموذج Kaldor فى توزيع ارباح العاملين فى المشروعات كعائد على مدخراتهم وذلك فى نموذجه الخاص بالارباح والنمو. وذلك بافتراض ان ادخار العمال مساوى صفراً ، ونموذج kaldor فشل فى التمييز بين مفهومين فى توزيع الدخل: الاول مفهوم توزيع الدخل بين الارباح والاجور، والثانى مفهوم توزيع الدخل بين الرأسماليين و العمال فعندما يكون sw = O، فإن المفهومين يكونا متطابقين.

و يعتبر نموذج Kaldor ضعيف فى جزئية تفسير لماذا تؤول كل الارباح للرأسمالين و الذى يتضمن ان ادخار العاملين ماهى الاهبات تحولت اليهم من الراسماليين. وهذا امر غير حقيقى بالمرة بسبب انه عندما تكون هناك مدخرات فردية من دخل هذا الفرد، فمعنى هذا ان دخله الذى يمتلكة يسمح بهذا الادخار، وإلا فإن هذا الفرد لن يدخر بشكل كامل. وفى الحقيقة فان رصيد راس المال الذى يملكه كل من اصحاب راس المال و العاملين هو الذى ادخر. ومن ثم فإن ادخار العاملين وامتلاكهم لجزء من راس المال مثل اصحاب راس المال، فانهم سوف يحصلوا على نصيبهم من الارباح الاجمالية.

ولذلك فان الارباح الاجمالية حق لكل من العاملين و اصحاب راس المال . وهذا الموضوع الهام الذى يفتقده نموذج Kaldor يوضح اهمية محاولات Passinetti لتغطية ذلك فى نموذجها. فقد اوضح pasinetti نوع من التألف بين المفهومين المختلفين فى توزيع الدخل، واوضح ذلك التميز بين التوزيع فى الدخل و الاجور من ناحية وكذلك التوزيع بين الراسماليين و العمال من ناحية اخرى.

وقد ارسى pasinetti علاقة مباشرة بين معدل الارباح ومعدل النمو وهو المعدل الذى يعتمد على معدل الرأسماليين للادخار. وهذه حقيقة مستمرة حتى عندما يدخر العاملون. وهو امر اكثر واقعية من افتراض Kaldor بان ميل العامليين للادخار يعادل

صفر. اكثر من ذلك فان فقد سلم أو ادعى بان ميول الادخار تختلف بإختلاف الطبقة اكثر منه بسبب الدخل وان الطبقات مستقرة . وقد اوضح ان التوزيع طبقات اصحاب راس المال ثابت.

وان الشرط الوحيد للاستقرارفى للاجل الطويل والذى تحقق التوازن هى $sc > O$ بينما شروط الاستقرار وهى $sw < I/Y$ ، $sc > I/Y$, عند Kaldor هى شروط للاستقرار فى الاجل القصير. لذلك و على مستوى جميع الحسابات فإن نموذج Pasinetti اكثر حداثة وامتياز واكثر مرونة من نموذج Kaldor

أسئلة الفصل السادس

إذا توفرت لديك مجموعة البيانات عن اقتصاد دولة ما، كما يلي:

$$L_0 = 64 \ , \ K_0 = 48 \ , \ v = 6 \ , \ u = 8 \ , \ S = 0.24\,Y \ , \ n = 0.04$$

١٢. في الفترة 0، بلغ حجم الإنتاج Y_0، نحو:

(A) 5 (B) 6 (C) 7 (D) 8

١٣. في الفترة 1، بلغ حجم رأس المال k_1، نحو:

(A) 46.08 (B) 47.92 (C) 49.92 (D) 50.92

١٤. في الفترة 1، بلغ حجم العمل L_1، نحو:

(A) 67.44 (B) 66.56 (C) 65.56 (D) 61.44

١٥. في الفترة 1، كانت الزيادة في حجم العمل ΔL مقارنة بالزيادة في حجم رأس المال Δk ، تتصف بأنها:

(A) أكبر (B) أقل (C) متساوية (D) لا شئ مما سبق

١٦. في الفترة 1، بلغ حجم الإنتاج Y_1، نحو:

(A) 5.32 (B) 6.32 (C) 7.32 (D) 8.32

الجزء الثالث

تمويل التنمية الاقتصادية واستدامتها

الفصل السابع:

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية

الفصل الثامن:

الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية

الفصل التاسع:

هروب رأس المال من الدول النامية

الفصل العاشر:

التنمية المستدامة في إطار الإقتصاد الأخضر

بعد دراسة وفهم هذا الجزء تكون قادراً علي:

١) معرفة أبعاد عملية تمويل التنمية الاقتصادية.

٢) معرفة مصادر تمويل التنمية الاقتصادية بالدول النامية.

٣) معرفة عوائق عملية تمويل التنمية الاقتصادية بالدول النامية.

٤) التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

٥) إدراك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول عامة والنامية منها خاصة.

٦) معرفة محددات، منافع، وأضرار، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر علي الدول النامية.

٧) التعرف علي مشكلة هروب رأس المال بالدول النامية.

٨)معرفة المبادئ والمفاهيم الأساسية للتخطيط الاقتصادي الخاص بالتنمية الاقتصادية.

٩) معرفة المقصود بالتنمية المستدامة .

١٠) معرفة المقصود بالتنمية البشرية.

١١) معرفة المقصود بالاقتصاد الأخضر.

١٢) معرفة العلاقة التنمية المستدامة والتنمية البشرية والاقتصاد الأخضر .

الجزء الثالث

تمويل التنمية الاقتصادية واستدامتها

تمهـــــيد:

من جانب، أكدت جميع النظريات على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية التنمية باعتباره المحدد الرئيسي لمعدل وحجم النمو الاقتصادي. لذلك للسياسة التمويلية تأثير قوي على النمو، ثم التنمية الاقتصادية. ويشار لعملية تمويل التنمية علي أنها: تلك التدفقات المالية المحلية (الداخلية) والأجنبية (الخارجية) الموجهة لإنجاز برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. لذلك تلعب الدولة دور هام في التنمية بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات وسن القوانين وسلامة تطبيقها وحماية حقوق أفراد المجتمع سواء منتجين أو مستهلكين وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية أو الخارجية وتوجيهها للاستثمارات وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للانطلاق مما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية، بالإضافة لدور الأفراد والمؤسسات.

ويرى بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال بسبب دوائر الفقر المفرغة والتي تشمل الطلب على رأس المال (الاستثمار) والذي يتحدد أساسا بالحافز على الاستثمار وسعة السوق وعرض رأس المال والذي تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخول منخفضة نظرا لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار منخفضة كذلك . لذا فإن التنمية الاقتصادية تستدعي أولا كسر هذه الدائرة، بمعنى إيجاد كافة السبل لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لهذه التنمية. وعموما فإن الدول النامية تحصل على حاجتها من الأموال من مصدرين رئيسيين هما : الموارد المحلية

والموارد الأجنبية. فالحاجة إلى التمويل الأجنبي للتنمية، إنما نشأ نتيجة لقصور الموارد المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهو ما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية.

وبناء عليه، العديد من البلدان النامية بحاجة إلى قدر كبير من الاستثمار لتمويل جهودها الإنمائية، فإن الوصول إلى التمويل المستدام يبرز كمسألة رئيسية في الاقتصاد العالمي. لذلك ينبغي أن يكون هناك تعاون بين الحكومة وأفراد المجتمع لتحقيق التنمية بهدف تحسين كافة الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة وأيضاً الثقافية في المجتمع.

ومن جانب أخر، هناك أسلوبين لتحقيق التنمية الاقتصادية، هما:

<u>الأسلوب الأول</u>: يشير إلي عدم تدخل الدولة في تحقيق التنمية، بل يعمل فيه رجال الأعمال والمنظمين الباحثين عن الربح علي توسيع نشاطهم الاقتصادي مما يزيد من قاعدتهم الإنتاجية في الاقتصاد والدخل القومي، ولكنه يحتاج الي وقت وليس سريع. ويسمي (الأسلوب التلقائي في التنمية). بينما الأسلوب الثاني: يشير الي تفضيل الكثير من الدول إتباع التخطيط للتنمية لبلوغ الهدف بأمان بعيد عن المخاطر ويسمي (أسلوب التخطيط الاقتصادي).

وللتعرف بشكل جيد علي معضلة تمويل التنمية الاقتصادية بالدول النامية، يجب معرفة ماهية التمويل، المصادر المختلفة لتمويل التنمية في الدول النامية، أبرز مصادره متمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، أبرز مشكلاته متمثلة في مشكلة هروب رأس المال، وكيفية التحول نحو التنمية المستدامة بوجه عام. وذلك ما سيتم تناوله تباعاً في هذا الجزء من الكتاب.

الفصل السابع

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية

يجمع الاقتصاديون المتخصصون فى دراسة مشكلات الدول المتخلفة والنامية على أن نقص التمويل (رؤوس الموال) هو أكبر العقبات التى تواجه هذه الدول فى محاولتها لتنمية اقتصادياتها. فلا يمكن لدولة ما أن تزيد من قدراتها الفنية أو أن تكتشف المزيد من الموارد الطبيعية إلا عن طريق توفير رؤوس الأموال فى المقام الأول وهو ما يعنى أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى استثمارات كبيرة فى جميع المجالات .

ومن المعروف أن التنمية الاقتصادية تمول بشكل أساسى من خلال المدخرات أو رؤوس الأموال المحلية المتنوعة التى يحققها الاقتصاد القومى، ثم عن طريق رأس المال الأجنبى بصوره المختلفة. ونتيجة لنقص التمويل المحلى فى كثير من الدول النامية والذى يعود بطبيعة الحال إلى النقص فى المدخرات المحلية وتوجيه الاستثمارات المحلية إلى مشروعات غير منتجة إضافةً إلى هروب معظم رؤوس الأموال المحلية للخارج، تشتد الحاجة فى الدول النامية إلى قدر أكبر من التمويل الأجنبى. فعلى الرغم من أنه يجب أن تعتمد الدول النامية في تمويل تنميتها الاقتصادية على مواردها المحلية بشكل أساسي، إلا أن الواقع يظهر في كثير من الأحيان وجود قصور شديد في مصادر التمويل المحلي مما يجعل هذه الدول تستعين بمصادر التمويل الأجنبي.

أولاً: المصادر المحلية لتمويل التنمية:

وتتمثل في الادخار الاختياري، الادخار الإجباري، حصيلة الصادرات، القروض المحلية، وذلك كما يلي:

(أ)- الادخار الاختياري: (مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال)

هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا وتتمثل في:

١- مدخرات القطاع العائلي:

وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار في مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات، الودائع في البنوك وصناديق التوفير، الاستثمار المباشر في اقتناء العقارات والاراضي. ولكن تتأثر مدخرات القطاع العائلي بمجموعة من العوامل، مثل انخفاض حجم الدخل في هذه الدول، فضلا عن ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك مما لا يسمح بتكوين فائض للادخار رغم حدوث زيادة في الدخول النقدية(وليس الحقيقية) للأفراد في معظم الدول النامية في السنوات الأخيرة، كذلك تؤثر أسعار الفائدة، التضخم، مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية والرغبة في حيازة أموال لمقابلة حاجات المستقبل أو لبلوغ مستويات معيشية معينة على عملية الادخار. كما أن كبر عدد أفراد الأسرة وتدني مستويات الدخول في الدول النامية يقل الادخار إن لم ينعدم. لذا يرى معظم

الاقتصاديين أنه بإمكان الدول النامية النهوض بمدخراتها لو اتبعت سياسة رشيدة لمكافحة التضخم وأقامت أوعية ادخارية لصغار المدخرين.

٢- مدخرات قطاع الأعمال:

ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخار قطاع الأعمال الخاص، وادخار قطاع الأعمال العام، حيث:

- مدخرات قطاع الأعمال الخاص : هي ما تقوم به المنشآت والشركات الخاصة بادخاره، وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا ويتوقف حجمه على الأرباح المحققة. ولكن في الدول النامية نجد أن الأرباح المعاد استثمارها غير كافية غالبا مما يؤدي إلى اعتماد أكبر على الموارد المحلية الأخرى خاصة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية نظرا لضعف السوق المالية أو عدم وجودها .

- مدخرات قطاع الأعمال العام: لعب هذا القطاع دورا هاما في معظم الدول النامية لتبنيها النظام الاشتراكي ولعدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة لهذه الدول خاصة مشروعات البنية التحتية. إلا أنّ فشل القطاع العام في تحقيق الأهداف المنوطة به أدى إلى تراجعه خاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

(ب)- الادخارات الإجبارية: (الادخار الحكومي، التمويل التضخمي، الادخار الجماعي)

وهو ادخار يقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

١- الادخار الحكومي:

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

٢- التمويل التضخمي:

وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة (كالضرائب والرسوم والقروض وغيرها) من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من

البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها الاعتيادية، ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتأكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.

- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.

- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات << زيادة الواردات ونقص الصادرات

- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.

- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

- ارتفاع الأسعار، عدم مقدرة أصحاب الدخول المحدودة على الادخار فضلا عن أحجام رؤوس الأموال الأجنبية وهروب الوطنية منها للخارج مما يزيد من عجز ميزان المدفوعات.

٣- الادخار الجماعي:

هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات.

(ج)- حصيلة الصادرات:

للتصدير أهمية قصوي في اقتصاد أي دولة، حيث التصدير بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية فإن له أهمية كبري متصلة بنجاح عملية التنمية فالصادرات باختصار تعمل علي :

- **تلافي آثر التقلبات الاقتصادية السيئة علي الاقتصاد القومي .**
- **تدعم قوه مساومة الدولة في الأسواق الخارجية .**
- **تدعم قوه العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية .**
- **توسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمع.**

والتصدير أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلي الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد

على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية ولا شك أن هناك محاولات جادة من قبل الدولة لدفع التصدير وفتح أسواق جديدة فإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية يمكن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتجاتها في الخارج وهذا بالقطع يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها وهو القصور الذى تعانى منه أغلبية الدول النامية حيث يقوم المصدرون عادة بالإمضاء على مستحقاتهم في المصارف الأجنبية تحسبا لأي تغيرات قد تطرأ على المجتمع نتيجة لتفشى الفساد أو لعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى. وفي الواقع، تعاني مساهمة الصادرات في تمويل التنمية، حيث تتسم حصيلة الصادرات بأنها شديدة الحساسية للتقلبات في الاقتصاد العالمي فأي هزة في الأسعار العالمية تجد صدى مباشر على برامج التنمية .

(د)- القروض المحلية:

لقد أصبحت القروض في العصر الحديث مصدرا ماليًا لتنفيذ السياسة المالية والاقتصادية التي تسعى لتنفيذها معظم الحكومات لاسيما بعد تطور مهام ووظائف الدولة ورغبتها في تنفيذ العديد من المشاريع التي قد تفوق قدرتها التمويلية لتجد الحل في القروض سواء كانت داخلية أم خارجية، فالنظرة إلى القروض أصبحت غير مقتصرة على أنها مصدر غير عادي لتغطية بعض أنواع النفقات، ولكنها باتت وسيلة تستخدما

الحكومة ضمن سياستها المالية لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية. فالاقتراض من الداخل (الدين المحلى) يمثل رصيد الأذون الحكومية القائمة وصافى مركز حساباتها مع الجهاز المصرفى ورصيد مديونيتها تجاه البنوك الوطنية. وليس من الضروري أن يكون كل الدين العام المحلى موجها للاستثمار(الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية)، فقد يوجه إلى الإنفاق العام على الطلب الاستهلاكي.

ثانياً: المصادر الأجنبية لتمويل التنمية:

وعلي الرغم من تنوع مصادر تمويل التنمية المحلية، لكن تعاني الدول النامية من قصور هذه المصادر المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية، مما يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر أجنبية عديدة لسد العجز، وتأخذ إلى مصادر التمويل الأجنبية الأشكال الرئيسية التالية :

(أ)- المنح والمعونات الأجنبية:

يقصد بها المعونات والمنح والهبات التى تمنح من الدول المتقدمة للدول النامية، وينتقل فيها التمويل من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذا التمويل في شكل نقدي(عمولات قابلة للتحويل) أو عيني (سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو نصائح فنية).

وتعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وقد ساعدت في توفير قدر من حاجاتها من الغذاء والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها، إلا أنها لم تحسن من الأداء الاقتصادي لهذه الدول نظرا لصغر حجم المعونات، فضلا عن انتشار شكل المعونة المقيّدة حيث تلتزم الدول المتلقية لها بتوجيهها لمشروع معين وشراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة لما له من أهمية في توازن ميزان المدفوعات للدولة المانحة والذي غالبا ما يؤدي إلى وقوع الدول المتلقية في الاحتكار (غلاء الأسعار)، مما ينتج عنه خسارة الدول المتلقية من ١٥ إلى ٢٠% من قيمة المعونة نتيجة لهذه القيود، بالإضافة إلى تسييس المعونات . وبالتالي، لا تلعب المعونات والمساعدات دورا هاما في إحداث التنمية، وفي الوقت الحاضر قل الاهتمام بها والاعتماد عليها في معظم الدول النامية عدا الدول شديدة الفقر.

(ب)- القروض الأجنبية:

ويقصد به اقتراض الدول النامية من العالم الخارجى سواءً من المصادر الرسمية أو غير الرسمية، حيث اقتراض الدولة من الخارج يتمثل في القروض العامة التي تعقدها حكومات الدول النامية مع حكومات أجنبية أو هيئات دولية(مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي) أو اقليمية(صندوق النقد العربي، منظمة الدول الأسلامية) أو أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين بالخارج. لذلك يمثل الدين الخارجى

الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول أو منظمة خارجية. و يترتب علي هذا النوع من التمويل استنزاف متواصل للمدخرات المحلية التى تستهلك فى تمويل خدمة الدين الأجنبى .

وتأتى القروض من مؤسسات دولية وصناديق تنموية وتأخذ شكل تقديم الأموال التى تدرجها الدولة ضمن موازنتها لاستخدامها فى مشروعات تنموية أو فى إعادة تأهيل البنية التحتية وقد تكون فى شكل عون فنى فى شكل تدريب وتمويل دراسات الجدوى. ولاشك أن هذا يساعد فى عمليات التنمية من خلال ما يوفره الاقتراض من موارد تمويلية للتنمية . ويتوقف نجاح سياسة القروض على شروط منح القرض من حيث سعر الفائدة وفترة السماح ومدة السداد هذا إلى جانب كيفية استخدام القروض ووجهتها ومدى الاستفادة منها وعما إذا كانت توجه لاستثمارات حقيقية من عدمه.

(ج)- الاستثمار الأجنبي:

تفضل غالبية الدول النامية الاستثمار الأجنبي (خاصة المباشر منه) فى الوقت الحاضر. فالاستثمار الأجنبي هو استثمار رؤوس أموال أجنبية سواء علي يد الأفراد أو الشركات والهيئات الأجنبية في مشروعات التنمية في الدول النامية، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين :

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:**

ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحق للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة. لذلك يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية ، سواء كانت أسهما (حقوق ملكية) أو سندات (حقوق دين)، حيث يسمى هذا النوع من الاستثمار (الاستثمار المحفظي) لأنه يتم من خلال الاستثمار في أسهم وسندات الشركات خارج الحدود الوطنية.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر :**

وفيه يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال بالمشروع الإنتاجي ويتولى إدارته، فمساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة. لذلك ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي. وهناك اعتماد متزايد على هذا النوع من الاستثمار لأن المستثمرين الأجانب يلتزمون عادة بالاستثمار على المدى الطويل، ومع أنه يكون عادة أقل تقلبا من الديون والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فإنه لا يمكن اعتبار

استقراره أمرا مسلما به نظرا لأن الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء يعتمد على وجود مناخ استثمار إيجابي .

وبإيجاز، يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر ((Foreign Direct Investment FDI)) ذلك النوع من الاستثمار الذي يحدث حينما يقوم مستثمر مستقر في البلد الأم بامتلاك أصل أو موجود في البلد المستقبل لهذه الاستثمارات، مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل. وهذا يعني تدفق رأس المال للتصدير، والذي يختلف عن تدفق رأس المال للتمويل والإقراض، أو ما يسمى بالاستثمار في حوافظ الأوراق المالية (غير مباشر) (Foreign Portfolio Investment) (FPI)، حيث يشير إلى قيام مستثمر مستقر في البلد الأم بشراء أسهم وسندات صادرة في البلد المستقبل، دون أن يرافق ذلك قيام المستثمر بإدارة الأصول التي امتلك أسهما فيها

وفي الاستثمار المباشر يستطيع المستثمر اختيار مجال استثمار من المجالات التي تعرضها الحكومات والذي يحقق للمستثمر قدراً من توجيه المشروع، أما في الاستثمار غير المباشر يمكن للسلطات توجيه الاستثمار بما يتفق والصالح العام من ذلك إمكانية توجيه رؤوس الأموال الناتجة عن السندات الحكومية لاستيراد السلع الضرورية، وتختلف فرص ربح الاستثمار المباشر عن الاستثمار غير المباشر، ففي الاستثمار المباشر تكون إمكانيات الربح أكبر علي المدى الطويل نظراً لأنه يتجه

عادة إلي فروع الإنتاج أو الخدمات التي تحقق ربحاً، في حين تكون إمكانيات الربح في الاستثمار غير المباشر أكبر علي المدى القصير، لذلك يطلق عليها HOT MONEY. وبالتالي يتضح لنا محدودية مساهمة الاستثمار الأجنبي غير المباشر مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول النامية نظرا لافتقارها لسوق مالي متطور، وحرص المستثمر علي الربح السريع.

ومع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون عادة أقل تقلبا من الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فإنه لا يمكن اعتبار استقراره أمرا مسلما به نظرا لأن الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء يعتمد على وجود مناخ استثمار إيجابي .

وبناء عليه، يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار غير المباشر في أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات في المشروع المعين أو كلها، هذا فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو انه يفرض سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في المجالات المختلفة إلى البلدان المضيفة. في حين ينطوي النوع الثاني (الاستثمار غير المباشر) على تملك الأفراد والأشخاص المعنويين بعض الأوراق المالية دون ممارسة

أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم المشروع الاستثماري وإدارته، كما يعد الاستثمار في الأوراق المالية عموما استثمارا قصير الأجل بالقياس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: توزيع الاستثمارات:

كيف يتم توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بالدولة؟

يلاحظ، أن مظم الاستثمارات يتم توجيهها الي قطاع الصناعة وتطوير وميكنة القطاع الزراعي. وقدي يؤدي ذلك لاختناق وتعثر عمليات التنمية. ففي ظل اقتصاد السوق ينتج عن ندرة رأس المال بأحد القطاعات ارتفاع معدل عائد هذا القطاع وفقاً لمبدأ الكفاية الحطية لرأ س المال، مما يؤدي تلقائياً الي تدفق الاستثمارات نحو هذا القطاع. ويحدف ذلك في حالة عدم كمال الأسواق أو في التدخل الحكومي مما يعني سوء توزيع الاستثمارات.

وهناك أربعة قطاعات رئيسة في الدول المتقدمة، توجه اليها الاستثمارات، مما يضمن استمرار عملية التنمية والتقدم، وهي:

أ – الإسكان:

بصورة عامة يتعين على الدولة أن توجه 20% من استثماراتها نحو قطاع الإسكان، وربما يتطلب الوضع زيادة هذه النسبة في حالة الدول النامية التي تعانى من الضغط السكاني ومن حركة النزوح من الريف إلى المدن، ناهيك عن تلك التي تعانى من سوء وضع مساكنها – في هذه الحالة يتعين عليها أن توجه قدراً أكبر من استثماراتها نحو هذا القطاع وإلا فإنها ستواجه بمشكلات اجتماعية خطيرة في المستقبل. ولعلنا نشهد في الوقت الحاضر ما تعانيه معظم الدول النامية نتيجة ندرة المساكن من

ب – المشروعات العامة:

تشمل المشروعات العامة شبكات المواصلات والقوى المحركة ومحطات المياه والمدارس والمستشفيات وغيرها، التي كثيراً ما يطلق عليها مشروعات البنية التحتية، حيث تحظى بحوالي 40% من جملة التراكم الرأسمالي في الدول المتقدمة.

ولذا، ينصح الاقتصاديون الحكومات في الدول النامية بتخصيص مثل هذه النسبة لإقامة هذه المشروعات الحيوية، التي لا يمكن أن تنهض اقتصادياتها دون أن تتوفر. إلا أن قدرة الدول النامية المالية لا تقوى على

تخصيص هذا القدر المرتفع من استثماراتها المحدودة إلى تلك المشروعات، مما يؤدى إلى ضعف وعدم كفاءة أدائها الاقتصادي. فالكهرباء لا تصل إلى كل أرجاء الدولة وكثيراً ما تنقطع وخاصة في فترات الذروة، والطرق الجيدة قليلة، والمواصلات السلكية واللاسلكية كثيراً ما لا تعمل ... وهكذا. ولقد شهدت مصر هذا الوضع خلال سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الحالي، مما كان له أسوأ الأثر على الإنتاج والإنتاجية.

حـ - المخزون السلعي Inventories:

يتألف المخزون السلعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة - سواء كانت منتجات أولية أو وقود أو قطع غيار - ومنتج نهائي، التي تشكل من 10% - 12% من جملة الاستثمارات في الدول المتقدمة. ونجد أن معظم الدول النامية لا تهتم بتخصيص الموارد اللازمة لمقابلة مفردات المخزون السلعي، نتيجة لاعتقادها بأن ضروب الاستثمار الأخرى أكثر إلحاحاً، وعلى الأخص وأن معظم الدول النامية تعانى من ندرة رؤوس الأموال

المادية المحلية من ناحية، كما انها تواجه مشكلة عجز ميزان المدفوعات وندرة النقد الأجنبي من ناحية أخرى. ويترتب على انخفاض تلك الاستثمارات نقص في عرض بعض مستلزمات الإنتاج من المنتجات الأولية وشحة المخزون من قطع الغيار وفي حالات نقص المخزون النهائي عن حد الأمان، لذا، كثيراً ما نشاهد في الدول النامية أسطولاً من الشاحنات أو وحدات من المصانع لا تعمل لعدم توفر قطع الغيار، التي قد تكون رخيصة نسبياً.

وعلى سبيل المثال، نذكر أن مصانع النحاس في زامبيا توقفت عن العمل بسبب عدم وجود قطع غيار معينة، كذلك قد تتوقف مصانع المياه الغازية عن العمل لعدم وجود سدادات الزجاجات، كذلك قد يتعذر شحن الدقيق بسبب نقص الأكياس وهكذا.

د – التشييد:

تتركز الاستثمارات في قطاع الصناعة أساساً في شراء العدد والأدوات والآلات. إلا أن حقيقة الأمر توضح أن من نصف إلى ثلثي رأس المال الثابت في الصناعة يتجه إلى الاستثمار في التشييد، لذا، فإن أى نقص في الاستثمارات الخاصة بالتشييد تمثل نقط اختناق في عملية النمو، وعلى ذلك، فإن ما يواجهه قطاع التشييد من ناحية تدنى كفاءة الشركات التي تقوم بهذه المهمة والندرة النسبية في مواد البناء – من حديد وأسمنت – وكذلك في المعماريين وغيرهم من الفنيين. كل هذه الأمور تمثل نقط اختناق للنمو الاقتصادي. ومما لا خلاف عليه في الوقت الحاضر أن ارتفاع نفقات التشييد وطول فترة البناء كثيراً ما يترتب عليها اختلال الهيكل المالي للمشروع، مما يؤدى إلى الانحراف عن جدواها

رابعاً: عوائق مصادر التمويل في الدول النامية:

سبق وأشرنا إلي أن أهم عوائق إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل، إلى جانب الإدارة الاقتصادية غير الكفأة للموارد المتاحة. وسوف نبرز عوائق مصادر التمويل المحلية والأجنبية، كما يلي:

(أ)- عوائق مصادر التمويل المحلية:

١- الادخار العائلي: نواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها:

- انخفاض الدخول: بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا في أواخر السبعينيات حوالي: ٤٠٠ دولار سنويا، وفي بعض دول آسيا لم يتجاوز: ٣٠٠ دولار سنويا. وذلك لارتفاع الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الادخارات.
- أثر المحاكاة: أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.
- عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية والتي تتلائم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.
- عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

٢- ادخار قطاع الأعمال: وتتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي. نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

٣- ادخار القطاع الحكومي: من أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولة قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:

- **ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.**
- **اتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة).**
- **عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.**
- **انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.**

٤- عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:

- **فقدان الثقة في البنوك وبالتالي اللجوء للاكتناز.**
- **الابتعاد عن المنافسة والمحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.**
- **ضيق أسواق الأوراق المالية.**

- **هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.**

(ب)- عوائق مصادر التمويل الأجنبية:

من أبرز ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العوائق التي تواجه توفير التمويل الأجنبي ونفور رؤوس الأموال الأجنبية، ونذكر منها:

١- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.

٢- ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.

٣- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.

٤- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.

٥- عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

٦- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

٧- زيادة حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية فيما يخص القروض الأجنبية.

ولا مفر هنا من الحديث عن مشكلة المديونية في الول النامية، فالمديونية محصلة للاقتراض وأي مجتمع يلجأ للقروض لتمويل التنمية أو لمقابله احتياجات تأهيل البنية التحتية. ومعروف أن معظم الدول النامية تعانى من تفاقم مشكلة المديونية والتى يرجع المختصون أسبابها إلى سوء استخدام . ويشار فى هذا الشان إلى أن بعض الدول تعانى من التغيرات العالمية كانخفاض أسعار الخامات الأولية وارتفاع أسعار الواردات مما أدى إلى الضغط على موازين التجارة بها وعدم توافر الأموال اللازمة لسداد المديونيات وفوائدها وستظل هذه المشكلة قائمة حيث تستمر الدول النامية فى الحصول على قروض جديدة لمقابله احتياجاتها للنقد الأجنبي وأيضا لاستخدامها فى سداد ديون سابقة.

إن حل مشكلة المديونية رهن فى المقام الأول بالاعتماد على الذات ولو جزئيا من خلال إصلاح اقتصادى حقيقى ينبع من رغبة صادقة للنهوض بأحوال الجزء الأعظم من الشعب وليس لحساب فئة محددة الذين ليس لهم سوى البحث عن المكاسب دون النظر إلى حق المجتمع... الأمر الذي يتطلب تعديل السياسات النقدية والتجارية بحيث تستخدم الدين الخارجى لتعزيز الادخار المحلى لتمويل الاستثمار... مع الحد من هروب رؤوس الأموال الى الخارج ، إن علاج الاختلالات الهيكلية فى اقتصاد أى دولة عامل هام للحد من سياسة الاقتراض .

ولا يعنى ذلك رفض للاقتراض من الخارج تماما، فالاقتراض الخارجى يمكن أن يلعب دورا فى تحقيق مواءمة فى الاقتصاد، فعندما يتم الاقتراض الخارجى بإتباع سياسة محددة للاستثمار فحواها سد الفجوة بين الاستثمار المستهدف والادخار المحلى يحقق معدلات أسرع للنمو . كما تستخدم القروض للتغلب على الصدمات المؤقتة بدون تقويض برنامج الإصلاح الهيكلى . وهذا لم يحدث فى الكثير من دول العالم الثالث فلم تكن هناك محاولة لرسم سياسة سليمة للاقتراض الخارجى وفق احتياجات التنمية الحقيقة وتمشيا مع قدرة البلاد على الوفاء بالتزاماتها الخارجية فى الوقت الذى لا يحقق الناتج القومى المعدلات القادرة على سداد المديونيات بمعنى أن هناك تراكم فى المديونية الخارجية دون نمو مماثل فى القدرة على الوفاء به.

إن الاقتراض من الخارج سيظل سيفا مسلطا على الأداء الاقتصادى لأى دولة إلا إذا نجحت فى أن تضع سياسة اقتصادية محددة يكون التصدير من أهم ملامحها فالتصدير قاطرة النمو لكونه يعمل على زيادة إنتاجية العمل والتوسع فى الإنتاج وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى أن يكون للحكومة دور فعال فى مختلف السياسات الأخرى خاصة النقدية التى تشجع على الادخار وفى ظل توسع نقدى معتدل يساعد على التضخم ولا يؤدى إلى الركود مع خلق روابط قوية مع باقى السياسات

الاقتصادية بالقدر الذى يزيد من الطلب الفعال ، وفى ظل سياسة تحريرية تحافظ على حق المستهلك كما هو الحق الممنوح للصناعات الوطنية.

كيفية سداد المديونيات :

الديون الدولية احدي أهم أسباب التبعية والتخلف وعدم الاستقرار فهي تمثل مشكلات تعجز اقتصاديات الدول المدينة علي تجاوزها والحد من أثارها السلبية. ولكن كيف يمكن معالجة مديونيات الدول المتعسرة في السداد ؟ والواقع أن معالجة مديونيات الدول المتعسرة في السداد يتم من خلال نادي باريس للديون الرسمية ونادي لندن للديون التجارية .

نادي باريس للديون الرسمية : يمثل نادي باريس مجموعة حكومية تعقد اجتماعات مستمرة لإعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية للدول المتعسرة عن السداد ويضم في عضويته الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية وبعض الدول الدائنة .

ويتولي نادي باريس التفاوض في إعادة جدولة أصول القروض أو الفوائد أو كليهما . وعادةً ما يمنح النادي فترة سماح لدمج المستحقات تتراوح مدتها من عام إلي عام ونصف العام وقد يقوم بمنح مدد أطول في نطاق نظام الجدولة المتعددة السنوات.

وعندما يتم الاتفاق علي الشروط العامة للجدولة لكل الدول الدائنة لبلد معين فإن المفاوضات الثنائية لكل دولة دائنة مع الدول المدينة هي التي تحدد مبلغ الدين المعاد

جدولته ومعدل الفوائد المفروضة علي هذا الدين. ويتم التفاوض مع الدول المدينة من خلال نادي باريس بعد تسوية أوضاعها الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي الذي يكون الاتفاق معه مدخل لحل مشاكل الدول المدينة مع قضايا المديونية .

نادي لندن للديون التجارية : يضم نادي لندن مجموعة استشارية للبنوك التجارية تجتمع عند الحاجة بغير انتظام. وعند كل جلسة مفاوضات تشكل لجنة تمثل البنوك الرئيسية الدائنة (تحدد العضوية فيها بقدر ما لهذه البنوك من ديون) وعدد من الدول الدائنة .

وينظر نادي لندن في أمور إعادة هيكلة الديون القائمة. وأيضا يقوم بتقديم دعم جديد قصير الأمد لتمكين الدول المدينة في الاستمرار في الدفع. ويطبق في هذه المفاوضات " نظام الجدولة المتعدد السنوات " بدلا من المفاوضات السنوية لفترات تتراوح من ثلاث إلي خمس سنوات والديون تحت هذا النظام تدفع علي فترات أطول نسبيا قد تصل إلي ١٢ عام.

ولذا فإن الدول المدينة التي تقبل الدخول بمفاوضات تحت هذا النظام توصف بأنها بدأت تسلك الطريق السليم لخروج من مشاكل مدفوعات خدمة الدين وفي نفس الوقت فأن هذه الدول مطالبة بالحصول علي دعم وشهادة من صندوق النقد الدولي حيث يقوم الصندوق بمهمة المتابعة والمراقبة بما يحفظ الاتفاق وحقوق الدائنين.

خامساً: الإجراءات اللازمة لتحفيز مصادر التمويل في الدول النامية:

(أ)- إجراءات تحفيز مصادر التمويل المحلية:

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشاكل في تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار بأنواعة المختلفة، وذلك من خلال:

١- مدخرات القطاع العائلي: ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها ما يلي:

- **التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.**
- **تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدواة الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.**
- **انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة.**
- **توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.**
- **تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم.**

- **زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.**

٢- مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخراته على السياسة التبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.

٣- المدخرات الإجبارية: يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي والزيادة من مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي. أما فيما يخص التمويل التضخمي فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار.

(ب)- إجراءات تحفيز مصادر التمويل الأجنبية:

يعد رأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض البنية التحتية وتقديم العديد من

التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر ما يلي:

- **البيئة السياسية والاستقرار السياسي.**
- **نظام سعر الصرف في البلد المضيف ومدي واقعيته.**
- **التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب وحكومة البلد المضيفة.**

أسئلة الفصل السابع

س١: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

١- تمويل التنمية مسئولية جماعية ولا يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها ترف أو أنها سياسة تقبل التأجيل بل أنها ضرورة ملحة .

٢- لا تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشاكل في تحصيلها

٣- تواجه الدول النامية انخفاض في مدخرات القطاع العائلي

٤- تعتبر المنح والمعونات الأجنبية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض

٥- حينما يقوم مستثمر مستقر في البلد الأم بامتلاك أصل أو موجود في البلد المستقبل لهذه الاستثمارات، مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل، يقصد بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر

٦- أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة، هذا الاسلوب أحد انواع الادخار الاختياري

الفصل الثامن

الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية

عموماً يعرف الاستثمار بمفهومه الاقتصادي، بانه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة اوتجديدها. ويتبين من ذلك، انه هناك عدة مكونات للأستثمار منها تدفق الاموال التمويلية للمشاركة في نشاط اقتصادي بصورة كاملة أو تغيير أحدى مسارات الانتاج للمشاركة بالعملية الانتاجية بصورة جزئية، مع الاخذ بعين الاعتبار حجم العوائد من الاستثمار(الايرادات المتوقعة من الاستثمار خلال فترة زمنية محددة)، ومقدار المخاطرة(تأميم او مصادره)، الفترة الزمنية للأستثمار(عدد السنوات التي تقضيها الاصول المالية الداخلة في النشاط الاقتصادي).

بالنسبة لعنصر المخاطرة، هناك علاقة طردية بين المخاطرة وعائد الاستثمار. ويعد عنصر الفترة الزمنية أهم مكونات الاستثمار فحينما يفكر المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار، فأنه يفكر في عدد السنوات التي تقضيها الاصول المالية الداخلة في النشاط الاقتصادي، فتأثير الفترة الزمنية على توقعات المستثمرين تتبلور بالموازنة بين العائد الاستثماري الذي يوازن بين العائد والفترة الزمنية مع الاهتمام بعنصر المخاطرة. ومن

هنا يجب التمييز بين الاستثمار والمضاربة ،استناداً الى العوامل المؤثرة على الاستثمار من جانب المخاطرة ،والفترة الزمنية والعائد . فجانب المخاطرة (أمكانية الخسارة) في الاستثمار اقل من المضاربة . في حين نجد أن الفترة الزمنية للمضاربة أسرع (أقصر) من فترة الاستثمار، مع الاخذ بعين الاعتبار ارتفاع العائد من المضاربة مقارنة بالنسبة للاستثمار.

وابتداءً من النصف الثاني من القرن العشرين، أدت الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، ويبرز هذا الاتجاه في الزيادة بانتهاج اقتصاد السوق في معظم هذه الدول، وتحرير نظم التجارة والاستثمار. وتتعدد أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومحدداتها، كما تختلف النظرة إليها من حيث المنافع والأضرار المترتبة عليها.

أولاً : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

بشكل عام، تتعدد انواع الاستثمارات، حيث هناك:

١- الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي: فالاستثمار الحقيقي (الاقتصادي) هو الاستثمار الذي يتم من خلال استخدام الاصول الانتاجية التي من شأنها زيادة السلع والخدمات، مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي. اما الاستثمار المالي هو

الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة حقيقية في انتاج السلع والخدمات، وانما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الانتاج والاموال المستثمرة من مستثمر الى اخر.

٢- استثمار خاص واستثمار عام (حكومي): ويتمثل الاستثمار الخاص بما يقوم به الاف ا رد او الشركات او الهيئات الخاصة بعملية الاستثمار. اما الاستثمار العام فيتمثل برأس المال الذي تقوم به الحكومة او اي جهة ذات كيان عمومي بتكوينه وتمويله، ويكون هذا التمويل اما من فائض الاي ا ردات او من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة.

٣- الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي: يعرف الاستثمار المحلي بانه الاستثمار الذي يقوم بادارته والحصول على ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات ويستوي في ذلك ان يكون محولا عن طريق القطاع العام او الخاص. اما الاستثمار الاجنبي فيعرف بانه الاستثمار الناشىء عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية، وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الارباح وتعظيم المنافع المتحققة نتيجة تلك الاستثمارات.

وبشكل عام أيضاً، تتعدد انواع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هناك:

١- الاستثمار الاجنبى المباشر الخاص: يتمثل الاستثمار الاجنبى المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد

حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استن ا زف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

٢- الاستثمار الاجنبى المباشر الثنائي: ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الاجنبى في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأ س المال المحلى ورأ س المال الاجنبى، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع.

٣- الاستثمار الاجنبى المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية: تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من ٨٠ % من الاستثمار الاجنبى المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

وبشكل أكثر تفصيلاً، يشير التحليل الاقتصادي إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها:

١- النوع حسب شكل التبعية للشركة الأم: يمكن تقسيمه إلى ثلاث أشكال رئيسية :

- **النوع الأول: يتميز هذا النمط من الاستثمار بتبعية اقتصادية كاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجاتها، نظرا لأن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الشركة وتتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.**

- **النوع الثاني:هذا النوع يتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وقد تكون للشركة فروع في بلدان مختلفة في العالم وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتحدد أساسا على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.**

- **النوع الثالث: هذا النوع من الاستثمارات يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.**

٢-النوع حسب طبيعة الملكية: ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية: هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات، ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع في الدول المضيفة على أن يقوم بالإشراف الكامل على سلسلة الحلقة الإنتاجية ويكون الفرع ملكا له بالكامل.**
- **الاستثمارات الأجنبية المشتركة: والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس المال بل تمتد أيضا إلى الخبرة والإدارة وبراءة الاختراع والعلاقات التجارية،...ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليه.**

٣- النوع حسب الدوافع والمحفزات: وينقسم إلى :

- **البحث عن المصادر: يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة مدربة.**
- **البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية المجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.**

- **البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.**
- **البحث عن أصول استراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.**

ثانياً : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد بذلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات إنتمائية، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات، وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق ٧٠%، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية ، وهذا ما يدعونا للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف. وعموما العوامل الرئيسية التي يعتمدها المستثمرين الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة هي عوامل تتعلق بالجانبين السياسي (سياسات الدول المضيفة) والاقتصادي(المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة) لبلد ما. وهذه العوامل تمثل محددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب، وذلك كما يلي :

(أ)- الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فانه لا يتم في غيابه، ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل الآتية :

١- الاستقرار السياسي المحلي: ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف. ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارسة، حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.

٢- المخاطر الإقليمية: تتمثل المخاطر الإقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.

٣- العلاقات الدولية: وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت

٤- العلاقة قوية كان ذلك عامل لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج

٥- تحفيزية.

٦- بسبب قلة الخبرة وليس قلة الخبراء وكل دولة تعتقد خبرتها متكاملة.

(ب)- الاستقرار الاقتصادي:

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من توازنات

الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي :

١- توازن الميزانية العامة:

تقوم الدول التي تعاني عجز في موازناتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز، كما تعمل الدول من جانب آخر أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات على تخفيض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة، وهذا ما يمثل اتجاها خطيرا ويجعلنا نخلص إلى أنه كلما سجل عجز في الموازنة العامة كان ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا كانت الموازنة العامة تعرف فائضا أو على الأقل توازنا كان هذا عامل جذب للمستثمر الأجنبي.

٢- توازن ميزان المدفوعات:

باعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه ، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها: قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة سعر الصرف، الحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها مما من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- معدلات التضخم :

من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي كما أن لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري ذلك لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز ١٠ % ، فإذا بلغ ٣٠% أو ٤٠ % أو تجاوز ١٠٠ % سنويا يدخل منطقة الخطر سواء بالنسبة للاستثمارات الأجنبية أو المحلية بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الأنشطة طويلة الأجل، فهناك ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالي ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة لذلك فهو يمثل مخاطر للمستثمرين.

٤ - سعر الصرف:

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح أن المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة فضلا على التقلبات الكبيرة في سعر الصرف تصعب

تحقيق الجدوى، كما يمكنها أن تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة تستخدم برامج التثبيت الاقتصادي سعر الصرف كأداة تخلق حافزا قويا لدى المؤسسات المحلية للاقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة ولدى المستثمرين الأجانب، كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة إستراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- معدل الفائدة:

إن الزيادات في أسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات إيجابية مقبولة بشكل معتدل تقترن بالزيادة في الاستثمار والادخار، وهذا ما يحسن من إمكانية النمو الاقتصادي وتؤدي سلبية أسعار الفائدة إلى:

- هروب رؤوس الأموال المحلية وتشجيع الاستثمارات كثيفة رأس المال.

- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية وهذا ما يولد ضغوطا على ميزان المدفوعات مما يساعد على الارتفاع في أسعار الصرف.

٦- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة:

تعتبر السياسات الاقتصادية نقطة هامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تمثل الورقة الرابحة التي تحاول الدول المضيفة اللعب عليها وتتمثل في :

- **السياسات الاستثمارية:**

وتتمثل في وضوح وثبات قوانين الاستثمار، حيث عدم إصدار تشريعات موضوعها الاستثمار أو ترك النصوص الخاصة بهذا الموضوع موزعة بين أكثر من تشريع يجعل المستثمر في وضع يصعب عليه فهم النصوص التي تحقق الاستقرار وتحقق لاستثماراته النمو بل تجعله يفتقد هذه النصوص من أساسها، وتتضمن السياسات الاستثمارية ضمنيا كونها محفزا هاما ومحددا رئيسيا لحركية الاستثمار، المرتبطة بالعملية الاستثمارية كما أن سهولة إجراءات الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية تؤثر بشكل واضح في التوجهات الاستثمارية.

- سياسة التجارة الخارجية:

مع التوجه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى في ظل تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق العالمية وبعد انتهاء جولة الاورغواي للمفاوضات التجارية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أبريل ١٩٩٥ ، أصبح إعفاء السلع وعوامل الإنتاج من الرسوم الجمركية والرسوم المختلفة والضرائب أمرا حتميا تفرضه هذه الاتفاقيات لمجموعات الدول وإلغاء القيود الجمركية لتفعيل الاستثمارات داخل البلد. نشير هنا إلى استثناء حول تطبيق تخفيضات جمركية، إذ أثبت تأثير هذا التخفيض على القطاعات الداخلية أو على ميزان المدفوعات، وتعتبر القيود غير الجمركية بمثابة هاجس مستمر لمسيرة التجارة الخارجية وبالتالي هاجس معيق لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لاتسامها بعدم الشفافية والوضوح في أهدافها وإجراءات تطبيقها، وتصدر في الغالب في

شكل قوانين وتشريعات وتصريحات تكون في بعض الأحيان مكتوبة وأحيانا تصدر في شكل تعليمات محددة لا يعرفها إلا المكلف بالتنفيذ، وتكون أحيانا أخرى في صورة تعليمات غير مكتوبة مثل : إجراءات التأخير على المنافذ الجمركية و التعسف في تطبيق الشروط الصحية والمعايير والمواصفات والمقاييس الفنية وهذا ما يصعب معالجتها وصعوبة التعرف عليها، وقد يعد هذا من أثقل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، حيث أنه عند تفحص تجربة بعض البلدان في إنشائها مناطق حرة أدى ذلك إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي بكثافة .

- **سياسة الضريبة:**

يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار، و تلعب الضريبة دورا مهما كأداة للتأثير على الميل الاستثماري ذلك أن زيادة الضرائب المباشرة نسبية كانت أم تصاعدية تؤدي إلى التخفيض من قيمة الاستثمار و بالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن الهيكل المالي للاستثمار ذو حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة أعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي. تستعمل الضرائب في توجيه وتشجيع الاستثمارات ككل من خلال إعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة أومن خلال التخفيضات في قيمها وذلك من أجل تحديد فروع النشاط أو الترقية وتكثيف فروع قائمة تماشيا مع السياسة الاقتصادية.

تعتبر الضريبة سلاحا ذو حدين فمن جهة تؤدي إلى جذب الاستثمار المباشر ومن جهة أخرى تفقد خزينة الدولة الكثير من الموارد.

- **السياسة التمويلية :**

تقسم اقتصاديات الدول من الناحية التمويلية إلى نوعين، اقتصاديات تعتمد على النظام البنكي في التمويل و يتميز هذا النوع بسرعة تقديم القروض و سرعة انتقال الأموال، واقتصاديات تعتمد على الأسواق المالية في التمويل عن طريق البورصة من خلال شراء الأسهم والسندات كطريقة للتمويل، وبالتالي فالدولة كلما كانت لها أكثر متاحات و طرق للتمويل كلما زاد ذلك من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

٧. التشريعات و الإطار القضائي :

يستدعي تفعيل الاستثمارات تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار و الملكية للمشاريع الاستثمارية، كما يقتضي سن الق وانين التجارية التي تتعلق بطبيعة و نطاق الاستثمارات و نظرا لأن جملة هذه الإجراءات القضائية تصدر من طرف الحكومة فقد يستدعي إقرارها وقتا طويلا، و قد أثبتت التجارب ضرورة وجود التزام سياسي من قبل الدولة بضرورة إتباع هذه التشريعات وإقرار مثل هذه القوانين لضمان أقل قدر من المعوقات للاستثمارات وتسريع الوقت في قيامه.

ثالثاً : منافع وأضرار الاستثمار الأجنبي المباشر:

اختلفت وجهات النظر بصدد الرؤية إلى هذه الآثار، فهنالك من ينظر إليها من زاوية تفاؤلية ايجابية(منافع) وهنالك من يملك تجاهها نظرة سلبية تشاؤمية (اضرار)، وذلك كما يلي:

(أ)- منافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسية الدور الرئيس في تدفقاته، وعليه يجد مناصرو العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تنعكس على اقتصادات الدول التي تشهد مثل هذا التدفق الاستثماري ويمكن إبراز هذه المنافع، كما يراها مؤيدو الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:

١ ـ حينما ينفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسية، فانه سوف يحصل على احدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا، بالنظر إلى ما تمتلكه هذه الشركات العملاقة من إمكانيات وقدرات هائلة على صعيد البحث العلمي والتكنولوجي. وبالطبع فان هذا النقل التكنولوجي سيكون مصحوبا بأفضل المهارات التنظيمية والإدارية والفنية.

وعلى الرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر يمكن للبلدان المضيفة جذب التقنيات التكنولوجية الحديثة بوساطتها، مثل العقود الإدارية، والتراخيص وكذلك البحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمار المباشر يعد أكثر الطرق جدوى في جذب التكنولوجيا وبشكل خاص بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل الصناعة الاستخراجية، هذا بالإضافة إلى تمكين البلد المضيف، بمساعدة الشركات متعددة الجنسية، من الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا.

٢ ـ تعاني البلدان النامية، عموما، من مشكلة المديونية الخارجية، حيث تفاقمت أزمتها خلال العقود الأخيرة، ووصل الحال ببعضها، إنها أصبحت غير قادرة على تسديد فوائد الديون، فضلا، بالطبع، على أصل الديون. وبدلا من استمرار هذه البلدان في الحصول على رأس المال بالاقتراض وبما يفاقم من أزمتها، فان الخيار الآخر المجدي لها هو الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن هذا الاستثمار يعني وجود شركات فرعية في البلدان المذكورة تابعة للشركات الأم، وبما يؤدي إلى إنتاج مشترك بين البلد النامي والشركة الأجنبية يتميز بمواصفات الجودة العالية ووفورات الحجم الكبير، الأمر الذي يفتح أمام البلدان النامية آفاق الوصول إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها، بما في ذلك أسواق البلدان المتقدمة، وهذا ما يعد مصدرا للعملات الأجنبية الصعبة التي تكون البلدان النامية بأمس الحاجة إليها في تطبيق برامجها التنموية.

٣ ـ يشكل الحصول على أقصى الأرباح، الهدف الرئيس الذي تسعى إلى تحقيقه الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات الفرعية التابعة لها. وعليه فإنها تنشط في هذا المجال من اجل تعظيم العوائد وتدنية التكاليف، لبلوغ هذا الهدف. إن ذلك ينعكس على البلدان المضيفة بالمنفعة، وذلك عن طريق إعادة استثمار أو توظيف قسم من هذه الأرباح داخل هذه البلدان، وبما يؤدي إلى تطوير المشاريع التي تقوم بها تلك الشركات الأجنبية، إضافة إلى إسهام ذلك في زيادة تكوين رأس المال على الصعيد المحلي، الأمر الذي يعزز من المقدرة التنافسية للاقتصادات المضيفة وشركاتها الوطنية. ولا يقف الأمر عند الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية، إنما يتعداه إلى بناء البنية التحتية ، إذ تساعد الاستثمارات الأجنبية في تحديث وتطوير مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، فضلا عن مشروعات الخدمات كالمساكن والمدارس والمستشفيات، وهذا ما يمكن أن يسهم في ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي.

٤ ـ تعاني الكثير من البلدان من مشكلة البطالة، وبخاصة منها البلدان التي تعاني من ندرة في رؤوس الأموال الوطنية اللازمة للاستثمار. وعليه يصبح خيار الاستثمار الأجنبي المباشر ضروريا بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة، علاوة على الإسهام في تحسين مستوى الأجور. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فهذا الاستثمار يساعد كثيرا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية هذا، طبعا، مع الأخذ بنظر

الاعتبار إن مدى المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق تلك المنافع.

(ب)- أضرار الاستثمار الأجنبي المباشر:

وعلى النقيض من مؤيدي الاستثمار الأجنبي المباشر، فان هنالك قسما آخر من المنتقدين الذين يملكون نظرة تشاؤمية تجاهه فهؤلاء يرون إن الاستثمارات الأجنبية عبارة عن مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسية في اغلب إن لم يكن في الحالات جميعها، أو بعبارة أخرى فإن المستثمر الأجنبي، من وجهة نظرهم، ممثلا بهذه الشركات يأخذ أكثر مما يعطي. وتأتي في مقدمة تبريراتهم مسألة السيادة والسلطة في اتخاذ القرار الوطني. فالشركات متعددة الجنسية وفروعها، هي القائدة لتدفق رأس المال، ومن ثم فان صنع القرار لا يكون وطنيا، بل يصبح بيد سلطة المستثمر الأجنبي ونفوذ حكومته التي تقوم بدعمه.

وتميل هذه الشركات إلى فرض سيطرتها على الاقتصاد الوطني، ولا يقف الأمر عند حد دعم حكوماتها لها، حيث يمكن لها أن تغلق فروعها في احد البلدان لتنتقل إلى بلد آخر، أو تخلق قدرات موازية في البلدان المجاورة للبلد المعني، أو تبطئ توسع الإنتاج في بلد ما لصالح توسيعه في بلد آخر. كذلك يمكن للشركات المذكورة أن تناور وتتفادى

الضوابط التي تفرضها الحكومة على وحدة إنتاجية معينة، طالما أن نشاطها يغطي وحدات عديدة من الاقتصاد القومي.

إذا تتمتع الشركات متعددة الجنسية وفروعها ببدائل كثيرة غير متاحة للشركات المحلية، وهي قادرة على الهروب من الخضوع للسياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو قابلتها تشريعات قانونية جديدة على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو البيئي والتي تعارض أهدافها، وبخاصة تلك التي ترفع من تكاليف إنتاجها. وإذا تم التركيز على الجانب الاقتصادي، فان المعارضين يطرحون جملة من الانتقادات والمساوئ التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، لعل أبرزها ما يأتي:

١ ـ هنالك اعتمادا تاما على الخارج (المركز) في مجال التكنولوجيا. فالشركات الأم مالكة التكنولوجيا هي التي تفرض نوع التكنولوجيا المستخدمة من قبل المشاريع القائمة أو الشركات الفرعية، وفقا لإستراتيجيتها ومصلحتها. ومنطقيا فان اختيارها سيتركز على تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية يتطلب تطبيقها متابعة التطورات والمنجزات التكنولوجية أولا بأول، الأمر الذي يعني اعتمادا مستمرا ومتزايدا على استيراد التكنولوجيا، ومن ثم غلق الباب أمام تنمية قاعدة تكنولوجية محلية وشل حركة الإبداع والابتكار في البلد المضيف.

واستنادا إلى ما تقدم يرى منتقدو الاستثمار الأجنبي المباشر، إن مساهمته محدودة جدا في بناء رأس المال البشري، الذي يعد من أفضل أنواع الاستثمار، كما دلّت على ذلك بعض التجارب الدولية (مثل كوريا الجنوبية) ، فعلى الرغم من أن التعليم هو الركن الأساس في الاستثمار البشري، إلا أن تدريب الكوادر في الاختصاصات المختلفة في ميدان العمل هو الركن الآخر الهام في هذا النوع من الاستثمار، وإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر غير معني بالركن الأول، فان دوره يكاد لا يذكر في تدريب الكوادر المحلية في البلد المضيف نتيجة لإستراتيجية التكنولوجيا الجاهزة المستوردة التي تنتهجها الشركات متعددة الجنسية.

٢ ـ نادرا ما يؤدي نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقليص خروج عوائد الاستثمار أو تدعيم نشوء رأس المال في البلد المضيف. فعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات متعددة الجنسية وفروعها في توليد الفائض المالي، وبما يبدو للوهلة الأولى على انه قاعدة لتوسيع إعادة الاستثمار في القطاعات المختلفة، وزيادة الإيرادات الحكومية (عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح...)، إلا أن هذه الشركات تحظى (حتى في ظل سيطرة الدولة ومشاركتها في المشاريع المختلطة) بفرص متنوعة وبدائل، اغلبها مقنع وغير مباشر، لتسريب العوائد الاستثمارية وترحيلها خارج البلد النامي. فهنالك العديد من الفقرات التي تنطوي تحت مظهر " تكاليف " (Costs) لكنها تتضمن أرباحا فعلية، مثل نفقات الإدارة والمهارة التكنيكية، وتكاليف الرخص والماركات التجارية وبراءات الاختراع .

وخير دليل على خروج تلك الأرباح من عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الاقتصاد النامي، هو ما حصل في دول النمور الأسيوية. إذ أعطت الأرباح الهائلة التي تحققت خلال مدة قصيرة في أواخر القرن العشرين جراء هذا الاستثمار، انطباعا بازدهار اقتصادي واسع، ولكن ما حصل فعلا كان بخلاف ذلك، حيث جرى انسحاب سريع لرؤوس الأموال ولتلك الأرباح إلى خارج البلاد، فتمخض عن ذلك هزة اقتصادية عنيفة وأزمة مروعة في اقتصاديات النمور الواحدة تلو الأخرى، ومنها تايلاند، التي انهارت عملتها الوطنية واهتزت أركان البورصة فيها، وانسحب اليابانيون والمستثمرون الآخرون برؤوس أموالهم ليتركوا هذه البلدان فريسة أزمة مالية كبيرة وقاسية جدا. وبالطبع فان الفائز الأكبر من كل ذلك هي الشركات المستثمرة أما الخاسر الأساس فهو الاقتصاد الوطني التايلندي والدول الأخرى المماثلة ومجتمعاتها وشعوبها.

٣ ـ هنالك أثرا ايجابيا مباشرا يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف، ناجم عن تدفق رأس المال، والذي يعكسه ميزان العمليات الرأسمالية، كما قد يظهر هذا الأثر الايجابي من خلال المشاريع الاستثمارية الموجهة نحو التصدير. لكن هذا الأثر غالبا ما يكون محدودا، وبخاصة في البلدان النامية، مقارنة بالأثر السلبي الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر، حينما ترفع الشركات متعددة الجنسية الاستيراد من السلع الوسيطة والخدمات المختلفة، وتقوم بإعادة الأرباح إلى البلد الأم،

بكل ما يتركه هذا التحويل العكسي للموارد من عجز مستديم في ميزان مدفوعات البلد المضيف.

٤ ـ تمارس الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا قويا على توطين قوى الإنتاج في العالم ، نتيجة لما تمتلكه من قدرة فائقة في اختيار المكان المناسب لنشاطها وتوطين مشاريعها استنادا إلى ما يسمى بـ" الامثلية العالمية "، أي مع إغفال مصالح البلدان ذاتها. وهذا ما يؤدي في الواقع إلى بروز تناقضات حادة بين سياسة التوطين التي تنتهجها تلك الشركات وبين برامج البلدان المضيفة وبخاصة النامية منها.

لذلك فأن الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات العملاقة القائدة له ، سيسهم بتشديد التفكك الاجتماعي في البلدان المضيفة ، ويحدث العديد من الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها على صعيد قطاعي وإقليمي، وبما يضعف كثيرا من الروابط الأمامية والخلفية فيها. فضلا عن ضعف تلك الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الوطني ، مما يخلق التعارض بين أهداف هذه الشركات وبين مستلزمات التنمية.

وإن هذا الأمر لا يقتصر على ما تقدم ، فنتيجة لضخامة أصول الشركات متعددة الجنسية وقدرتها الاحتكارية ، فأنها تعمل على فرض ممارسات تمنع من خلالها المنافسة من قبل الشركات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على الكثير من

الصناعات الوطنية طالما إنها لا تمتلك كفاءة الشركات الأجنبية، وغير قادرة على التكامل معها، فضلا عن اضمحلال الحرف المنتشرة في البلاد النامية بسبب سيادة الإنتاج الواسع متدني التكاليف الذي تعتمده هذه الشركات.

(ج)- الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية في الدول النامية:

وفي اطار ما سبق، هناك وجهات النظر متباينة بين مؤيدي الاقتصاد الحر(الرأسماليين) ومعارضيه (الاشتراكيين) فيما يتعلق بدور الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي التنمية في الدول النامية. فنجد أن الرأسماليين قانعون بأن الحرية الاقتصادية أنسب الطرق لتحقيق التصنيع السريع ومن ثم التنمية الاقتصادية للدول النامية وهنا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر كحزمة من رأس المال والفن الإنتاجي والبنوك والهياكل الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلي القدرات التسويقية دوراً إيجابيا في تعويض النقص المحلي في هذه الموارد في الدول النامية علي حين يري الاشتراكيون أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة استغلال واستنزاف موارد هذه الدول.

يري الرأسماليون أن رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلي الدول المتلقية يمكن أن تساعد في تضييق الفجوة الضخمة المترتبة علي نقص المدخرات المحلية في مواجهة

البرامج الاستثمارية الطموحة كذلك فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية علي دولة يعني زيادة في الطلب علي الموارد المحلية مما يعني تشغيل هذه الموارد بما يمثل مساهمة تنموية إيجابية . أيضا يترتب علي تدفق الاستثمارات الأجنبية دعم قطاع التصدير مما يؤدي إلي زيادة الصادرات وتقليل العجز في الميزان التجاري خاصة في حالة نقص أو عدم زيادة الاستيراد كما أن الاستثمارات المباشرة من خلال الشركات عابرة الجنسية تمثل مصدراً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية من خلال تدريب العناصر المحلية وخلق عمالة متخصصة مما يمكن من تضييق الفجوة التكنولوجية بين العالم المتقدم والنامي .

كذلك يرون أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلقت نوع من الديناميكية في الاقتصاد حيث سيكون علي القطاع الذي تعمل فيه الاستثمارات الأجنبية دور القائد ومن خلال آثار الدفع الخلفية والأمامية لهذا القطاع تحدث آثاراً إيجابية علي التنمية ولا يقتصر الأمر هنا علي تزايد الإنتاجية وإنما أيضا سيحدث ارتفاع في أجور العمال وانخفاض تكاليف الإنتاج وهو أمر في النهاية كما يرون سيكون في صالح عملية التغير الكيفي والوصفي للمجتمع .

بينما يري الاشتراكيون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست أكثر من وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف الدول النامية. والواقع أن آراء الاشتراكيين تنطلق من نقطة العداء التاريخى للدور الذي لعبته الرأسمالية من خلال السيطرة وإعاقة تنمية

الدول النامية ودليلهم علي ذلك أن معظم الاستثمارات حسب رؤيتهم متوجهة نحو التصدير للدول المتخلفة مما يعني نقلا للتجارة وليس خلقا لها من خلال توسيع سوق الدول المتلقية، كما أن معظم الأنشطة البحثية المتصلة بالتنمية تتم أو تجري في البلد الأم مصدرة الاستثمارات الأجنبية كما أن معظم السلع الإنتاجية تنتج في الدول الصناعية المتقدمة في حين يتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات وهذا في صالح الدول المتقدمة ومن شأنه إفقار الدول النامية كما أن الاستثمارات يمكن أن تكون بمثابة أداة لدعم طبقة النخبة ذات العلاقات بالدول المستثمرة.

أيضا هناك من يؤكد علي أن الشركات الأجنبية تستخدم نظم إنتاجية تعتمد علي كثافة رأس المال مما يقلل الطلب علي العمالة الوطنية . كما أن الأرباح الهائلة التي تجنيها الاستثمارات في الدول المتلقية تعاد إلي الدولة الأم مع حدوث نقص في الموارد السيادية للدولة نتيجة الإعفاءات الضريبية والجمركية المقررة للشركات المستثمرة.

والأخطر من ذلك، أن من الآثار التي تنتج عن قيام الشركات عابرة الجنسية بالاستثمارات خلق روابط ثقافية وتبعية تكنولوجية مع حدوث تشوهات هيكلية في البني الاقتصادية للدول النامية والمتمثلة في ظاهرة الازدواجية، كذلك يكون للشركات المتعدية الجنسية دور في تفاقم مشكلة التلوث البيئي حيث تتركز عادة استثماراتها في بعض

الصناعات الملوثة كصناعة الكيماويات والأسمنت ...الخ . كما لا يمكن إغفال دور الشركات عابرة الجنسية في التدخل في الشئون الداخلية للدول المتلقية بالشكل الذي يعرض الاستقلال السياسي لهذه الدول للخطر عندما تتعارض مصالح هذه الشركات والحكومات الوطنية .

(د)- الشروط اللازم توافرها لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر:

على الرغم من وجود اختلاف فى وجهات النظر حول الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النامية، وبرغم صعوبة عمل كشف حساب دقيق للأرباح والخسائر المترتبة على هذا النوع من الاستثمارات، إلا أن الحقيقة المؤكدة هى أن الدول النامية فى أمس الحاجة إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية، وذلك للعمل عادةً على رفع مستوى النشاط الاقتصادى بها. وفيما يلى نتعرض لأهم الشروط اللازم توافرها لجذب هذا الاستثمار .

١ - درجة الانفتاح الاقتصادى: يميل الاستثمار الأجنبى المباشر للتعامل مع الاقتصاديات المفتوحة التى لا تضع قيودا على حركة التبادل التجارى، أو عناصر الانتاج ، الأمر الذى يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية فى توجيهها وعدم وجود أية اختلالات فى أسواق هذه العوامل:

٢ – درجة التقدم الاقتصادى: الارتفاع فى مستوى النشاط الاقتصادى، و التقارب فى ظروف العمل، والتشابه فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المصدرة لرأس المال والبلدان المضيفة له يساعد على انتقال رؤوس الأموال، ويسهل عمل المشروعات الأجنبية .

٤– القوة التنافسية للاقتصاد القومى: يعتبر هذا المحدد ذو أهمية كبيرة فى حالة ما إذا كان هدف المستثمر هو استخدام الدولة المضيفة كمركز لإنتاج وتصدير السلع إلى السوق الخارجى، أما إذا كان الهدف من الاستثمار هو السوق المحلى للدولة المضيفة فقط، فإن المستثمر الأجنبى يهتم بحجم السوق الداخلى فى المقام الأول .

٤ – درجة الاستقرار السياسى والاقتصادى: أن عدم الاستقرار السياسى يفقد المستثمر (الأجنبي والمحلي) عنصرى الضمان والاطمئنان تجاه المستقبل، كما أن عدم الاستقرار الاقتصادى له تأثيره السلبى على معدلات النمو وأحجام الاستثمار فى المستقبل.

ماذا يقصد بالاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر؟ شاهد الفيديو التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=mZFVO3zGoAg

أسئلة الفصل الثامن

س١: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

٧- يميل الاستثمار الأجنبى غير المباشر للتعامل مع الاقتصاديات المفتوحة التى لا تضع قيودا على حركة التبادل التجارى

٨- يري الاشتراكيون أن رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلي الدول المتلقية يمكن أن تساعد علي مواجهة مشكلة نقص المدخرات المحلية

٩- تتمتع الشركات متعددة الجنسية وفروعها ببدائل كثيرة غير متاحة للشركات المحلية

١٠- الاستثمار المالي هو الاستثمار الذي يتم من خلال استخدام الاصول الانتاجية التي من شأنها زيادة السلع والخدمات

١١- يساعد الاستثمار الاجنبي غير المباشر علي نقل التكنولوجيا الحديثة للبلد المضيف

الفصل التاسع

هروب رأس المال من الدول النامية

يعرف رأس المال بانه النقود أو غيرها من المُمتلكات التي يَملكُها الأفرادُ أو المُنشآت، ويُستخدم رأس المال بِهَدف تأسيس مؤسسة أو شركة، أو لاستِثماره في مَجالاتٍ مُتنوّعة. ويضم هروب رأس المال Capital flight بمفهومه الواسع، كل الأصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة، بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية وغير البنكية، سواء كانت عامة أو خاصة. ويتم التفرقة بين ما يمكن اعتباره تدفقاً عادياً لرأس المال، وما يمكن اعتباره هروباً له من خلال تعريف هروب رؤوس المال بأنه الأصول الخارجية المملوكة بواسطة القطاع الخاص، والتي لا تولد دخلاً مسجلاً في ميزان المدفوعات للبلد، وهذا هو التعريف الضيق لهروب رأس المال.

وبالتالي، يشير هروب رأس المال بشكل عام إلي حركة رءوس الأموال المرتبطة بالأنشطة غير القانونية والتي يتم الحصول عليها ونقلها بشكل غير مشروع عبر الحدود، تلك التي تندرج تحت ثلاثة مجالات رئيسية وهي الفساد والأنشطة التجارية و الأنشطة الإجرامية استنادا إلي مصدر التدفق. وذلك مثل التهرب الضريبي وجني الأموال

من الأنشطة غير المشروعة مثل المخدرات و تجارة البشر وتهريب المعادن والحياة البرية.

وتنتشر ظاهرة هروب رأس المال من الظواهر على نطاق واسع في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على السواء، ولكن أسباب الهروب تختلف على نحو واضح بين المجموعتين. فغالبا ما تتم عمليات هروب رؤوس الأموال في الدول المتقدمة على نحو قانوني وذلك كاستجابة لفروق العوائد والمخاطرة بين الداخل والخارج، أو كوسيلة لتنويع المحافظ المالية للمستثمرين بين المراكز المالية المختلفة في العالم، حيث يحاول المستثمرون تدنية المخاطر التي يتعرضون لها عن طريق تنويع محافظهم الاستثمارية من خلال الاستثمار ليس فقط في الأصول المحلية، وإنما أيضا في الأصول الأجنبية .

ولكن إلى أين تذهب هذه الأموال التي تهرب من الدول النامية؟ الإجابة هي أن الأمر في غالب الأحوال يعتمد على مصدر هذه الأموال، فإذا كانت مصادر هذه الأموال مشروعة فإنها تخرج من خلال القنوات المشروعة (البنوك)، وغالبا ما تخرج هذه الأموال وتعود مرة أخرى يعتمد ذلك على فروق معدلات العائد والمخاطرة بين الداخل والخارج، وطبيعة الأزمات التي تحدث في الداخل مثل الأزمات المالية أو ظروف عدم الاستقرار السياسي بشكل عام، ولمثل هذا الهروب لرأس المال ضرر محدود نسبيا، كما أنه يمكن استبقاؤه في الداخل باستخدام السياسات المناسبة.

أما النوع الثاني من الهروب فهو هروب رؤوس الأموال ذات المصادر غير المشروعة مثل أموال الرشاوى والاختلاسات، وأموال المخدرات، وأموال العمولات، وأموال الصفقات السرية... إلخ. عندما تهرب رؤوس الأموال هذه فإنها تبحث بصفة أساسية عن مصدر آمن بحيث تظل بمنأى عن تتبع السلطات المالية المحلية لدولة الأصل وبحيث لا تتمكن من الوصول إلى هذه الأموال، وذلك من خلال إرسالها إلى الدول التي تقدم غطاء من السرية على المودعات المصرفية مثل سويسرا، حيث تعد السرية أحد الأعراف الأساسية للنظام المصرفي السويسري.

ويحدث هروب رأس المال في الاقتصاد، عندما تتدفق السندات أو المال بسرعة من بلد ما، بسبب حدث ذو نتيجة اقتصادية. قد تكون تلك الأحداث زيادة في الضرائب المفروضة على رأس المال أو أصحاب رأس المال أو تعثر حكومة البلاد في تسوية ديونها التي تزعج المستثمرين وتدفعهم لتخفيض قيمة سنداتهم المالية في تلك البلد، أو لفقدان الثقة في قوة اقتصاد تلك البلد. يؤدي هذا إلى اختفاء الثروات، وعادة ما يصاحب ذلك إنخفاض حاد في سعر الصرف للبلد المتأثر .

وعموماً، يزيد هروب رأس المال في الدول النامية من مشاكل تمويل التنمية الاقتصادية بهذه الدول خاصة في ظل ندرة رأس المال، حيث تعاني معظم هذه الدول من

أزمات في موازين مدفوعاتها، وضعفا في الإدخار، مما يؤدي إلى تعقيد مشكلة المديونية بالنسبة إليها، فمن ناحية يصبح من الصعب إقناع الدول الدائنة بزيادة الإقراض الجديد لهذه الدول، ومن ناحية أخرى يصبح أيضا من الصعب إقناع الدائنين بخفض الديون القائمة. وتتعدد قنوات خروج التدفقات الرأسمالية غير المشروعة في هذه الدول، أبرزها ما تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات من التهرب من الضرائب وتحويل الأرباح وتزييف الفواتير، ورأس المال الساخن، تلك القنوات التي تتوفر في بيئات تعاني من سوء إدارة الاقتصاد .

ويعد التدخل الحكومي في حركة رأس المال السبب الرئيسي في هروب رأس المال إلى الخارج، حيث تلجأ بعض الحكومات، في الدول النامية، إلى فرض قيود على حركة رأس المال، دخولاً وخروجاً. ومن المعلوم أن رأس المال يبحث، دائماً، عن العائد الأعلى في أي مكان في العالم. لذا فإن قيوداً على حركة رأس المال في بلد ما، مع وجود فرص أفضل في أماكن أخرى من العالم؛ ستفضي حتماً إلى تهريب رأس المال.

وتوجد سبل عديدة لهروب رأس المال إلى الخارج، فقد يتم الهروب بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر. كما قد تتضمن العملية أكثر من طرف، وفي بعض الأحيان أكثر من دولة، وذلك قبل أن تصل رؤوس الأموال إلى الدولة المقصودة، ولعل أبسط أشكال هروب رؤوس الأموال إلى الخارج هو الهروب في شكل نقدي، سواء في صورة عملة

محلية أو أجنبية، وربما يكون الدافع الأساسي للتهريب بهذه الطريقة هو السرية، حيث قد تتمثل المصادر الرئيسية لهذه الأموال في المعاملات التجارية غير القانونية، أو الرشاوى، أو التهرب الضريبي. كما قد يتم هروب رؤوس الأموال من خلال التهريب السلعي. كذلك، من المتعارف عليه، أن الرشاوى والعمولات على الصفقات الضخمة من الأمور الشائعة في الأعمال التجارية الدولية، والتي غالباً ما تجد طريقها إلى الخارج؛ خشية انكشاف أمرها. كذلك فقد يشارك المصدرون والمستوردون في عملية تهريب الأموال، وذلك من خلال عمليات تزييف الفواتير في معاملات التجارة الخارجية، إما من خلال المغالاة في قيمة الواردات، أو من خلال إبخاس قيمة الواردات.

كما قد تتم عمليات الهروب، من خلال الترتيبات المتبادلة بين المقيمين في دولتين أو أكثر، وذلك من خلال الإقراض والاقتراض، في آن واحد، بين طرفين داخل وخارج الدولة. ويضاف إلى هذه الأدوات أداة أخرى لهروب رؤوس الأموال، وهي هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، من خلال استيراد السلع المعمرة. ذلك أن المغالاة في معدل الصرف الأجنبي، مع وجود قيود على تحركات رؤوس الأموال، تؤدي إلى زيادة التوقعات حول نقص قيمة العملة مستقبلاً، واستجابة لهذه التوقعات، يقوم المستثمرون، في هذه الدول، بزيادة وارداتهم من السلع المعمرة، والسلع الرأسمالية؛ لتحقيق أرباح حينما تتحقق توقعاتهم.

وعلى الرغم من أن هروب رؤوس الأموال يتم أساساً بدافع الاستثمار في أصول خارجية، فإنه، عادة، ينظر إليه على أنه معاملة غير قانونية، وقد يرجع ذلك إلى أن هروب رؤوس الأموال يعد مخالفة لقوانين الرقابة على انتقالات رأس المال المفروضة بواسطة السلطات.

أولاً: الأشكال المختلفة لهروب رأس المال إلى الخارج:

١- إيداع الأموال الناتجة عن عمليات أو نشاطات ممنوعة قانوناً، في البنوك الخارجية، مثال ذلك الأموال الناتجة عن التهريب والمتاجرة في السلع الممنوعة قانوناً، ومعاملات الأسواق السوداء وغيرها.

٢- إيداع مبالغ نقدية من قيمة الديون الخارجية المقترضة من الخارج، بأسماء أفراد في بنوك أجنبية في شكل عمولات أو رشاوى، في حالة صفقات استيراد المواد الغذائية، وصفقات السلاح، والبترول وغيرها.

٣- إنشاء فروع لشركات أجنبية وهمية؛ لتحويل الأموال إلى الخارج.

٤- التلاعب في قيم فواتير الصادرات والواردات، بالاتفاق بين المصدرين والمستوردين، وإيداع الفرق بين القيم الحقيقية المدونة بالفواتير في حسابات أفراد بالبنوك الأجنبية. ولا يخفى أن ذلك ينعكس بشكل مباشر على قيمة حصيلة الصادرات والمدفوعات، فتقل عن الواردات في ميزان المدفوعات.

٥- إيداع بعض أموال حصيلة مدخرات العاملين بالخارج في بنوك خارجية، وعدم استفادة الدولة من هذه الأموال، التي لم تدخل إلى البلاد من البداية، ومن ثم لم تخرج منها، إلا أنها تبدو في حكم الأموال الهاربة، لعدم قدرة البلاد على الاستفادة منها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانياً: أسباب هروب رأس المال:

١- انتشار الفساد السياسي والإداري، والرشوة، ومصادر الكسب غير المشروع، وضعف أجهزة الرقابة، واستغلال النفوذ السياسي، والعمولات، والسمسرة، والتربح من الوظائف العامة؛ وهذا ما يدعو إلى إبعاد هذه الأموال عن المخاطرة الداخلية، التي يمكن أن تتعرض لها في حالة تعقب السلطات الأمنية والرقابية لها في المستقبل.

٢- تدخّل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، وخاصة في فرض قيود على حركة رأس المال من الدولة وإليها، مع وجود فرص أفضل، ومشجعة للاستثمار في الدول الأجنبية، مثل الأمان من المخاطر، وارتفاع معدلات الأرباح والفوائد على الودائع، ووجود نظم تأمين على الودائع، ونظم سرية الحسابات المصرفية، وتعدد وتنوع فرص الاستثمار، وعدم وجود ضرائب مرتفعة على دخول غير المقيمين، مع وجود استقرار سياسي، واقتصادي، واجتماعي، ومناخ مناسب للاستثمار بشكل عام.

٣- يعود هروب رأس المال ، في أحد أسبابه، إلى عمليات تعديل محفظة الأوراق المالية، والناتجة عن تدهور غير عادي في عوائد و/أو المخاطرة المرتبطة بمحفظة الأوراق المالية، الخاصة بالأصول الموجودة في الداخل والخارج.

٤- وجود ركود أو كساد اقتصادي في الدول النامية، وارتفاع أعباء الفائدة على القروض، وانخفاض العائد الحقيقي على الودائع في ظل التضخم، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، وارتفاع أعباء الضرائب المباشرة وغير المباشرة... الخ.

٥- تضاؤل فرص الاستثمار، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، ووجود نظم الرقابة على النقد، والأسواق السوداء للعملات الحرة وغيرها، مما يؤدي إلى عزوف المدخرين عن توظيف أموالهم داخل البلاد، وتفضيل توظيفها خارج الحدود للاستثمار في الأصول الأجنبية.

٦- المعوقات الإدارية، والإجراءات المتشددة للحصول على التراخيص وتخليص الجمارك، والمحاسبة الضريبية، وتعسف أجهزة التفتيش، والرقابة، والمتابعة، وتعددها وتضارب اختصاصاتها، والتعرض لمخاطر تنازع الجهات السياسية، على حقوق التراخيص بمزاولة النشاط، واحتمالات إزالة المشروع الاستثماري، والانتظار طويلاً لإجراءات التقاضي والمنازعات المدنية حول الحيازة والملكية... الخ.

ثالثاً: الآثار السلبية لهروب رأس المال:

١- الأثر على الاستثمار وفرص النمو في المستقبل:

يعكس هروب رؤوس الأموال فروقاً بين معدلات العائد الخاص والعائد الاجتماعي على رأس المال المستثمر. ومما لا شك فيه، أن رأس المال يعد من العناصر الحيوية للتنمية في الدول النامية، وهروب مثل هذا العنصر النادر، لن يساعد هذه الدول على أن تواجه الاحتياجات التمويلية لبرامج الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية. كذلك من المعلوم أن نقص موارد الصرف الأجنبي سمة من السمات الشائعة للاقتصاديات النامية. وحينما يستخدم النقد الأجنبي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، فإن مستويات الواردات سوف تتأثر، سواء كانت ورادات رأسمالية أو وسيطة. وهذا ما يؤثر على مستويات نمو الناتج القومي لهذه الدول.

٢- الأثر على القاعدة الضريبية :

يؤدي هروب رؤوس الأموال إلى الإقلال من الإيرادات الحكومية من نواح عديدة. فالآثار السلبية للهروب على النمو تقلل من القاعدة الضريبية، ومن حصيلة الضرائب. وكذلك فإن هروب رؤوس الأموال يقلل من رصيد الثروة والدخول، مما يعني تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة. ويؤدي انخفاض القاعدة الضريبية إلى مزيد من عجز الميزانية العامة للدولة، ومن ثم الميل نحو المزيد من الاقتراض؛ للوفاء باحتياجات

الإنفاق العام. وإذا لم تكن مصادر الاقتراض المحلي كافية، فقد تلجأ الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب سهلة التحصيل، مثل ضريبة المبيعات، أو قد تلجأ الحكومة إلى التمويل التضخمي، على أن لجوء الحكومة إلى التمويل التضخمي، سوف يؤدي إلى مزيد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

٣- الأثر على السياسة النقدية :

قد يكون الأثر الكامن لهروب رؤوس الأموال على السياسة النقدية خطيراً، خصوصاً في أوقات الأزمات، فالأزمات السياسية أو الاقتصادية سوف يترتب عليها مزيد من هروب رؤوس الأموال. ولمواجهة هذا الهروب قد تتخذ مجموعة من الإجراءات؛ لتعديل أدوات السياسة النقدية، بما فيها التعديل السريع لمعدلات الفائدة والصرف الأجنبي، فإذا كان معدل الفائدة حراً يخضع لظروف العرض والطلب، فإن التوقعات المتزايدة حول تخفيض قيمة العملة، سوف تدفع معدلات الفائدة إلى الارتفاع، وذلك لمحاولة تقليل هروب رؤوس الأموال. كما قد يترتب على ذلك تدهور الاحتياطات الدولية للدولة لمحاولة تثبيت معدل الصرف، وما يصاحب ذلك من انخفاض في عرض النقود.

٤- الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال :

يمكن توضيح الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال، من خلال تحركات معدل الصرف الأجنبي. فمن المعلوم، أن معدل الصرف الأجنبي، بشكل عام، مغالى فيه، في

حالة الدول النامية، ويفرض هروب رؤوس الأموال ضغوطاً نحو تعديل معدلات الصرف؛ لتخفيض قيمة العملة المحلية، والعكس في حالة الأصول المقدمة بالعملة المحلية. كذلك يمكن توضيح هذه الآثار من الناحية الضريبية، حيث يؤدي هروب رؤوس الأموال إلى جعل النظام الضريبي غير عادل في توزيع الأعباء الضريبية، إذ سيقع معظم العبء الضريبي على الأفراد ذوي الدخول المنخفضة.

هل تعلم ما هو معني هروب رأس المال الوطني؟ شاهد الفيديو التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=yilM_-6rU8U

أسئلة الفصل التاسع

س١: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

١٢- يشير هروب رأس المال بشكل عام إلي حركة رءوس الأموال المرتبطة بالأنشطة غير القانونية والتي يتم الحصول عليها ونقلها بشكل غير مشروع عبر الحدود

١٣- يمكن تنتشر ظاهرة هروب رأس المال من الظواهر على نطاق واسع في الدول النامية فقط

١٤- يفرض هروب رؤوس الأموال ضغوطاً نحو تخفيض قيمة العملة المحلية

١٥- يؤدي هروب رؤوس الأموال إلى جعل النظام الضريبي غير عادل في توزيع الأعباء الضريبية

١٦- عدم تدخّل الحكومة في النشاطات الاقتصادية يؤدي لظهور مشكلة هروب رؤوس الأموال

الفصل العاشر

التنمية المستدامة في إطار الإقتصاد الأخضر

توصلنا إلي أن النمو الاقتصادي هو الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق الاستخدام الكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة سواء البشرية أو الطبيعية، بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان. فهذا في الحقيقة هو مفهوم النمو الاقتصادي وليس التنمية الاقتصادية.

وفي إطار تطور مفهوم التنمية الاقتصادية (مفهوم واسع)، يجب أن تتضمن التنمية في البداية وجود نمو اقتصادي (مفهوم ضيق)، حيث تتجه نحو التأكيد على تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كمية لقياسها (جانب كمي)، ثم تركز في مرحلة لاحقة نحو العدالة في توزيع ثمار التنمية ومراعاة حقوق الإنسان في التعليم والصحة والمشاركة والحرية السياسية (جانب كيفي). ومن أجل ضمان استمرار التنمية الاقتصادية، ظهر مفهوم التنمية المستدامة (مفهوم أوسع)، حيث تسعي لمراعاة الموازنة بين تحقيق التنمية الاقتصادية بين الجيل الحاضر والحفاظ علي حقوق الأجيال اللاحقة في التنمية من خلال الحفاظ علي نصيبها في الموارد الاقتصادية المتجددة أو غير المتجددة، حتى تصبح عملية التنمية إلى حد كبير تلقائية ومستمرة من جيل إلي أخر.

وبطبيعة الحال، تواجه عملية التنمية الاقتصادية عديد من التحديات، كان أبرزها في الفترة الأخيرة التحديات البيئية، ولاستمرار عميلة التنمية الاقتصادية واستدامتها، ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر، الذي يسعي لتحقيق تنمية مستدامة مع الحفاظ علي كوكب الأرض. وتعد الموارد البشرية وتنميتها هي المحور الرئيسي في هذه العملية.

وبالتالي، هناك مفهوم أكثر حداثة وتطوراً للتنمية الاقتصادية، ألا وهو (التنمية المتكاملة)، والذي يسعي الانتباه إلي العلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. والذي أدي لظهور مفاهيم مثل: التنمية المستدامة، التنمية البشرية، التنمية البيئية (الاقتصاد الأخضر).

أولاً: التنمية المستدامة:

لقد ركز النموذج الغربي في احداث عملية التنمية علي القطاع الصناعي خلال القرن العشرين. ويري عديد من الاقتصاديين أن استمرار استخدام هذا النموذج للتنمية، سيترتب عليه تدمير القدرة الانتاجية للأرض والبيئة المحيطة بالأنسان. لذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة كبديل للمفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية.

وفي عام ١٩٨٧ استخدم المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة مفهوماً جديداً هو التنمية المستدامة، حيث بدأت هذه الدعوة بعدما لوحظ بأن عملية التنمية الاقتصادية وفي اغلب مراحلها تعمل على تدمير البيئة وتلويثها وتستهلك المواد الناضبة (غير المتجددة) وأن الفقراء هم الذين يعانون من ذلك بشكل كبير من خلال التلوث والمستوى الصحي المتدني ومياه الشرب الملوثة وغياب أو قلة الخدمات الأخرى الأساسية وذلك بسبب التصنيع والتحضر.

(أ) تعريف التنمية المستدامة:

لقد اكتسب تعريف هيئة (براند تلاند) للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حول ذلك المفهوم، حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان (مستقبلنا المشترك في عام ١٩٨٧) محاولة لتعريف التنمية

المستدامة" بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبياً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم". وقد عرفها أيضاً "بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي" . كما تركز الاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل إستدامي طويل المدى.

كما عرفها (سولو) علي أنها عدم الإضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها علي الوضع الذي ورثها عليها الجيل الحالي.

ويركز مفهوم التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، لذا تُعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الامثل وبشكل منصف للموارد بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية. كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلق بالسكان، لأن العيش في بيئة من الفقر والعوز والحرمان يؤدي الى استنزاف الموارد وتلوث البيئة.

وعليه فان التنمية المستدامة جوهرها الإنسان كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية البشرية. وعليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة الى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة. وهذه هي الرؤية الجديدة للتنمية التي أطلقها

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣والتي تضع الإنسان في أولوية أهدافها وتصنع التنمية من أجله.

وبذلك، يصبح مفهوم التنمية المستدامة هو الأكثر اتساعاً وشمولاً من مفاهيم التنمية والنمو الاقتصاديين والتنمية البشرية كذلك، لأنه لا يهتم برفاهية الأجيال الحاضرة فقط بل يعمل علي تحقيق رفاهية الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال الاهتمام بالبيئة موالحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية لأطول فترة ممكنة مراعاة لحقوق الأجيال القادمة.

(ب)عوائق التنمية المستدامة:

تواجه التنمية المستدامة عدد كبير من المعوقات تؤثر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والصحي والنمو في كل دولة، ولقد أشارت تقارير التنمية الصادرة عن المؤسسات الدولية إلي عديد من المعوقات التي تؤثر على ديناميكية التنمية واستمرارها في المستقبل بالمعدلات المطلوبة وبالتالي تؤثر سلبيا على نصيب الأجيال القادمة من عوائد التنمية. نذكر منها ما يلي:

١- مستوى الفقر والعمل الجاد على مواجهته لأنه يقلل من التنمية المستدامة.

٢- عدم المساواة في متوسط دخل الفرد داخل الدولة وبين الدول على مستوى العالم، حيث يرتفع متوسط الدخل في الدول المتقدمة ويصل إلى أن يعادل ٢٢ مرة متوسط الدخل في الدول النامية.

٣- الحروب والصراعات التي لا تنتهي بسبب الرغبة في السيطرة على الموارد واستجلاب البعض الآخر من بعض الدول الفقيرة والبعض الآخر لضمان استمرار تقدم الدول الصناعية وزيادة نهضتها.

٤- التلوث البيئي الذي وصل إلى حد يعيق حياة البشر ليس فقط في الدول النامية بل والمتقدمة أيضا، فارتفاع درجة الحرارة نتيجة لانبعاث الغازات الملوثة للطبيعة ستؤثر على الموارد الزراعية والصناعية والخدمات أيضا هذا بالإضافة للتأثير السلبي على الصحة.

٥- الاستهلاك المتزايد للمياه العزبة مما يؤثر على الاحتياطي منها وقدرته على سد احتياجات الأفراد أو الإنتاج.

٦- تدهور التربة الزراعية وأراضي الرعي والغابات والأراضي المشجرة مما ينعكس على الإنتاجية والإنتاج من هذه المحاصيل.

٧- التنوع الإحيائي، إذ انقرضت كثير من الحيوانات والنباتات مما قلل من التنوع بشكل كبير خاصة في إفريقيا التي تعاني من الفقر والمرض والتلوث والتصحر.

٨- مصايد الأسماك وانخفاض إنتاجيتها بسبب النشاط البشري الغير علمي.

(ت) مقومات التنمية المستدامة:

إن أهمية الموارد وإدارتها وتخصيصها بين الاستخدامات ذات الأولويات المختلفة في المجالات الاستثمارية المؤثرة على التنمية الاقتصادية تعتبر ذات أهمية كبيرة في هذا الإطار فلدينا أنواع متعددة من الموارد التي تعتبر مخزون وأصول يرتكز عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من اجل تحقيق التنمية .

فإذا لم يتم التكامل والتنسيق بين الاستخدامات المختلفة والأنواع المتباينة من الموارد يؤدي ذلك إلى تحقيق خسائر محققة، مثل انخفاض الناتج الزراعي، تلوث البيئة وآثارها على الصحة ومن ثم انخفاض الإنتاجية،أي انخفاض الإنتاج، ثم انخفاض الدخل مع زيادة التكاليف للإنفاق على الصحة والأمراض الناتجة من انخفاض الدخل، ويدخل المجتمع في حلقات لا نهائية من الفقر كل حلقة تدفع إلى الحلقة التي تليها. ومن هذه الموارد:

١- موارد بشرية تتمتع بمهارات ومواهب ومؤهلات وقدرات خاصة يؤثر عليها بشكل كبير قطاع التعليم وأيضا قطاع الصحة مما يمكنها من زيادة الكفاءة الاقتصادية في المجالات الاستثمارية المختلفة.

٢- الموارد الاقتصادية الطبيعية سواء المتجددة، أو الغير متجددة لها وظائف هامة لأنها تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه في مدخلات الإنتاج ويحقق المنفعة، وبعضها

الذي لا يدخل في الإنتاج يلعب دور أكثر أهمية في توفير الظروف الصحية الملائمة لحياة الأفراد مثل الهواء والمياه والتربة التي تتلقى التلوث والنفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية. كما إن الطبيعة تقدم خدمات للإنسان متجددة لا غنى للإنسان عنها حيث أنها تحقق التوازن بين المكونات المختلفة للمحيط الذي يعيش فيه الأفراد فتوفر الأكسجين بشكل متنامي وثاني أكسيد الكربون بكميات محسوبة لم يتوصل إليها كثير من الدول ذات التقدم العلمي والتكنولوجي حتى اليوم، وبالتالي لم تتمكن الدول من إنتاج بدائل عنها لها نفس الخصائص التي تتمتع بها.

٣- الموارد التي يقوم الإنسان بتصنيعها من الموارد الطبيعية والموارد البشرية مثل المنتجات المادية وخاصة التي تستخدم في الإنتاج مثل الماكينات والعدد والآلات والمباني وشركات الاتصالات، الكهرباءوالسدود،.... إلخ وتعتبر الأساس الذي يقوم عليه الاستثمار. تعلب أيضا دورا هاما في إعادة الإنتاج وتوفير الكميات المتنوعة من السلع والخدمات اللازمة لحياة الأفراد.

٤- راس المال الاجتماعي الناتج عن العلاقات بين المجتمعات المختلفة وبين الأفراد داخل المجتمع ذاته الذي يرتكز على الثقة بين الأفراد وشركات الاتصال المختلفة مما يسهل التعاون بين المجموعات والمجتمعات والدول. ويمكن لرأس المال الاجتماعي أن يدعم ويعزز تراكم رأس المال البشري، وأيضا زيادة إنتاجية رأس المال. كما أن

التكامل والتنسيق بين الأنواع المختلفة من الموارد قادر على تحقيق معدلات متزايدة من التقدم والازدهار وتحقيق مستويات مقبولة من التنمية المستدامة.

ويتضح من ذلك أن التنمية المستدامة ترتكز على عدد من المقومات، وهي:

١- مقومات اقتصادية.

٢- مقومات بيئية.

٣- مقومات اجتماعية.

وتعتمد المقومات الاقتصادية كما سبق أن ذكرنا على الكفاءة الاقتصادية في إدارة الموارد واتخاذ القرارات الاقتصادية بشأن إنتاج السلع والخدمات في الحاضر والمستقبل. كما تعتمد المقومات الاقتصادية بشكل كبير على قدرة الدولة العلمية والابتكارية في استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي وتطويعه لتطوير ما لدي المجتمع من امكانات. مما يعمل على:

- **تقليل الموارد المستخدمة في الإنتاج، مع زيادة المخرجات منها.**
- **التحكم في الغازات الملوثة للبيئة والتي تؤثر سلبا على الإنسان والمكان والناتج الاقتصادي في النهاية.**
- **إعادة تدوير المخلفات لزيادة المخزون من الموارد.**

- **الحفاظ على الموارد المتجددة والغير متجددة والتعامل معها بحذر لكي يمكن تحقيق زيادة متتالية في الناتج الذي ينعكس على تحقيق وفرة في العرض وتخفيض تكاليف الاستخدام.**
- **تقديم منتجات جديدة لاستخدامات متنوعة لتحل محل عدد كبير من المنتجات ذات الاستعمالات المحدودة.**
- **إنتاج منتجات ذات جودة أفضل لكي تستهلك في فترة زمنية أطول مما يعطي فرصة للأفراد لتحقيق منفعة أعلى والحصول على سلع أكثر وتخفيض المستخدم من الموارد.**
- **تطويع التكنولوجيا لإنتاج بدائل للموارد الغير متجددة. ·**
- **استخدام الأدوات الاقتصادية في تقيم الاستثمارات وتوجيهها إلى المشروعات ذات الأولوية في برامج التنمية المستدامة.**
- **وضع الحوافز الإيجابية والسلبية التي تدفع الأفراد للتعاون والمشاركة الفعالة في برامج التنمية المستدامة المختلفة.**
- **تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع عوائد الإنتاج ليس داخل كل دولة بل أيضا على مستوى العالم، وتوجد اليوم كثير من البرامج داخل الأمم المتحدة التي تسعى لتحقيق ذلك.**

- **تحقيق العدالة أيضا بين أفراد المجتمع في الحاضر وفي المستقبل، أي الحفاظ على الموارد بأنواعها المختلفة حتى نضمن للأجيال في المستقبل توفير قدر من الموارد لسد احتياجاتهم.**
- **دور الدولة في ضبط إيقاع النشاط الاقتصادي بشكل مباشر وشكل غير مباشر لضمان التخلص من معوقات التنمية المتمثلة في الفقر، والبطالة، الاستقرار السياسي والاقتصادي، التعليم – الصحة – الإسكان... إلخ.**

ثانياً: التنمية البشرية:

التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية هي مفاهيم مرتبطة ببعضها البعض، حيث تقيس الأولي التنمية الشاملة للبلد من حيث الثروة الاقتصادية الكلية للبلد بما فيها الإنسان (تغطي طائفة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية). وفي حين تركز الثانية تركيزا كبيرا على رفاهية الأنسان.

ولقد شهد الفكر الاقتصادي بنهاية ستينات القرن الماضي، اهتمامً برأس المال البشري باعتباره أحد العوامل الرئيسية المسئولة عن حدوث النمو الاقتصادي. وقد ركزت المفاهيم الجديدة للتنمية علي تنمية الموارد البشرية، والعمل علي التركيز علي الانسان وتوزيع ثمار التنمية الاقتصادية عليه، وتحقيق المساواة قدر المستطاع بين الأفراد أو الفئات الاجتماعية أو الأقاليم.

وبالتالي، أصبحت التنميّة البشرية من الأمور الأساسيّة التي تعتمد عليها أغلب المجتمعات المتطورة بهدف زيادة القدرات التعليميّة والخبرات العمليّة لمواطنيها لدفعهم وتشجيعهم على العمل المتواصل بكل جهدٍ ومحبة بعيدًا عن الشعور بالكسل أو العجز. لذلك، التنمية حق من حقوق الإنسان كما أشارت الأمم المتحدة في اعلانها عام ١٩٨٦، أن التنمية حق يمتلكه الجميع.، حيث:

"يحق لكل إنسان المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً،" لذلك يعد البشر محور التنمية الأساسي.

وتعتمد الدول علي التنمية الاقتصادية بشكل كبير لمواجهة مجموعة من القضايا والتحديات المعاصرة مثل اتساع فجوات الفقر ونقص الغذاء وتغير المناخ وأزمات اقتصادية ونزاعات مسلحة وارتفاع معدلات البطالة واضطرابات شعبية وتحديات ملحة أخرى.

إن الموارد البشرية هي الثروة الرئيسية للأمم ، فرأس المال المادي المصنع والموارد الطبيعية رغم أهميتهما وضرورتهما إلا أنهما بدون العنصر البشري الكفء والمدرب والمعد إعداداً جيداً لن يكون لها قيمة ، وذلك لأن البشر هم القادرون على استخدام هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن وصولاً

إلى تحقيق الرفاهية ، فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على الاختراع والابتكار والتطوير يمكن أن يقهر ندرة الموارد الطبيعية ويوسع من إمكانيات المجتمع الإنتاجية.

ومما لاشك فيه أن الموارد البشرية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة ، فالدولة التي تعجز عن تنمية مواردها البشرية لا يمكنها أن تحقق أهدافها المرجوة ، فقد ثبت أن العقل والجهد البشري هو الذي يؤدي إلى التطور والتقدم ، فهو ضروري لتوفير رأس المال واستغلال الموارد الطبيعية وخلق الأسواق والقيام بعمليات التبادل التجاري.

فهناك دول تمتلك موارد بسيطة ومع ذلك فهي دول متطورة ، فبريطانيا مثلاً كانت أكبر قوة اقتصادية في العالم ولم تكن تملك أي مصادر طبيعية قبل اكتشاف بحر الشمال، وسويسرا لا تمتلك سوى الشلالات المائية واليابان لا تمتلك سوى كميات متواضعة من الفحم ومع هذا فإن هذه الدول حققت تنمية كبيرة جعلتها في مصاف الدول المتقدمة وذلك بسبب اهتمامها بالعنصر البشري.

فثروة المجتمع الحقيقية تكمن أساساً في قدرات مواطنيه ومدى إدراكهم وقدراتهم العلمية والتكنولوجية ، الأمر الذي يدفع المجتمع إلى وضع مسألة تنمية الموارد البشرية في مقدمة أولوياته في أثناء القيام بعملية التخطيط، وذلك باعتبارها من أهم العوامل التي تساهم في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية الشاملة

(أ) تعريف بالتنمية البشرية:

فالتنمية البشرية وفقا لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٠ أنها عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد. ووفقاً لهذا المفهوم تشتمل التنمية البشرية علي مجموعة من كبيرة من الخيارات لعل أهمها:

- **مستوي معيشي لائق يتحقق من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.**
- **مستوي لائق من التعليم.**
- **مستوي لائق من الرعاية الصحية والتغذية الملائمة.**
- **توفير فرص العمل الكريمة التي تحقق مستوي ملائم من الدخل.**
- **العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث.**
- **اتاحة الفرصة لكافة الأفراد في المشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع.**
- **تمتع الأفراد بحرية اجتماعية وسياسية.**

ومن المنطقي أن مجموعة الخيارات هذه، غير محدودة ومتغيرة ومتطورة عبر الزمن. ولكن هناك ثلاثة جوانب جوهرية وأساسة ولا تتغير وهي: الدخل، الصحة ، التعليم.

وطبقا للاقتصادي الهندي (أمارتيا سين Amartia Sen) فأن حرية الاختيار هي صلب الرفاهية الإنسانية، والتي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات

اعلى من الصحة والمعرفة وأحترام الذات والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشيط، وكذلك تأكيده بأن مستوى المعيشة لا يُقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع بل يُقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله وان توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار.

إذن، التنمية البشرية هي العملية التي يتم فيها تحسين حرية الفرد وفرصه ورفاهته باستمرار. بمعني أخر، حيث التنمية البشرية هي العملية التي تركز علي الانسان وتسعي لتطوير مهاراته وقدراته ليصل بمجهوده إلي مستوي معيشي أفضل كماً وكيفاً.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ التنمية البشرية بأنها تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس . وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل بشكل منتج وخلاق. والتنمية من اجل الناس معناها ضمان عدالة التوزيع لثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعاً عادلاً . وأما التنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها.

في هذا الإطار، يعد مفهوم التنمية البشرية مفهوماً أكثر شمولاً وعمومية من مفاهيم أخرى ترتبط بها ومنها مفهوم "إدارة الموارد البشرية" الذي يُعنى أساساً بتعظيم إستغلال طاقات الأفراد العاملين في مؤسسات بعينها، والسياسات والممارسات المتبعة في هذا

الإطار. كذلك، مفهوم "تخطيط الموارد البشرية" الذي يشير إلى وضع تصور لأهداف المجتمع أو المؤسسة مع العمل على خلق شبكة من العلاقات الارتباطية بين هذه الأهداف من ناحية، والموارد البشرية المتاحة وتلك المطلوبة لتحقيقها عددياً ونوعياً من حيث التخصصات والمهارات.

ويتضح من ذلك، أن مفهوم التنمية البشرية أكثر شمولاً من مفهوم التنمية الاقتصادية لأنه لا يتوقف عند الجانب المادي فقط (زيادة الدخل ونصيب الفرد منه بالاضافة لعناصر مادية أخري) ولكنه اشتمل علي جوانب أخري جعلت الانسان نفسه الهدف الأساسي لعملية التنمية وذلك بالاستثمار في الأنسان نفسه من خلال التعليم والصحة.

وأخيراً، يمكن تقديم مفهوم (التنمية البشرية المستدامة) التي تعني إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهة أفضل للأفراد. فالبشر هم الهدف الأساسي للتنمية البشرية، وهم أيضاً الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية. كما أن التنمية بهذا المعنى لا تعنى فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع أو حتى الأفراد وإنما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم. ومع ذلك، ما زال الكثير من السكان (الأطفال والنساء والرجال) في كثير

من الدول – خاصة بالدول النامية منها- يعيشون في حاجة ماسة إلى التمتع بحقهم في الحياة الكريمة والحرية وتكافؤ الفرص.

(ب) جوانب التنمية البشرية:

للتنمية البشرية ثلاثة جوانب:

- الجانب الأول: أن تكون التنمية للأفراد: بناء القدرات البشرية من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية، مما يساعد الأفراد علي المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- الجانب الثاني: أن تكون من خلال الأفراد: تتاح الفرصة للأفراد لتعبير عن أرائهم وقدراتهم الابداعية للمشاركة في وضع وتنفيذ خطط التنمية.

الجانب الثالث: أن تكون من أجل الأفراد: أن تشبع التنمية احتياجات الأفراد، وتكون فرص الاشباع متاحة للجميع.

لذا فأن الدخل ليس الا واحداً من الخيارات وان الزيادة السنوية في الناتج القومي هي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنها ليست شرطاً كافياً. والمهم أن تخدم التنمية الناس

(ت) عوائق التنمية البشرية:

- **المشكلة الاقتصادية: وهي ظهور مشاكل اقتصادية تؤثر على البنية التحتية للدولة مثل: انتشار الفقر والبطالة.**
- **المشكلة السياسية: وهي ظهور مشاكل مثل: الحرب والحصار الاقتصادي وانعدام الأمن.**
- **المشكلة الصحية: هي عبار ة عن مشاكل تؤثر سلبياً على الإنسان، وانتشار الأمراض وسوء التغذية.**
- **المشكلة التعليمية: وهو تدهور في الحياة التعليمية وانتشار الجهل.**
- **المشكلة الاجتماعية والثقافية: وهي عبارة عن مشاكل تظهر في المجتمع تؤدي إلى التعصب والجاهلية.**

(ث) العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادي:

يعتبر السعي إلى التنمية الاقتصادية ليس غاية في حد ذاته. ولكن التنمية السليمة هي التي تجعل الناس محوراً للعملية الإنمائية، التي تستهدف تحسين رفاهية الأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في هذه التنمية بواسطة التوزيع العادل لما تؤتيه من فوائد.

إن العلاقة الجدلية بين تنمية الموارد البشرية وبين التنمية الأقتصادية تنبع من واقع أن أحدهما يعتمد على الآخر بشكل لا يقبل الشك ، فقد أظهرت التجارب في العديد من البلدان النامية بأن التنمية الأقتصادية المجردة من خطط الأستثمار للرأسمال البشري كانت فاشلة ، فالفرد في المجتمع النامي هو الأحوج أولاً الى التنمية وذلك من واقع التخطيط له أنه يجب أن يكون المهيأ لإدارة وقيادة إنماء بلده في المستقبل ، هذه من ناحية ، والأخرى أن التنمية الأقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون وجود مورد بشري علمي ومثقف وملم بكل ما تحتاجه خطوات وعوامل النهوض بالتنمية الأقتصادية في كل النواحي.

هذه العلاقة وهذه الأسس قد تنبه لها المخططون في الدول المتقدمة فهيأوا لها قواعد من النظرية والتطبيق ليقوموا بنهضة تنموية مدروسة ومستندة الى عوامل النجاح وحسن التطبيق ، وأسسوا قاعدة إقتصادية قوية لأنها أعتمدت على تنمية الأنسان ومنه لتحقيق التنمية الأجتماعية ليصلوا في النهاية الى تحقيق التنمية الأقتصادية الشاملة

أما النظرة الضيقة للتنمية الأقتصادية فتجلت في تاريخ بعض الدول العربية المالكة للثروات النفطية التي تصورت أن التنمية هي أمتلاك الثروة فحسب، فعمدت الى أستثمار الموارد الأقتصادية من خلال جلب الشركات الأجنبية وأسست واقع صناعي أجنبي داخلها

وأضحت التنمية تعني لها تطوير البنى التحتية دون التخطيط لتهيئة أفراد المجتمع نفسه للمشاركة في الأستثمار الأقتصادي القائم، وبذلك أصبح الأستثمار الأجنبي هو المستفيد الأكبر من هذه التنمية وأفراد المجتمع عبارة عن مستهلكين. فقد أثبتت التجارب لبعض الدول النامية كيف أن إعتمادها على الرأسمال البشري المستورد قد كلفها أولاً خسارة من مواردها، وخسارة أخرى من فوات الفرص من عدم أستغلال وتأهيل المورد البشري الوطني .

إن الفشل في تطبيق التنمية الأقتصادية في البلدان النامية كان نتيجة إقتصار فكرتها على الرأسمال الصناعي أو المالي بعيداً عن الرأسمال البشري والذي هو أساس تقدم المجتمع الأقتصادي، وبعد أن اتضحت العلاقة بين التنمية الأقتصادية والبشرية، حرصت هذه الدول الى إعطاء الأهمية المناسبة للتنمية البشرية .لذا تتطلب عملية نجاح أهداف التنمية ألاقتصادية الشاملة بالبلدان النامية بالأضافة الى ما قد سلف من أسباب الى :

١- التأكيد على التنمية البشرية وتوجيه التعليم لتطوير مهارات الأفراد لبناء أقتصاد البلد بعيداً عن التبعية الأقتصادية للدول الأجنبية .

٢- أستثمار المورد البشري بهدف أستغلاله للموارد الطبيعية ، وتعليم الأنسان المحافظة على بيئته .

٣- توجيه الإمكانيات الذاتية نحو تنمية المجتمع الى جانب تنمية الأقتصاد لتهيئة أجيال واعية وقادرة على بذل الطاقات من أجل التنمية الشاملة في البلد .

ثالثاً: الاقتصاد الأخضر:

في السنوات الأخيرة، ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر على السطح، كأحد الحلول الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد العالمي ومواجهة التحديات البيئية في نفس الوقت وعلي رأسها مشكلة التغير المناخي.

ويمثل تغير المناخ أحد أهم القضايا البيئية على المستويين الوطني والعالمي، نظراً لما ينطوي عليه هذا التغير من مخاطر اقتصادية واجتماعية وبيئية. فقد ارتبط النمو الاقتصادي العالمي على مدى العقود الخمسة الماضية بتدهور سريع في البيئة العالمية، حيث لم يكن هناك اهتمام في الفكر الاقتصادي بقضايا استنزاف الموارد الطبيعية. وتشغل اليوم قضية تغير المناخ والارتفاع غير المنضبط في معدل درجة الحرارة العالم كله، بفعل تداعياتها المتوقعة على الاقتصاديات العالمية.

ويؤكد (إدوارد ويلسون) عالم الأحياء الأمريكي، أن كل الأزمات التي يعانيها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، في الأصل متصلة بالبيئة، كما تؤكد العديد من الدراسات أن الانبعاثات الغازية الناتجة عن النشاط البشري في المجالات المختلفة لاستخدام الطاقة أدت إلى احتباس حراري عالمي غير مسبوق، والتي أثرت على كوكب الأرض.

ويُعرف العلماء تغير المناخ بأنه "أي تغير مؤثر وطويل المدى يحدث لمنطقة معينة في معدل حالة الطقس، والتي تشمل درجات الحرارة ومعدل تساقط الأمطار وحالة الرياح". وتحدث التغيرات بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين، أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة أشعة الشمس أو سقوط النيازك الكبيرة، أو بسبب نشاط الإنسان"، ويؤكد قطاع واسع من العلماء أن النشاطات البشرية حالياً هي السبب الرئيسي لارتفاع درجة حرارة الأرض.

(أ) مفهوم الاقتصاد الأخضر (تعريفه- تاريخه- أهدافه- استثماراته- مجالاته):

تعريف الاقتصاد الأخضر:

هو اقتصاد يؤدى إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية. أي أنه ، يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوع البيولوجى وتدهور النظام البيئى.

وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية.

<u>خلفية تاريخية</u> :

في الفترةِ من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٢ صدر بحثان جامعيّان، قَدَّما لأول مرة عرضًا لمفهوم الاقتصَاد الأخضر، الأوّل هو مُخَطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر، الذي سلّط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمُضيّ قدمًا في فهم التنمية المُسْتَدَامة وتحقيقها، والثاني هو الاقتصاد الأخضر، الذي نظرَ في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقًا، وأكّد أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي. ومع أنّ هذين البحثين طرَحا لأول مرة هذا المفهوم،

فإنّ الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة ٢٠ عامًا. ففي أكتوبر من عام ٢٠٠٨ م أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مُبادرةَ الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبَادرات التي تسعى لمواجهة الأزمة البيئية وما رافقها من أزمة اقتصادية. وكانت هذه المبادرة واحدة من تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمات، تبناها الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين التابع له، كرد على الأزمة الاقتصادية والمالية التي وقعت في عام ٢٠٠٨ م.

اهداف الاقتصاد الأخضر :

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها (بما في ذلك التنمية البشرية) وبين حماية البيئة.

كما أنه يهدف إلى تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والشركات العملاقة العابرة للبحار في التعامل مع الموارد الطبيعية من جهة، ومع ما يسمونه – بكل أسف – بالموارد البشرية، من جهة أخرى، هذه الموارد (أي البشرية) التي ينظر إليها بذات العين التي ينظر بها إلى الشجر، وقطعان الأغنام والبقر، والجمادات من المعادن والتراب والحجر.

وقد أكد مؤتمر ريو+٢٠ على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، والتقليل من الهدر، والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.

ويهدف الاقتصاد الأخضر أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي، وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء وأنصاف المتعلمين وأرباعهم ومن هم دون ذلك، وتحقيق المساواة الاجتماعية التي أعيا الورى تحقيقها في ظل أنظمة اقتصادية تأكل الأخضر واليابس، رافعة شعار: الربح أولا، والسوق هو الميدان والبرهان!!

مجالات الاستثمار في الاقتصاد الأخضر:

يمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر مضادّ للاستخدام الجائر لموارد البيئة الطبيعية. ومن الطبيعي أن تؤدي الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر إلى تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، وعلى الابتكارات

التكنولوجية التي تخفض من حجم الملوثات والنفايات. ولهذا، أصبح الاقتصاد الأخضر مطلبًا أساسيًا وحتميًا لإيقاف التدهور البيئي وفقدان التنوع الأحيائي.

ويتبنى الاقتصاد الأخضر استخدام مختلف أنواع الطاقة الخضراء التي يتم توليدها بواسطة مصادر الطاقة المتجددة (كطاقة الرياح، والطاقة الشمسية). وهو يسعى أيضا إلى المحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، ويعمل على توفير ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وتشجيع الإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية والمتاجر الخضراء بالإضافة إلى دوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد الطبيعية.

وفي الاقتصاد الأخضر، يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعًا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل الانبعاثات الكربونية والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، وتمنع وقوع خسائر في خدمات التنوع الأحيائي (البيولوجي) وفي النظم البيئية (الإيكولوجية). وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجّه، وإصلاح السياسات الاقتصادية، وتغيير اللوائح. ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسّنه، بل ويعيد بناءه عند الحاجة، باعتباره مصدرًا للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم – بصورة أساسية - على الطبيعة.

(ب) ضرورة الانتقال إلي الاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الأخضر في نظر الكثيرين ضرورة حتمية، تفرضها حالة التدهور البيئي التي آل إليها كوكبنا، والتي عجزت عشرات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية عن وقفها، وأخفقت هيئات ووكالات ومنظمات حماية البيئة في وقف الأنشطة المسببة لها. فما حدث بعد إستوكهولم (في مؤتمر البيئة والإنسان عام ١٩٧٢)، هو أن تم نقل مراكز الصناعات السوداء من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة. ودفنت النفايات النووية والخطرة التي أنتجتها دول الشمال في صحارى ومياه دول الجنوب. وكانت نتيجة ذلك أن ازدادت الشركات العملاقة ثراء، فالأيدي العاملة في الدول النامية رخيصة،

لهذا، فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، سيتطلب توافر (أو توفير) ظروف معينة تهيء له المناخ المناسب للنمو والازهرار، والتقدم والازدهار. وبصفة عامة، تتشكل هذه الظروف من مجموعة متكاملة من الأنظمة والآليات التي تضم في كنانتها: التشريعات واللوائح الوطنية، والسياسات البيئية، وسبل الدعم والحوافز المادية، والهياكل القانونية، والحماية السوقية، والبروتوكولات الخاصة بالمساعدات والتجارة الدولية، واحترام الأنظمة الإيكولوجية، وقبل ذلك كله وبعده: المساواة الاجتماعية بين كافة طوائف المجتمع، بمعنى ضمان حق كل مواطن في هواء لطيف، وماء نظيف، وعمل شريف.

ومن المؤسف أن الظروف السائدة حاليا تميل إلى الاقتصاد البني، وتشجّعه، وهو الذي يعتمد بدوره على الوقود الأحفوري بشدة. فقد تجاوز إجمالي الدعم الإنتاجي والسعري للوقود الأحفوري، على سبيل المثال، ٦٥٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ م. أما دعم مصادر الطاقة النظيفة فقليل من الدول من تهتم به. ويمكن أن يؤثر المستوى المرتفع من دعم الوقود الأحفوري سلبًا على التحوّل لاستخدام الطاقة المتجددة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للظروف التي تمكّن للاقتصاد الأخضر من النشوء والاستمرار أن تمهد الطريق نحو نجاح الاستثمارات العامة والخاصة في تخضير اقتصاديات العالم. ومن أمثلة تلك الظروف على المستوى الوطني: تغيير السياسات المالية، وتقليل الدعم المضرّ للبيئة وإصلاحه، واستخدام أدوات جديدة مبنية على السوق، وتوجيه الاستثمارات العامة لقطاعات (خضراء) مهمة، وتخضير المشتريات العامة، وتحسين القواعد واللوائح البيئية، بالإضافة إلى سبل تطبيقها. وعلى المستوى الدولي، توجد هناك أيضًا فرصٌ لإضافة بنية تحتية للسوق، وتحسين تدفق التجارة والمعونات بين الشمال والجنوب، وتعزيز قدر أكبر من التعاون الدولي لإنقاذ كوكبنا: بيئة وبشرا، وريفا وحضرا، وبرا وبحرا.

(ت) آلية التحول إلي الاقتصاد الأخضر:

ومع ذلك، علينا أن نقرّ بأن التحول المطلوب لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها. فمن سُنّة التغيير أنها تتم بالتدريج وباطراد، وتتطلب زمنًا لتقبّل الخروج عن المألوف واعتناق الفكر الجديد. وهذا يعني أن الأمر يتطلب توفير ظروف جديدة لتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والتمكين لبرامجه من أن تجد من يتحمس لها، ويعمل على تنفيذها، أو على الأقل، لا يضع عوائق أمامها. ومثل هذا الأمر يحتاج أيضا إلى تغيير اتجاهات وسلوكيات، والتخلي عن الأنماط التقليدية من الأنظمة والأعراف الاقتصادية السائدة. ولا يمكن أن تقتصر هذه المهمة على صانعي القرارات وموجهي السياسات الاقتصادية فقط، بل يقع عبؤها أيضا على منظمات المجتمع المدني والبيئيين والتربويين والإعلاميين في شتى أنحاء العالم.

وثمة ثلاثة عناصر يمكن من خلالها تحفيز واضعي السياسات على توفير الظروف المناسبة لزيادة الاستثمارات في التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وهذه العناصر هي:

١- ثمة جدوى اقتصادية لتوجيه الاستثمار، سواء أكان عامًّا أم خاصًّا، نحو نقل القطاعات الرئيسية المهمة لتخضير الاقتصاد العالمي. ويضرب التقرير – السابق الإشارة إليه - أمثلة ليبين كيف سيحدث ذلك. فالوظائف الخضراء الجديدة – التي ستُستحدث مع تفعيل برامج الاقتصاد الأخضر – سوف تُعوِّض الخسائر التي ستقع في الوظائف التقليدية للعاملين في الاقتصاد البني في أثناء عملية الانتقال من هذا الاقتصاد إلى الاقتصاد الأخضر.

٢- إن الاقتصاد الأخضر يمكنه أن يقلل من الفقر المستديم في نطاق عريض من القطاعات المهمة كالزراعة، والغابات، والمياه العذبة، والطاقة. وتساعد طرق الزراعة الصديقة للبيئة على الحفاظ على خصوبة التربة والموارد المائية بوجه عام.

٣- إعطاء توجيهات بخصوص السياسات التي تحقق عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مثل: التقليل أو التخلص من الدعم الفاسد أو المضاد للبيئة، والتعامل مع حالات إخفاق الأسواق الناجمة عن منح مزايا خفية أو إعطاء معلومات ناقصة، وتقديم الحوافز المبنية على السوق، ووضع الأطر للوائح والمشتريات العامة الخضراء، وتحفيز الاستثمار.

ومن خلال التحول نحو الاقتصاد الأخضر، نستطيع تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حلول مقترحة للمشاكل البيئية مثل مشكلة التغير المناخي من خلال ضرورة تنفيذ التعهدات المتعلقة بالوقود الأحفوري ومكافحة آثاره، إما عن طريق استثمارات ضخمة في مجال التقاط الكربون وتخزينه، أو عن طريق الهندسة الجيولوجية واستخدام مصادر الطاقة النظيفة. بالَاضافة إلي ضرورة كبح عمليات النمو الاقتصادي.

– أهم القطاعات الحيوية في عمليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

عمليات إدارة المخلفات: والتي تشمل إعادة تدوير المخلفات واستخدامها في مختلف المجالات ومعالجة المخلفات السامة الملوثة للبيئة.

الطاقة المتجددة : والتي تشمل إنتاج الطاقة من مصادر متجددة وغير تقليدية وصديقة للبيئة مثل عمليات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والشلالات، والوقود الحيوي والطاقة الجوفية وغيرها.

إدارة المياه: عن طريق إعادة استخدام المياه، ومن خلال معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الزراعة وجمع مياه الأمطار والسيول.

إدارة الأراضي: وذلك من خلال عمليات التوسع في الزراعة العضوية وإعادة التحريج والاهتمام بالمراعي الطبيعية والغابات.

وسائل النقل الحالية: وهذا يتطلب إنشاء وسائل نقل صديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل بالكهرباء جزئيًا وتوسيع وسائل النقل العام.

المباني الخضراء: وهذا يعني التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة، بالإضافة إلى تخضير الصناعات القائمة.

(ج) الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة :

- **الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها.**

– الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهى الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية.

– ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف فى كل بلد.

– ضرورة تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

– ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط. وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً.

– يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.

– يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام

رابعاً: التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية:

لقد أدهشت المعجزة الاقتصادية التى أحرزتها الصين العالم، حيث تعد التجربة التنموية الصينية واحدة من أهم التجارب العملاقة في القرن الحالي. فقد تركت بصماتها القوية على مسيرة العالم بعد أن أحدثت تحولات جذرية وعميقة في حياة شعب و صل تعداده إلى حوالي خمس سكان العالم. فعلي عكس التجربة الغربية في التنمية الاقتصادية، قدمت الصين نموذجًا فريدًا لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال فترة زمنية وجيزة وخروج مئات الملايين الصينيين من دائرة الفقر، الأمر الذى جعل التجربة الصينية فى التقدم والصعود كقوة اقتصادية كبرى ذات أهمية عالمية ومغزى خاص للدول النامية كونها مثالاً يحتذى به، فهي حقاً مدرسة مختلفة في التنمية عن الدول الغربية .

وبعد مرور أكثر من ثلاث عقود على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي ، أصبح للصين تجربتها الفريدة التي قدمت بريقا من الأمل لدول النامية، بوصفها نموذج تنمية استطاع أن ينمو باستقلالية وبغير انعزالية . ويثور في العقول السؤال، التالي:

هل يمكن أن تصبح تجربة الصين فى التنمية نموذجًا يُحتذى به في الدول النامية عموماً والعربية خصوصاً ؟

وعليه، فتحليل التجربة التنموية الصينية ، يتطلب استنباط أهم عناصر نجاحها . وذلك من خلال استعراض طبيعة النموذج الصيني، والنظر علي أبرز الإصلاحات الاقتصادية في الصين ، بالإضافة إلي الإستراتيجية التي اتبعتها الصين من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وإمكانية الاستفادة من هذه التجربة التنموية الكبيرة ، وذلك كما يلي:

(أ) ملامح نجاح الصين فى التنمية الاقتصادية :

اتخذت القيادة الصينية، قرارًا هاما فى نهاية عام ١٩٧٨، بالبدء فى الإصلاحات الزراعية وفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبى، وأخذ الاقتصاد الصينى ينمو بوتيرة متسارعة وبلغ متوسط النمو السنوى ١٠% خلال الأربعة عقود الماضية مما أدى إلى إحداث تحول شامل وبعيد المدى فى المجتمع الصينى وتحقيق نهضة اقتصادية غير مسبوقة ومعجزة تنموية، حيث:

- أصبحت الصين ثانى أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغ الناتج المحلى الإجمالى للصين حوالي ٢٠ تريليون دولار.

- أصبحت أكبر دولة فى العالم من حيث حجم التجارة الخارجية وأكبر مصدّر وثانى أكبر مستورد فى العالم، حيث بلغ إجمالى حجم الصادرات والواردات الصينية ٤.٦٥ تريليون دولار عام ٢٠٢٠.

- أصبحت الصين "مصنع العالم"، وتغزو منتجاتها الصناعية أسواق العالم وأصبحت الصين أكبر شريك تجارى لـ ١٣٠ دولة فى العالم.

- قفز ناتجها المحلى الإجمالى مما يعادل ٦% من ناتج الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١ إلى أكثر من ٧٠% فى عام ٢٠٢١، وهى مازالت تمضى قدمًا فى تقليص الفارق، ومن المنتظر أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٣٠ .

(ب) الاصلاحات الاقتصادية في الصين:

١- اصلاحات القطاع الزراعي:

بدأت الاصلاحات الاقتصادية في الصين منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين ،تحديدا في سبتمبر عام ١٩٨٢ عقب انعقاد المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي ،والذي اقر بالأخذ بآليات اقتصاد السوق بجانب أسلوب التخطيط المركزي في الاقتصاد (الاقتصاد المختلط) ،وتطبيق بعض المبادئ الرأسمالية بعد أن ظلت الصين ما يقرب ثلاثة عقود (١٩٧٨ -١٩٤٩) في رداء الاشتراكية ،ولم يعد يفي بمتطلبات القيادة الصينية في المرحلة التي تحاول فيها الصين صياغة مفهوم جديد ذو طابع صيني يجمع بين المفهوم الصيني للاشتراكية والمفهوم الغربي للرأسمالية.

وتركزت المرحلة الاولى من الاصلاحات على الريف الصيني وتنمية الاقتصاد الز ارعي ،باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الصيني ،وانشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في

الساحل الجنوبي للصين ،لذلك بدأت الاصلاحات في أقاليم معينة وفي حالة ثبات نجاحها تعمم على أماكن أخرى ،بالاضافة إلى التركيز على اختيار قطاع رائد يمكن من خلاله الانتقال بالاصلاحات لقطاعات راكدة أخرى. ومثل القطاع الزراع القطاع الرائد في المرحلة الأولى .

فضلاً عن ذلك، نتج عن الاصلاحات في القطاع الزراعي توسع كبير للمؤسسات الصناعية الموجودة في الريف ، وأدت زيادة إيرادات الفلاحين إلى تطور هذه الوحدات الصناعية الريفية التي استوعبت نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الفائضة من الزراعة ، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على عملية التصنيع في الصين حيث استوعبت الصناعات غير الزراعية في الريف خمس سكان الريف حتى منتصف الثمانينات.

٢- الانفتاح علي العالم الخارجي:

انتهجت الحكومة الصينية سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، ودفع الإصالحات الداخلية والانفتاح على العالم الخارجي بعضهما البعض إلى الأمام، وانعكس هذا بالإيجاب على دفع النمو السريع للاقتصاد الصيني. وبدأت الصين تنتهج إستراتيجية موجهة للتصدير ضمن سياسة الانفتاح التدريجية (نظراً لمساحة الصين الشاسعة) ، مرتكزة على تفوق الصين النسبي في مجال الصناعات كثيفة العمل، ففي عام ١٩٨٤

بدأت الصين تتبني قاعدة الانفتاح تتكون من أربع مدن ساحلية، ثم أقامت الصين أربعة عشر مدينة ساحلية وجعلتها مناطق اقتصادية خاصة مفتوحة علي العالم الخارجي.

وتعتمد فكرة إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة على اللامركزية الاقتصادية ، وهو الأساس الذي منحت بموجبة تلك المناطق الحق في إدارة اقتصادية مستقلة وحرية في التعامل مع الأقاليم المجاورة ، وتبني سياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية. ولقد لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة دور "النافذة" و"الحقل التجريبي" خلال عملية الإصالح والانفتاح ، وأصبحت قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في الصين ، وفي نفس الوقت قاعدة لبناء الصناعات الحديثة وخاصة الصناعة الإنتاجية.

٣- <u>الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:</u>

منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح في أواخر سبعينات القرن العشرين تتخذ الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات التفصيلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي يعد عنصر هام لسياسة الانفتاح الصينية ، حيث يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التكنولوجيا المتقدمة والموارد الرأسمالية والخبرات وتجارب الإدارة التي تم جمعها خلال مئات السنين من التطور والأسواق الخارجية والضغط التنافسي ، و يعد كل هذا عنصر أساسي هام جدا لتطور الاقتصاد الصيني .

وحقق الاقتصاد الصيني انجازات ضخمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنذ عام ١٩٩٣ ظلت الصين تحتل المركز الأول بين الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عشر سنوات متتالية ، وفي عام ٢٠٠٢ تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أكبر دولة في العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

<u>وتتلخص أهم أسباب تزايد الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الصين في ثلاثة</u>

أسباب أساسية :

- **السياسات والإجراءات التي اتبعتها ونفذتها الحكومة الصينية لتشجيع وتسهيل الاستثمار الاجنبي وكان نتيجة ذلك تنوع مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات الصناعات عالية التكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية ، والخدمات والمواد الخام .**
- **مرونة سياسات التوظيف ، الأجور ، والتسعير للمشروعات المشتركة فيما عدا بعض فئات المنتجات التي كانت تحدد الدولة أسعارها ، توجد مرونة للمشروعات المشتركة في تحديد أسعار منتجات مشروعاتها سواء التي تباع في السوق المحلى أو في الخارج .**
- **الحوافز التي منحتها الحكومة الصينية للمشروعات ذات التوجه التصديري، والمشروعات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة منذ منتصف الثمانينات.**

(ت) إستراتيجيات التنمية في الصنين:

اتبعت الصين إستراتيجية مزدوجة للتنمية الاقتصادية، يتمثل الجزء الأول من هذه الإستراتيجية في الاستفادة من أحد أكبر مواردها وهو عنصر العمل عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتي تؤدي إلى خلق الوظائف ، وبالتالي يتحقق الاستغلال الأمثل لهذا العنصر ، ويركز الجزء الباقي منها على دعم هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إنتاج و تصدير منتجات عالية التكنولوجيا ، وبالفعل أصبحت الصين في عام ٢٠٠٤ من أكبر الدول الصناعية المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

ولقد ارتكزت إستراتيجية التنمية الصينية على عدد من السياسات ، وقد حاولت الصين الاستفادة من تجربة الدول حديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا ضمن هذا المجال ، حيث تشابهت السياسات الصينية في تنمية الصادرات مع تلك السياسات التي اتبعتها هذه الدول . وتدل خبرة دول شرق أسيا أن : الدعم الحكومي لتنمية الصادرات يولد و فورات Externalities هامة ، كما أن التدخل الحكومي هام للمفاضلة بين حوافز الصادرات خلا فترة التحول إلى اقتصاد أقل تشوها ، و يكون التدخل الحكومي المدروس وسيلة هامة لتحريك نمو الصادرات .

ولقد حاولت الصين إنشاء العديد من الهياكل المؤسسية المماثلة لتلك الموجودة في بعض الدول . ويمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل أساسية ساهموا بشكل فعال في نجاح استراتيجية التنمية في الصين، هي :

- **تبني الحكومة المركزية استراتيجية واضحة لدعم تنمية الصادرات،**
- **المشاركة الفعالة للسلطات المحلية،**
- **وجود مستثمرين من هونج كونج و تايوان بحثا عن مصدر العمالة الرخيصة .**

ولقد شملت هذه الاستراتيجية عدداً من السياسات، أهمها ما يلي:

- **استهداف المناطق الجغرافية**
- **استهداف قطاعات في الاقتصاد**
- **سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي**
- **سياسة تمويل الصادرات**

(ج) عوامل نجاح تجربة الصين التنموية:

كما تقول الأمثال الصينية:

"تمهيد الطرق بداية الثراء"،

"لا استقرار بدون الزراعة، ولا ثروة بدون الصناعة"

مما يدل على مدى اهتمام الصينيين بتطوير البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الأساسية. وقد ارتكزت الإصلاحات الاقتصادية الصينية فى بداية الأمر على زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى واستكمال إنشاء البنية التحتية فى الريف والحضر وإنشاء نظام حوكمة الشركات الحديثة مما أرسى أسسًا راسخة للتنمية الاقتصادية المستدامة. ،

ولاتؤمن الصين بالإصلاحات الجذرية الصادمة والحلول السريعة إنما اتبعت الأسلوب التدريجى، وهو الطريق الذى جنب الصين مخاطر التغير الاجتماعى المفاجئ وضمن لها الاستقرار ، فسياسة الانفتاح التى تنتهجها الصين جرى تطبيقها، فى بداية الأمر، فى أربع مدن ساحلية فقط، ثم امتدت التجربة إلى ١٤ مدينة واقعة على سواحل البحار والأنهار، ثم تطبيق سياسة الانفتاح فى جميع المناطق الصينية.

كما فتحت الصين أبوابها على العالم بشكل كامل حرصًا منها على تحسين العلاقات مع العالم الغربى، وانتهاج سياسة حسن الجوار مع البلدان المجاورة، واعتنقت الصين مبادئ العولمة بل أضحت أقوى مدافع عنها، إذ تحولت الصين من اقتصاد معزول عن النظام الاقتصادى العالمى – بعد الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١– إلى فاعل نشيط وأكبر مستفيد من العولمة، حيث نجحت الصين فى اجتذاب رصيد هائل من الاستثمار الأجنبى واستضافت كبريات الشركات العالمية مما أدى إلى الاستفادة من التقدم التكنولوجى على أرضها فتعلمت منها عن قرب التكنولوجيا العالية

وأساليب الإدارة الحديثة وبذلك ارتفعت القدرات التنافسية للشركات الصينية فظهر العديد من الشركات الصينية القادرة على خوض المنافسات الدولية.

(ح) مشاكل التجربة الصينية:

لاتخلو التجربة الصينية من بعض السلبيات، حيث تحتوى إلى جانب النجاحات عددًا من المشاكل أيضًا حيث يوجد تباين فى مستويات التنمية بين مناطق مختلفة فى البلاد، والتفاوت فى الدخل بين سكان المدن وسكان الأرياف، وتسعى الصين حاليًا إلى تحقيق الرفاهية بهدف تقليص الفجوة بين المناطق المختلفة.

ويعدّ تلوّث البيئة والاستهلاك المفرط للطاقة من الآثار السلبية للتنمية الصناعية. وفى ضوء التعهدات الصينية فى بلوغ أهداف الحياد الكربونى بحلول عام ٢٠٦٠. تبذل الصين حاليًا جهودًا حثيثة لخفض الانبعاثات الكربونية للمساهمة فى الجهود الدولية فى مكافحة التغيّر المناخى ومعالجة البيئة .

وأيضا من أهم المشاكل الناجمة عن التنمية الاقتصادية فى الصين أن قطاع العقارات قد أصبح من أهم القطاعات فى الاقتصاد ومصدرًا رئيسيًا للدخل الحكومى، مما جعل أسعار البيوت مرتفعة خاصة فى المدن الكبرى كبكين وشانغهاى، وباتت المضاربات فى سوق العقارات أمرًا شائعًا.

وبدأت الصين تعانى من قلة الأيدى العاملة بسبب تنفيذ سياسة "الطفل الواحد" لسنوات طويلة رغم أنها قد سمحت حاليا بطفلين حتى ثلاثة أطفال لكل أسرة، وهو الأمر الذى قد يؤثر سلبًا على التنمية الصناعية.

(خ) الدروس المستفادة من التجربة الصينية:

إن التجربة التنموية الصينية رغم نجاحها لا تقدّم حلولاً جاهزة لدول أخرى ولا يمكن تطبيقها فى بلد آخر دون تعديل، وعلى كل دولة أن تستكشف نمط التنمية المناسب لها مستفيدة من دروس وتجارب الدول والأمم الأخرى ووفقًا للظروف المحلية لكل دولة. ويمكن استخلاص بعض الخطوات التي تمسكت بها الصين في تجربتها التنموية ، والتي يمكن الاستفادة منها في تنمية اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية :

١- الاعتماد على الذات:

إن مسالة التنمية في الصين لم تكن تعتمد على المساعدات الخارجية بقدر ماكانت تسعى إلى تسخير مواردها المادية والبشرية في قيضتها التنموية.

٢- الانطلاق من الواقع الداخلي:

فقد استطاعت الصين أن تبدأ من واقعها الداخلي المتشابه مع ظروف عديد من الدول النامية ومنها الدول العربية، فقد بدأت قيضتها التنموية من الصفر: هياكل إنتاجية

قديمة،وزراعة بدائية،ونسب مرتفعة من الأمية،العزلة الدولية، وصراعات داخلية واضطرابات دمرت عديد من الصناعات،وخلفت معدلات عالية من الفقر،والبطالة،ونقص في الأغذية،واستغلال الغرب لمواردها ،وهذا مما شكل دافعا قويا لانطلاقها من الصفر، وبخطى ثابتة دون الرجوع للوراء.

٣- إنشاء المناطق الخاصة:

اعتمدت الصين في تجربتها التنموية على إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة الممتدة عمى طول الساحل لغرض جذب الاستثمارات الاجنبية والاستفادة من منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير ،واستيراد منتجات التكنولوجيا إلى الصين،وتمتاز هذه المناطق بخلوبا نسبيا من الأنظمة البيروقراطية،والتدخلات التي تعرقل النمو الاقتصادي، وبذلك أصبحت هذه المناطق محركات النمو الاقتصادي ،وشكلت الوضع العام للانفتاح على الخارج.

٤- الاعتماد على الاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي:

إن من أهم عوامل نجاح التجربة التنموية الصينية، هو ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي ،إضافة إلى ارتفاع معدل نمو الاستثمار المحلي الصيني،حيث لجأت الصين إلى تقديم اجرءات تأشيرة الدخول الامتيا ازت للمستثمرين الأجانب.

٥- تطوير السوق المحلي وزيادة الطلب الداخلي:

تمر الصين حاليا بمرحلة من التنمية تتسم بتسارع عمليات التصنيع والتمدين ،وارتفاع مستوى الدخل الوطني والارتقاء بدرجة الهياكل الاستهلاكية.ومع مواصلة الصين تقديم مساهمات في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي من خلال تغيير نمط نمو التجارة الخارجية وتوسيع الواردات.

٦- تغير الفن الإنتاجي وتغيير نمط النمو:

من خلا رفع كفاءة السكان والاستغلال الأمثل للموارد وتقليل التلوث البيئي والاهتمام بالجودة.والتسريع في عملية تحسين الهياكل الصناعية والتكنولوجيا العالية والجديدة،وخاصة صناعة المعلوماتية والصناعة الحيوية،ورفع نسبة ومستوى الخدمات وتعزيز بناء منشآت البنية التحتية لمصناعات الأساسية،كما تبدل الصين جهودا كبيرة لتطوير الاقتصاد الموفر للموارد والصديق للبيئة.

٧- تنمية الموارد البشرية:

عملت الصين على تطوير وتنمية قدراتها الاقتصادية من خلال الاعتماد على الكفاءات والهارات العالية،حيث عملت على تعديل الهياكل التعليمية،وممارسة التعليم الهادف إلى النمو الشامل لمطالب،وعملت بقوة على تطوير التعليم المهني ورفع مستوى التعليم العالي بمختلف المجالات. والعمل علي تنشيط الإبداع لدي مواطنيها.

٨- تطبيق السياسات المالية والنقدية الهادفة :

وذلك من خالل تطبيق سياسة مالية تعمل علي تخفيف الضرائب للمؤسسات وحفز الاستثمارات والاستهلاك. وعملت على تعديل سياسة إعادة الرسومات بالصادرات . ورفعت نسبة إعادة الضرائب على الصادرات الكثيفة العمالة والمعدات، كما ألغت الرسومات الجمركية على بعض المنتجات مثل الفولاذ والمنتجات الكيماوية والحبوب الغذائية وغيرها. وعملت على تعديل هياكل توزيع إيرادات المواطنين وزيادة حجم الإعانات الحكومية من اجل زيادة دخل المواطنين خاصة الفلاحين والمواطنين منخفضي الدخل في المناطق الريفية والمدن الصينية. وفي مجال السياسة النقدية عملت على ضمان وفرة سيولة النقد داخل النظام المالي، وتحسين خدمات البنوك والمصارف المركزية الصينية لضمان توفير النقود بعد توسيع الطلب المحلى ،زيادة على تعزيز دور أسواق السندات في مجال جذب الاستثمار.

٩-التمسك بسياسة خارجية سليمة ومستقلة:

عملت الصين على التمسك بسياسات سليمة ومستقرة مع دول العالم، بما في ذلك خصومها من الدول تقوم على المصلحة المتبادلة في مختلف المجالات.

(د) الدول العربية وقضية التنمية الاقتصادية:

وفي هذا السياق، تعد قضية التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية من القضايا الشائكة التي تثير كثيراً من نقاط الخلاف بين عديد من المفكرين، حيث:

يمكن التمييز بين ثلاثة مدارس لفكر التنمية في العالم العربي، هي:

الأولي: تتميز بالاستجابة لمتطلبات المنظمات المالية الدولية والكيانات والقوي العالمية الكبري وأليات الأسواق العالمية والاتفاقيات الاقتصادية (يتبعها معظم الدول العربية).

الثانية: تهتم بأبعاد التنمية الجديدة مثل الأبعاد البيئية والتكنولوجية والمؤسسية.

الثالثة: الاستناد الي فكر الاستقلال الاقتصادي والتمسك بدور قيادي للدولة في النشاط الاقتصادي والعدالة في التوزيع وتكوين تكتلات اقليمية مناسبة لمواجهة الأسواق والقوي العالمية. (لم يعد لها أنصار عديدون)

أضف إلي ذلك، فكر التنمية الأسلامي استناداً إلي المبادئ الأسلامية، والذي يدعو إلي التعاون والعمل الأقليمي الأسلامي ومحاربة الفساد. (وهي محدودة جداً)

كذلك هناك لوجهتين للنظر، تختلف كلاً منها عن الأخري، حيث:

الأولي: ترى أن التنمية الاقتصادية بمثابة عملية مستمرة تهدف لإحداث نمو وتحولات هيكلية في أوجه القصور على المستويات الاقتصادية والسياسية والادارية والاجتماعية، وتحسين مضطرد لنوعية الحياة المعنوية والمادية للأفراد بالمجتمع .وطبقاً لذلك فمعظم

الدول العربية فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية ، لأنها لم تستطيع تحقيق نمو متواصل في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، لارتباط ذلك بشكل أساسي بالبنية الهيكلية لاقتصادياتها.

الثانية: ترى أن بعض الدول العربية قد نجحت في تحقيق تقدم تنموي مهم في ضوء إمكانياتها وظروفها الخاصة، مستندة في ذلك على نجاح هذه الدول في الاستفادة من العائدات النفطية (دول الخليج)، خلال السنوات الماضية في رفع مستوى معيشة الفرد العربي على كافة المستويات.

رغم أن لكل من وجهتي النظر ما يبررها، ولكن ختاماً يمكن القول أن الدول العربية مازالت تعاني من تعثر عملية التنمية الحقيقية بها، ويرجع ذلك إلي:

- **أن بعض اقتصاديات الدول العربية أحادية الدخل والإنتاج، بمعنى أنها تعتمد على سلعة واحدة في تكوين الناتج المحلي وتغذية النشاط الإنتاجي (مثل النفط). وتمثل العائدات النفطية لدول الخليج العربي النسبة الغالبة من الناتج المحلي. ولأن أسعار النفط العالمية تشهد تذبذباً، نتيجة للتفاعل المستمر بين عوامل العرض والطلب، مما يجعل اقتصادياتها تعتمد على عوامل خارج نطاق سيطرتها إلى حد بعيد.**
- **استمرار ضعف القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وعلى الرغم من الجهود المستمره لتطويرها**

- استمرار هيمنة القطاع الحكومي عمى مجمل الأداء الاقتصادي وتراجع دور القطاع الخاص، وعلى الرغم من الخطو ات الجادة التي تسعي لتشجيع القطاع الخاصفي بعض الدول العربية
- استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين اقتصاديات الدول العربية، نتيجة الارتفاع في معدلات النمو السكاني وعدم تنمية هذه الموارد البشرية بشكل سليم ومدروس مع زيادة الداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- تشوه الأسواق من الناحية الاقتصادية وعدم التوازن لكثير من متغيرات الأقتصاد الكلي في كثير من هذه الدول، مما يخلق بيئة اقتصادية غير صحية غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية.
- نقص رؤوس الأموال المحلية المطلوبة لمواصلة عمليات التنمية الاقتصادية، مما يضطرها للجوء للتمويل الخارجي وما قد ينتج عنه من آثار ضارة بالاقتصاد ومن ثم بالمواطن في هذه الدول.

استفادة الدول النامية من تجربة الحزب الشيوعي الصيني في التنمية؟ شاهد الفيديو التالي:

https:/ https://newsar.cgtn.comg

- أسئلة الفصل العاشر

س١: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

١- تعبر التنمية المستدامة عن كفاءة إدارة الموارد الاقتصادية دون مراعاة عامل الزمن

٢- مفهوم التنمية المستدامة هو الأكثر اتساعاً وشمولاً

٣-يمكن الفصل بين أنواع التنمية المختلفة

٤-تحتاج التنمية الي التنسيق بين أنواعها المختلفة

٥- التنمية البشرية هي غاية التنمية الاقتصادية

٦-الاقتصاد الأخضر يمثل بديلاً عن التنمية المستدامة

٧-الاقتصاد الأخضر يسعي للحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية

٨-يرجع فشل التنمية الأقتصادية في البلدان النامية إلي بعدهاعن تنمية الرأسمال البشري

٩-تعد تنمية الموارد البشرية من أهم مقومات الاستدامة في التنمية.

١٠-تعبر التنمية المستدامة عن عملية التفاعل بين النظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي

١١- التنمية السليمة هي التي تجعل الناس محوراً للعملية الإنمائية

١٢-يمكن تطبيق كل خطوات التجربة الصينية في التنمية علي الاقتصاد المصري

١٣-تمكنت الدول العربية من خلق تنمية حقيقية لمواطنيها

المراجع

(أ)- الكتب:

١- حماده محمد عبدالله قاسم، محاضرات فى التنمية الاقتصادية، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، مطبعة التهامي، ٢٠١٩.
٢- موافي رمضان موافي، محاضرات فى التنمية الاقتصادية، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، مطبعة المختار،٢٠١٧.
٣- أحمد أبوبكر علي بدوي، مسارات التنمية الاقتصادية فى الدول العربية ودور التعاون العربى- الياباني في تعزيزها، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، الامارت العربية المتحدة، ٢٠١١.
٤- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص- النظريات والاستراتيجيات- المشكلات، مطبعة البحيرة، ٢٠٠٨.
٥- جلال أمين ، كشف الأقنعة عن عن نظريات التنمية، دار الشروق، ٢٠٠٧.
٦- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
٧- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
٨- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسة نظرية وتطبيقية) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٩- محمد عبد العزيز عجمية واخرون، التنمية الاقتصادية(المفاهيم والخصائص- النظريات والاستراتيجيات- المشكلات) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
١٠- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

(ب)- الفيديوهات على شبكة المعلومات الدولية:

١ - ما هو التخلف الاقتصادي؟
https://www.youtube.com/watch?v=w1vJ8_jtpc8
٢- هل تعلم ما الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية؟
https://www.youtube.com/watch?v=B415HDNYkTM
٣- هل تعلم ما مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية؟
https://www.youtube.com/watch?v=N8MQUJJTkuI
٤- هل تعلم ما هي "التنمية المستدامة"؟
https://www.youtube.com/watch?v=JZXzGKnGxtw
٥- هل تعلم ما هي مقاييس النمو الاقتصادي؟
https://www.youtube.com/watch?v=3uyAQcZgs8s
٦- ما هي خصائص الدول النامية؟
https://www.youtube.com/watch?v=mZFVO3zGoAg
٧- ما هو مضمون اقتصادات الدول النامية؟
https://www.youtube.com/watch?v=7mQiqVpAt7M
٨- نظريات النمو فى الفكر الأقتصادى للكلاسيك والكينزية والماركسية
https://www.youtube.com/watch?v=3uyAQcZgs8s
٩- نظريات التنمية الاقتصادية
https://www.youtube.com/watch?v=n6DQH98EcrA
١١- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر
https://www.youtube.com/watch?v=mZFVO3zGoAg
١٢- ما هو معني هروب رأس المال الوطني؟
https://www.youtube.com/watch?v=yiIM_-6rU8U
١٢- ما هو التخطيط الاقتصادي ومبرراته ؟
https://www.youtube.com/watch?v=AE0pTbJZ0-0